ناصر الدين الأسد

نحن والآخر
صراع وحوار





نحن والآخر
صراع وحوار

نحن والآخر – صراع وحوار / فكر سياسي
د. ناصر الدين الأسد / مؤلف من الأردن
الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٧
حقوق الطبع محفوظة



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقة الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيالي ،
هاتفاكس : ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٦٠٥٤٣٢ ، فاكس ٦٨٥٥٠١
تصميم الغلاف :
رافع الناصري
الصف الضوئي :
أزمنة ، عمّان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (١٩٩٧/٧/٨٧٩)
رقم التصنيف : ٩ر٣٢٠

ناصر الدين الأسد

نحن والآخر
صراع وحوار



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ادْعُ إلى سَبيلِ ربِّكَ بالحِكمَةِ والموعِظَةِ الحَسَنَةِ ، وجادِلْهُم بالتي هي أحْسَنُ ، إنَّ ربَّكَ هو أعلَمُ بمن ضلَّ عن سبيلِهِ ، وهو أعلمُ بالمُهْتَدينَ﴾

(١٦ النحل : ١٢٥)

﴿لا يَنْهاكُمُ اللّهُ عَنِ الّذينَ لم يقاتِلوكُمْ في الدِّينِ ولمْ يُخْرِجوكُم من ديارِكُمْ أنْ تَبَرُّوهُمْ وتُقْسِطُوا إليهم ، إنَّ اللّهَ يُحبُّ المُقْسِطِينَ ، إنَّمَا يَنْهاكُمُ اللّهُ عنِ الذينَ قاتلوكُمْ في الدِّينِ وأخرجوكُم من دِيارِكُمْ وظَاهَروا على إخراجِكُم أنْ تَوَلَّوْهُمْ ومن يَتَوَلَّهُمْ فأُولئكَ هُمُ الظّالِمُونَ . ﴾

(٦٠ الممتحنة : ٨ و ٩)

مقدّمة

كَتبتُ فصول هذا الكتاب في رحاب أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، خلال عدد من دورات انعقادها . وكان كلّ فصل دراسةً لأحد محاور الموضوع الذي اختاره للدورة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، مؤسس الأكاديمية وراعيها . وقد حرصتُ على أن تبقى هذه الفصول على صورتها الأصلية كما كتبتها وقدّمتها إلى الأكاديمية ، ما عدا تعديلات يسيرة لا تمسّ جوهر الموضوع . وحين أعدتُ النظر في ترتيبها وجدتُ كل فصل يُسْلِم إلى ما بعده ويتسلسل مما قبله ، وتتداعى الأفكار وتترابط في وحدَة متكاملة . فرأيت أن أصدرها في كتاب عسى أن يقرأها ـ مجموعةً ـ من لم يكن اطّلع عليها ـ متفرقةً ـ في منشورات الأكاديمية ، فأستفيد مما قد يصلني من ملاحظات .

وجعلت في العنوان « صراعٌ وحوار » بالجمع بينهما لأنني أعتقد أن كل صراع معه حوار : يسبقه أو يلحقه أو يتخلّله ، وأنّ كل حوارٍ هو في حقيقته صراع ومواجهة بين الأفكار والمواقف . ومن هنا لم أجعل العنوان اختياراً بينهما بحيث يكون «صراع أم حوار» لأنني لا أرى فيهما تناقضاً ولا بينهما اختلافاً حتى يتاح اختيار واحد منهما .

والله سبحانه ولي التوفيق .

(ناصر الدين الأسد)

عمّان :

لإحدى عشرة ليلة مضين من صفر الخير ١٤١٨ هـ

١٩٩٧/٦/١٦ م

المحتويات

الفصل الأول

من اتفاقية سايكس بيكو
إلى أزمة الخليج

(١)

كثُر المتحدّثون في موضوع هذا الكتاب ، وأُلِّفت فيه بفصوله المختلفة ـ أو في بعض أجزائه ـ عشرات الكتب ، ومع ذلك فإن تجدّد الأحداث وتواليها وتشابهها ومعاصرتها تفرض علينا أن نعيد الحديث في الموضوع ، لنقف منه عند معالم أساسية ، نستذكرها ونستخلص منها الدروس والعظات ، ونوضح التشابه والتقارب بين اللاحق منها والسابق، دون الدخول في تفصيلات الأحداث نفسها حتى لا تضيع في طيَّاتها أبعاد الصورة . فالموضوع متشعّب الأطراف يكاد يشمل الحياة السياسية للوطن العربي كلها خلال ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن .

وربما كان أول ما يبرز أمامنا ونحن نستذكر الأحداث ونعرضها أن هذه المنطقة ـ التي أصبح يُصرّ البعض على تسميتها بالشرق الأوسط [١] ،

(١) هذه تسمية مستحدثة ينكرها كثير من المفكّرين والمثقفين العرب ويرون أن استعمال هذا «المصطلح » هو من أجل تجنّب استعمال مصطلح «الوطن العربي» أو «البلاد العربية» لإدخال إسرائيل فيه . وهو مصطلح يضمّ بعض البلاد العربية ، وبعض البلاد الإسلامية ، وإسرائيل ، وبذلك أصبح يطلق على منطقة لا كيان لها في الحقيقة ، وكان أصلاً مصطلحاً حربياً استعمله الحلفاء في الحرب العالمية . وقد صار من الشائع أن تسمّى قضية فلسطين بقضية الشرق الأوسط، فضاع اسم فلسطين، وأصبحت القضية ليست فلسطينية، ولا عربية ، ولا إسلامية ، وإنما هي قضية الشرق الأوسط ؟!

وحقُّها أن تسمّى الوطن العربي للدلالة على هذا الجزء من دار الإسلام الذي يمتدّ من المغرب الأقصى إلى العراق وساحل الخليج حتى عُمَان ـ هذه المنطقة كانت دائماً مسرحاً لحروب متعددة منذ أقدم العصور التي عرفها التاريخ وستظلّ كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وليست كل حرب منها ـ مهما تَطُلْ وتتعدّد وقائعها ـ إلاّ معركة يستعدّ المغلوب ، على مدى أجياله المتعاقبة، لخوض معركة أخرى يدحر فيها الغالب . وحتى لا نضيع في مجاهل التاريخ يكفينا أن نبدأ بالإسكندر وخلفائه ، ثم نمرّ بالرومان ، ثم البيزنطيين ، ثم الفرنجة وحروبهم التي عُرِفتْ بالحروب الصليبية ، ثم احتلال الإسبان والبرتغاليين والهولنديين للشواطئ العربية في شمال إفريقيا وفي جزيرة العرب منذ مطلع القرن السادس عشر ، ثم احتلال فرنسا للجزائر (١٨٣٠م) وتونس (١٨٨١م) وإنجلترا لمصر (١٨٨٢م) وبلاد الساحل من الكويت إلى عمان (أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين) وايطاليا لليبيا (١٩١١م) وفرنسا للمغرب الأقصى (١٩١٢م) ثم بريطانيا وفرنسا لبلاد الشام والعراق وتقسيمها بينهما (في أثناء الحرب العالمية الأولى) . وكان هؤلاء جميعاً يأتون إلينا من الشمال، من أوربا، فتوحّدوا ـ على اختلافهم ـ في وجداننا ، وأصبحنا نحسّ أنهم جميعاً عدوّ واحد ، كلما غزانا واحتلّ أرضنا وأخرجناه منها ، لا يلبث أن يعود إلينا ، نغلبه . . فيغلبنا . . فنغلبه ، في سلسلة من الحلقات المتداخلة لا نهاية لها . وهذه حقيقة لا بدّ أن نوطّن أنفسنا على أن نتعايش معها نحن وذرياتنا من بعدنا كما تعايش معها آباؤنا وأجدادنا. وفي الحرب التي دارت في الخليج عام ١٩٩١ يتصوّر كثير من العرب أن وجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هو وجه هؤلاء الغازين من الشمال (هو وجه الاستعمار الواحد

مهما تتعدد أقطاره وتختلف أسماؤها) ويرون فيهم امتداداً وتجديداً لكل الغزوات السابقة ، وهو تصوّر يشبه اليقين كلما دفعناه عنا عاد يسيطر على نفوسنا وعقولنا بسبب كثير من الأمثلة والشواهد . ومهما يكن إحساسنا عميقاً بهذه الحرب لقرب العهد بها ولأننا لا نزال نعيش في لهيبها ، فهي ليست أشدّ هولاً من الذي وقع على آبائنا وأجدادنا بسقوط القدس والمسجد الأقصى وأجزاء كثيرة من بلادنا العربية في أيدي الفرنجة، وليس أشدّ هولاً من الذي وقع لآبائنا وأجدادنا وبعض المعمَّرين منا بسقوط الخلافة الإسلامية ، وتقسيم بلادنا ـ لأول مرّة في التاريخ ـ بين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين واحتلال جيوشهم لها وإقامة الحدود والحواجز بينها . ثم إن هذه الحرب لن تكون إلاّ معركة واحدة ـ كما كانت سابقاتها ـ وستظل تعقبها معارك ما بقِينا وبقُوا .

وثاني ما يبرز أمامنا ـ وهو متصل أوثق اتّصال بالأمر الأول ـ هو أن الدعوة إلى السلام الشامل الدائم دعوة تستهوي كثيراً من الناس ، وخاصة الفلاسفة والمفكّرين والمثقفين . وقد حاول الرومان قديماً تطبيقها في امبراطوريتهم الواسعة ، ونشأ ما يسمّى بعصر السلام الروماني ، الذي دام مدة قصيرة شأنه شأن كل سلام آخر ، فالسلام هو دورات زمنية بين معارك وحروب ، وهو أمر ضروري لاستئناف تلك المعارك ، إذْ من خلال هذه الدورات السلمية تنشأ أجيال وقيادات جديدة معبّأة نفسياً لمواصلة القتال بعد أن نَسِيتْ أهوال المعارك السابقة ولم تعد إلا ذكرى لا تحول دون استئناف الحشد والاستعداد وخوض غمار الحرب من جديد . وقد تطول مدة دورات السلم إذا كان لدى كل من الفريقين ما يُرهِب به عدوه ـ مثل امتلاك كل منهما للسلاح الذري أو النووي ـ

بحيث يخشى كلٌّ منهما الحرب ولا يضمن الغَلَبة فيها ، وهو ما يسمًّى بتوازن الرعب، سواء أكان هذا الذي يخشاه كل فريق هو في القوة الذاتية للفريق الآخر أم في فريق ثالث يناصر أحد الفريقين ، وهو ما يسمًّى بتوازن القُوَى الدولية ، كما كان يحدث حين كان الاتحاد السوفييتي والشيوعية الدولية قوة كبرى توازن قوة الولايات المتحدة والغرب . أما حين ينهار التوازن في الحالتين ، أي توازن الرعب القائم على قوة متقاربة لدى كل من الفريقين أو توازن القوى الدولية القائم على قيام دولتين عُظْمَيَيْن متوازنتين ، فإن ما يبقى هو دولة واحدة ذات قوة جبارة - خاصة في العصر الحديث في ظلّ التقدّم العلمي والتكنولوجي والإلكتروني - تسير الدول الأخرى في ركابها وتنضوي تحت لوائها ، وتناصرها في اعتداءاتها، فلا تخشى ما يصدُّها ، فتتمادى في غطرستها ويصبح الحقّ هو ما تفعله وتقوله وتراه ، فالحقّ هو حق القوة ، وتزول حينئذ قوة الحق في ذاته .

وربما كان من أسباب توالي المعارك عامّةً ، وخاصة في حالة العرب مع الفرنجة في العصور الحديثة ، أن الغالب القويَّ يرى المغلوب الضعيف غنيمة كاملة له اكتسبها بحكم ما حقق عليه من نصر . ولذلك يفرض الغالب على المغلوب من الشروط ما يسلبه كثيراً من الحقوق الإنسانية والقومية ، ويسلبه مقوّمات شخصيته الثقافية ، ويفرض عليه تقسيماته التي تسعى إلى أن تجعل من الأمة الواحدة أمماً ومن الوطن الواحد أوطاناً، يقيم في كل جزءٍ أنظمة وتقاليد ومؤسسات تفصله عن الأجزاء الأخرى ، وتعزله عن تراثه وحضارته . ومع مرور الزمن ينشأ في كل جزء حكّام وأفراد من المنتفعين بهذه التجزئة يصبحون مع غيرهم من

المدافعين عنها ـ بعد أنْ كانوا من أشدّ الثائرين عليها ـ وربما استمروا في ثورتهم الفكرية والنفسية دون أن يعلموا بالتناقض الذي يقعون فيه بين مبادئهم وواقعهم . ويصبح لكل جزء عَلَمُه ونشيده وجيشه وحدوده التي يدافع عنها أمام الجزء الآخر الذي كان معه وحدة متلاحمة ، ويصبح لكل جزء أنظمته ومؤسساته التعليمية والثقافية التي تنشأ في ظلها الأجيال المتعاقبة . ومع ذلك كله فإن الجمرة تظلّ متّقدة في أعماق الشعوب ، ويظلّ الشعور ـ مهما يضعف ـ يتطلّع إلى كسر هذه الشروط والقيود التي فرضها عليه الغالب المحتل : سواء أكان الاحتلال بالجيوش أم بعد جلائها : بالفكر والشعور والثقافة .

ومن هنا فإن كل نصر من هذا النوع يحمل في طياته بذور الهزيمة مهما يطل الزمن ، وربما كان السبب في ذلك أن ما يظهر «سلاماً» هو أمر فرضه الغالب بالقوة ، ويفتقد العنصر الأساسي لاستمرار هذا السلام أطول مدة ممكنة ، وهو عنصر العدل . إن الحديث عن السلام الشامل الدائم لا يكون صحيحاً ولا مكتملاً إلاّ إذا كان هذا السلام عادلاً ، وهو ما افتقده العرب وما زالوا يفتقدونه ، وهو ما يطالبون به . ولا تستقيم دعوة السلام في العالم إلا إذا اتّجه الدعاة بدعوتهم إلى وجوب أن يكون السلام عادلاً وإلا فإن دعوتهم ستكون مفرّغة من مضمونها الجوهريّ الأصيل ، ويقعون حينئذ في مخالفة حقائق التاريخ ، وعوامل الجغرافيا، وطبائع الأشياء ، إذ إن دعوتهم ستكون في حقيقتها استسلاماً لا سلاماً، ولا بدّ للمستسلم من أن يتربّص الدوائر ، بمن هَزَمه ويغتنم الفرص لاسترداد حريّته .

وثالث ما يبرز أمامنا من المعالم الأساسية ونحن نستذكر هذه الحقبة الممتدة من اتفاقية سايكس بيكو إلى أزمة الخليج أنها تسير في مظهرها وهياكلها وفي جوهرها وحقيقتها على منوال ما حدث من حملات الفرنجة المتلاحقة وغزوها للمسلمين والبلاد العربية . فتلك الحملات أخذت ـ لأول مرَّة في التاريخ ـ طابع التحالف بين عدد من الوحدات والتنظيمات السياسية التي كانت قائمة في أوربا حينئذ ، فمثَّلت غزواً أوربياً شمالياً تجمَّعت له القوى الأوربية المتعددة ، مع ما كان بينها ثم نشأ لديها من خلافات . وكان الغزو قبل ذلك يتمثّل في قيام دولة واحدة بخوض الحرب مع دولة أخرى وإحراز النصر عليها ، أو قيام تلك الدولة الواحدة بالزحف على بلاد لا تجد فيها مقاومة لضعفها واستسلامها ، وفي الحالتين تحتلّ تلك الدولة أراضي شعوب أخرى .

وما فعلته الدول الثلاث المشتركة في البداية في اتفاقية سايكس بيكو، هو تحالف وتجمّع دولي ، وهو ما حدث في غزو مصر عام ١٩٥٦ م ، وهو ما حدث في أجلى صورة وأوسع نطاق في حرب الخليج [1] .

وكما تسترَّت حملات الفرنجة بستار الدين وحملت الصليب وادَّعت أنها جاءت لتحرير قبر المسيح من المسلمين (أي من الكفَّار على زعمهم) كذلك تستَّر أصحاب اتفاقية سايكس بيكو وأصحاب التحالف الدولي في الخليج بستار الشرعية الدولية والدفاع عن حقوق الإنسان . وكان الهدف

---

(١) حديثنا هذا منذ البدء مقصور على ما بين الأمة العربية وغزاة أراضيها ، وليس من شأنه أن يتحدّث عن الحربين العالميتين ولا الحروب في القارة الأوربية .

الحقيقي في الحالتين المغانم الاقتصادية والاستيلاء على ثروات هذه البلاد ومواردها .

ولكن الأمر الرابع الذي يبرز أمامنا يُظْهِر اختلافاً بين ما كان من غزو الفرنجة وبين اتفاقية سايكس بيكو والتحالف الدولي في الخليج ، وتشابهاً بين هذين الأمرين الأخيرين . ذلك أن حملات الفرنجة لم تتضمن اتفاقاً سابقاً بين قادتها على تقسيم هذه البلاد فيما بينها . ومع أن عدة ممالك وإمارات مسيحية أنشئت في البلاد العربية من خلال هذه الحملات في أزمان مختلفة : تقوم الواحدة منها ثم تزول ثم تقوم أخرى، وقد تجتمع عدة منها في زمن واحد ، إلا أن هذه البلاد في الواقع وحدة مترابطة ليس بينها حدود تفصل جزءاً عن غيره وتجعل لكل جزء كياناً خاصّاً به ، وظلّ المسلمون في جميع هذه الأجزاء يحاربون عدوّاً واحداً على تعدّد ممالكه وإماراته .

أما الذي حدث في العصر الحديث من بريطانيا وفرنسا ، فأمر مختلف ، ذلك أن هاتين الدولتين كانتا قد اتفقتا منذ السنة الثانية للحرب العالمية الأولى ـ واشتركت معهما في هذا الاتفاق كلّ من روسيا وإيطاليا في مراحل معيّنة [1] ـ على تقسيم الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق

---

(١) وقد عقدت اتفاقية بين روسيا وبريطانيا وفرنسا وقّعت في بطرسبرغ يوم ٤ مارس ١٩١٦م ، حدّدت فيها مناطق النفوذ لكل دولة ، وكانت البلاد العربية في الشام والعراق والحجاز من نصيب بريطانيا وفرنسا ، ونال روسيا جانب من الأراضي التركية الأخرى . ونصُّ هذه الاتفاقية مذكور في كتاب أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ١ : ١٨١ ـ ١٨٨ ، وكذلك التقارير والرسائل الخاصة بانضمام إيطاليا إلى المباحثات .

فيما بينهما بحيث يصبح كل قسم منطقة نفوذ لإحدى هاتين الدولتين . وقد انتهت المباحثات بين الدولتين بعقد اتفاقية بينهما سميت باسم كل من المندوب البريطاني السر مارك سايكس والمندوب الفرنسي المسيو جورج بيكو [1] .

ولا بدَّ لنا هنا من أن نلحظ الترابط الفكري واللفظي والتسلسل الموضوعي والتاريخي بين عدد من البيانات والاتفاقيات :

١ـ فلما عُقد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧ م ، في مدينة بازل بسويسرا) كتب هرتزل في يومياته عبارته التي أصبحت شهيرة «اليوم وضعت أساس دولة اليهود» . وصدر عن المؤتمر برنامج يتضمن عدة نقاط منها «تستهدف الصهيونية إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين تحت حماية القانون العام » وأوصى المؤتمر بعدة وسائل لتحقيق هذا الغرض ، منها «تطوير عملية توطين المزارعين والحرفيين والعمّال اليهود في فلسطين من خلال الأطر المناسبة » و «اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الحكومات باعتبار أن ذلك ضروري لتحقيق الهدف الصهيوني » [2] .

---

(١) «في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٥م عيّنت الحكومة الفرنسوية المسيو جورج بيكو قنصلها العام في بيروت سابقاً ، مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى ولمفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية ، فلم يلبث أن شدَّ رحاله إلى القاهرة ، فاجتمع إلى السر مارك سايكس النائب في مجلس النواب البريطاني والمندوب السامي لشؤون الشرق الأدنى . وفي القاهرة نفسها دارت المفاوضات بين هذين المندوبين أشرف عليها معتمد روسيا لتطبيق المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها وتقرّرت بموجب المعاهدة الثلاثية ولرسم خط الحدود الجديد على الخارطة . وفي شهر مايو ١٩١٦م تمّ الاتفاق نهائياً بين المندوبين . . . » أمين سعيد ، المرجع السابق ١ : ١٨٨ .

(٢) عبدالوهاب محمد المسيري ، الصهيونية ، في الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني، المجلّد السادس ، ص ٢٧٠ ، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٠ م .

وبدأ هرتزل «بحثه الدائب عن قوة غربية ترعى المشروع »[1] فاتصل بعدد من الملوك والمسؤولين ، مثل عمانوئيل الثالث ملك إيطاليا ، وڤون بيلڤيه وزير داخلية روسيا ، والباب العالي (السلطان العثماني) [2]، وأخيراً «اكتشف أن الطريق إلى فلسطين يبدأ في لندن . . .»[1]

والحديث عن هذا الموضوع طويل حَسْبُنا منه ما قدّمنا ، وحسبنا منه كذلك أن نشير إلى أن هرتزل تسلّم خطاباً باسم حكومة قيصر ألمانيا (مؤرخ ٢٧ ـ ١٨٩٨/٩/٢٨م) ورد فيه : «إن صاحب الجلالة على استعداد أكيد أن يناقش أمر (توطين اليهود) مع السلطان ، وأنه سيسعده أن يستمع إلى مزيد من التفاصيل منكم في القدس ، وقد أصدر جلالته أوامره بأن تذلّل كل الصعاب أمام استقبال وفدكم . وأخيراً يحب جلالته أن يخبركم عن استعداده أن يأخذ على عاتقه مسؤولية محمية (يهودية) في حالة تأسيسها . . . »[3].

٢ـ نصّت المعاهدة الروسية ـ الإنكليزية ـ الفرنسوية التي وقعها هؤلاء الحلفاء الثلاثة يوم ١٩١٦/٣/٤م في بطرسبرغ على توزيع بعض الولايات التركية ومنها البلاد العربية بين هذه الدول الثلاث ، وأفردتْ فلسطين وحدها بالنص التالي : «تعتبر فلسطين وأماكنها المقدّسة منطقة خارجة عن الأراضي التركية على أن توضع تحت إدارة خاصة وفقاً لاتفاق يعقد بين إنكلترا وفرنسا وروسيا بهذا الشأن وتحدّد مناطق نفوذ المتعاهدِين ومصالحهم »[4].

---

(١) عبدالوهاب محمد المسيري ، الصهيونية : ٢٧١ .
(٢) انظر تفصيلات هذه الاتصالات في المرجع السابق ٥٤٣ ـ ٥٤٥ .
(٣) المرجع السابق : ٢٧٦ .
(٤) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ١ : ١٨٨ .

٣ـ وكذلك أفردت فلسطين بنصّ خاص في معاهدة سايكس بيكو التي أُبرمت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في مايو ١٩١٦م (أي بعد نحو شهرين من الاتفاقية الثلاثية السابقة) وأصبح النص الخاص بفلسطين كما يلي : « تُنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعيّن شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة »[١] .

٤ـ وفي ٢/١١/١٩١٧م صدر وعد بلفور المشهور في صورة رسالة من وزير الخارجية البريطانية اللورد بلفور إلى اللورد روتشيلد بالنص التالي[٢] :

«عزيزي اللورد روتشيلد ،

يسعدني كثيراً أن أنهي إليكم نيابةً عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي تعاطفاً مع أماني اليهود الصهيونيين التي قدّموها ووافق عليها مجلس الوزراء :

(إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف . وليكن مفهوماً بجلاء أنه لن يتمّ شيء من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين أو بالحقوق والأوضاع القانونية التي يتمتّع بها اليهود في أية دولة أخرى) . إني أكون مديناً لكم بالعرفان لو قمتم بإبلاغ هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني» .

---

(١) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ١ : ١٨٩ .
(٢) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ، المجلّد الأول ، ص ٤١٦ ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

٥ـ واستطاعت بريطانيا أن تغيِّر النصّ الخاص بفلسطين الذي ورد في الاتفاقية الثلاثية بينها وبين روسيا وفرنسا ، وكذلك النصّ الذي ورد في اتفاقية سايكس بيكو ، فاتفق الحلفاء « في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ٢٥/ ٤/ ١٩٢٠ على وضع فلسطين تحت الانتــداب البــريطاني ، وتقدّموا بمشروع صك الانتداب إلى عصبة الأمم . . . » [1] ولذلك جاء في مـقـدّمـة صك الانتـداب الذي أقـره مـجلس عـصـبـة الأمم في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٢م والذي تسلّمت بموجبه بريطانيا الانتداب على فلسطين ما يلي : «ولمّا كـانت دول الحلفاء الكبـرى قد وافقت أيضـاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٧ ، وأقرّته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتَى بعمل من شأنه أن يضرّ بالحقوق المدنية والدينية [2] التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين [3] أو بالحقوق والوضع السياسي [4] مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى » [1].

وتنصّ المادة الثانية من صك الانتداب على أن «تكون الدولة المنتدبة

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ : ٣١١ .

(٢) يلحظ النص على «الحقوق المدنية والدينية » وليس الحقوق القومية والسياسية ، في حين كان النصّ على «وطن قومي لليهود » .

(٣) اعتبر صك الانتداب العرب «طائفة» من الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين!!

(٤) للمرة الثانية يختلف النص في حالة اليهود فيذكر «الوضع السياسي» لهم في البلاد الأخرى ، كما ذكر إنشاء « وطن قومي» لهم قبل عبارتين !!

مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء في ديباجة هذا الصك ، وعن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغضّ النظر عن الجنس والدين» [1] .

« وهكذا يتّضح ، ومن غير حاجة إلى استنتاج أو تكهن ، أن السلطة المنتدبة على فلسطين لم تكن غايتها ، كما نصّت المادة ٢٢ من عهد العصبة [عصبة الأمم] [2] ، تحقيق رفاهية وتقدّم شعب الإقليم الأصلي كأمانة مقدّسة في عنق المدنية بل بكل بساطة التمهيد والتهيئة لترجمة وعد بلفور إلى واقع عملي ، وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. أما سكان البلاد وأغلبيتهم الساحقة يومئذٍ من العرب فكل ما التزمت به بريطانيا تجاههم هو عدم المساس بحقوقهم المدنية والدينية (لا السياسية) فقط » [3] .

«ولمّا كان الحلفاء يعلمون أن اليهود في فلسطين كانوا ، عند إقامة نظام الانتداب ، قلة قليلة في البلاد لا تملك من الأراضي إلا النزر اليسير فقد نصوا في صك الانتداب على تشجيع هجرة يهود «الشتات ـ الدياسبورا » إلى فلسطين ، ومنحهم الجنسية وتمليكهم

(١) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ : ٣١١ .

(٢) تضمّنت الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم « إن رفاهية وتقدّم هذه الشعوب (أي التي ستوضع تحت الانتداب والحماية والوصاية) يعتبران أمانة مقدّسة في عنق المدنية ، ويجب أن يحوي العهد الحالي (أي ميثاق عصبة الأمم) ضمانات للوفاء بهذه الأمانة ».

(٣) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ : ٣١١ .

الأراضي بأسهل الشروط . وفي هذا تقول المادة السادسة : «على إدارة فلسطين أن تسهّل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق فئات الأهالي الأخرى وأوضاعهم ، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية » .

«أما المادة السابعة فتنصّ على أن تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سَنّ قانون الجنسية . ويجب أن يشتمل هذا القانون على نصوص تسهل اكتساب اليهود الذين يتخذون فلسطين مُقاماً دائماً لهم الجنسية الفلسطينية» [1] .

٦ـ لقد تمّت كل هذه الاتفاقيات والتصريحات في أثناء المفاوضات التي كانت تدور بين الشريف الحسين بن علي وبريطانيا ، والتي اتضحت معالمها في ما سُمّي بمراسلات الحسين ـ مكماهون ، وما نتج عنها من تعهد بريطانيا باستقلال البلاد العربية ووحدتها (بلاد الشام والعراق والحجاز) وتأكيد الحكومة البريطانية لمضمون هذه المراسلات والتعهدات مراراً بتصريحات بعض المسؤولين فيها .

«وبالنظر للتعهدات الأخرى التي التزمت بها بريطانيا ، ولا سيما تجاه الشريف حسين ، وضغوط المعارضة التي واجهتها من الجانب المعادي للصهيونية ، فقد حرصت وزارة الخارجية (البريطانية) في هذه المرحلة (الأولى) على الاقتضاب وتحاشي التفاصيل والاعتماد على العبارات المطاطة . . .» [2] و «لم يثر نشر الوعد انتباهاً كبيراً في حينه . . . ويرجع

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ : ٣١٢ .

(١) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ : ٤١٦ .

جلّ النقاش . . . إلى الغموض الذي اكتنف عباراتها . ولا عجب في ذلك بعد أن خرجت من أقلام طرفين احترفا الغموض والتمويه وتميّزا بهما تاريخيّاً : الجانب الإنكليزي والجانب الصهيوني . . . »[1] ولذلك قيل[2] : «إن صياغة برنامج بازل تعبير بليغ عن الخاصية الإسفنجية والاتفاق على الصمت ، فلم يذكر فيه ما هو مفهوم من الجميع ويمكن أن يسبب الحرج ، وتركت في بنوده فراغات كثيرة ليملأها كل صهيوني على طريقته . ولم يتم الإفصاح عن أحد المفاهيم الأساسية الكامنة إلا بعد نصف قرن تقريباً في برنامج بلتيمور (الذي أصدره مؤتمر استثنائي عقده الصهاينة الأمريكيون والأوربيون مع ممثلي المستوطنين في فلسطين في مدينة نيويورك في أيار / مايو ١٩٤٢م) وجاء فيه ما يلي : الاعتراف بأن الغرض من شروط تصريح بلفور والانتداب التي تبيّن ارتباط الشعب اليهودي التاريخي بفلسطين هو إيجاد حكومة يهودية هناك وجعل فلسطين حكومة يهودية . وكما يقول ألان تايلور Alan Taylor أحد مؤرخي الحركة الصهيونية : وهكذا ظهر على السطح الآن وضوح الهدف الخفي الذي رافق الصهيونية . . . دوماً ».

***

وسنستكمل في القسم الثاني من هذا الفصل حلقات هذه السلسلة من القرارات .

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ١ :٤١٧ .

(٢) المرجع السابق القسم الثاني ، المجلّد السادس ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٢)

موضوع «الأمم المتّحدة والمسألة الفلسطينية » مدار خلاف طويل في الفهم والتفسير والتطبيق . ولا يزيده الانفعال أو التعصّب إلا غموضًا وتعقيداً . ولا يجوز أن يصبح ساحة للجدل والمبارزات الكلامية . والطريق الوحيد إلى محاولة فهمه هو الصدق والإنصاف وصفاء البصيرة والتجرّد للحق . ومن العسير علينا جميعاً ـ من كل الأطراف ـ التمسّك بالموضوعية والإنصاف وسط هذا الصراع الذي أصبح الكلّ أطرافاً فيه . ومع ذلك فإن الأمل يحدونا أن تتسع صدورنا وعقولنا لسماع جميع الآراء دون تشنّج ولا اتهامات متبادلة ، وأن يبقى شعارنا دائماً قول شاعرنا العربي : اختلاف الرأي لا يفسد للودّ قضية . وسأقتصر هنا على بيان رأيٍ واحد في هذا الموضوع هو رأيي ، وليس من شك في أنني أشترك مع غيري فيه .

ونقطة البدء في هذا الموضوع هي أن العرب والمسلمين ، يسودهم شعور عميق بالمرارة وخيبة الأمل وإحساس مؤلم بالظلم مما حدث في فلسطين ، فهم جميعاً يعتبرون هذه الأرض بكامل حدودها أرضاً عربية ،

كذلك كانت عندهم منذ أقدم عصور التاريخ المعروف [1] ، وتعود جذور السكان العرب فيها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، وظلّوا هم الأكثرية الغالبة في جميع العصور على الرغم من موجات الغزو والاستيطان المتعاقبة . ولما احتلّت القوات البريطانية فلسطين في عام ١٩١٧م كان عدد العرب في فلسطين ٦٤٢٫٠٠٠ ستمئة واثنتين وأربعين ألف نسمة يملكون ٩٧٫٥٪ من أراضيها ، وكان عدد اليهود ٥٨٫٠٠٠ ثمانية وخمسين ألفاً يملكون ٢٫٥٪ من الأراضي . ومع كل القوانين والممارسات الجائرة للحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين لتحقيق الوطن القومي لليهود على هذه الأراضي المقدّسة تنفيذاً لوعد بلفور في

(١) ويذهب بعض المؤرخين إلى أنه مهما اختلفت تسميات الشعوب التي سكنتها من عموريين أو كنعانيين أو يبوسيين أو فينيقيين ، فهي قبائل عربية اتخذت أسماء مختلفة كما نقول الآن : هؤلاء أردنيون وسوريون وعراقيون ، وهم جميعاً عرب . ومع أن دولاً متعدّدة ـ مثل الرومان والفرس ـ احتلّت أرض فلسطين قبل الإسلام ـ كان آخرها دولة الروم البيزنطيين ـ إلاّ أن أكثر السكان كانوا عرباً ، وقبائلهم هناك معروفة بأسمائها من : عاملة وقضاعة وجُذام وكلب . . . ، وهذا حديث طويل ، أُلِّفَتْ فيه كتب بمختلف اللغات ، وكلها تدور على عروبة أرض فلسطين منذ أقدم الأزمنة ، وعلى أسماء القبائل العربية التي كانت تسكنها قبل الإسلام . بل إن بني إسرائيل الذين خرجوا من مصر مع رسول الله موسى عليه السلام اضطروا حين دخلوا أرض فلسطين أن يخوضوا حروباً مع السكّان العرب الكنعانيين الذين كانوا أهلها حينئذ ، وكان اليهود يخشون قتالهم كما ورد في عدة مواضع من سفر التثنية (١ : ٢٧ و ٢٨) وقد سماهم هذا السفر «بني عناق» ، وهم العرب العمالقة ، الذين ذكرهم القرآن الكريم على لسان بني إسرائيل في قولهم لموسى عليه السلام ﴿إن فيها قوماً جبّارين ، وإنّا لن ندخلها حتى يخرجوا منها ، فإنْ يخرجوا منها فإنّا داخلون﴾ (المائدة : ٢٢) وقد ذكر سفر يشوع (٢٤ : ١٠ـ١١) أسماء عدد من القبائل العربية من أهل فلسطين حينئذ .

تصريحه عام ١٩١٧م فإن عدد العرب كان قد زاد قبيل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين وصدور قرار التقسيم في آخر عام ١٩٤٧م إلى ١٫٣٦٤٫٠٠٠ مليون وثلاثمئة وأربع وستين نسمة ، وكانت زيادتهم طبيعية بالولادة في الداخل ، ويملكون ٩٣٫٤٪ من الأراضي . في حين زاد عدد اليهود إلى ٦٥٠٫٠٠٠ ستمئة وخمسين ألفاً ، وكانت زيادتهم بالهجرة من أقطار الدنيا إلى فلسطين ، وأصبحوا يملكون ٦٫٦٪ من الأراضي . ومع ذلك فقد تألبت دول العالم على الفلسطينيين ـ بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية ـ وصدر قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين [1]: إحداهما يهودية خُصِّصَتْ لها السهول والسواحل والمناطق الخصبة ، وأخرى عربية ، وأُعْطِي اليهود ٥٦٫٤٪ من مساحة فلسطين في حين لم يكونوا يملكون من الأراضي بكل وسائل الضغط والإغراء إلا ٦٫٦٪ ـ كما ذكرنا ـ وكانت نسبتهم إلى مجموع السكان لا تزيد على الثلث . وكان هذا أول عدم تكافؤ في الموازين والمقاييس في ظلم العرب والتحيّز لليهود في نطاق الأمم المتحدة التي كانت حينئذ حديثة الوجود . وكان ذلك سبباً في زيادة شعور المرارة والإحساس بالظلم في نفوس العرب ، بعد الذي عانَوْه ـ في أثناء الانتداب البريطاني ـ من التمييز بينهم وبين اليهود ، وتفضيل اليهود عليهم بمنحهم جميع وسائل التعليم والتنظيم والتسلّح ومنع العرب منها ، بل معاقبتهم على أدنى شيء منها يبدو عندهم .

ومع كل ذلك فإن الأمم المتحدة لم تبذل جهداً حقيقيّاً لتنفيذ

---

(١) قرار رقم ١٨١ صادر عن الجمعية العامة في جلستها رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩م .

قرارها، فلم تنشأ دولة عربية للفلسطينيين بسبب المعارضة العربية لقرار التقسيم في البدء ثم بسبب المعارضة اليهودية المستمرّة ودعم الولايات المتحدة لها وتهاون الأمم المتّحدة .

* * *

وما أن قامت لليهود دولة على أرض فلسطين العربية حتى أخذت بعض التنظيمات اليهودية المدرّبة ذات الطابع الإرهابي العسكري بأعمال القتل والتدمير لإشاعة الرُّعب في نفوس العرب وإجلائهم عن بيوتهم وأراضيهم. وكان من أكثر هذه الأعمال الإرهابية اليهودية رعباً ما فعلوه في شهر نيسان (إبريل) سنة ١٩٤٨م في قرية دير ياسين من قتلٍ للشيوخ والأطفال ، وبَقْرٍ لبطون النساء الحوامل ، وتقطيعٍ للأعضاء وتشويه للجثث ، ليكون الفزع دافعاً للهرب الجَماعي . وقد هاجر بسبب هذه الأعمال أعداد غفيرة من الفلسطينيين إلى جميع البلاد العربية المجاورة : إلى شرقي الأردن وسورية ولبنان ومصر ، بلغت نسبتهم ٣٧٪ من السكان العرب الفلسطينيين . فصدر قرار الأمم المتّحدة الذي ينصّ على «وجوب العودة ، في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة. . . ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر . . . » (١) ولم ينفَّذ هذا القرار بشقَّيْه ، فلم يعد أحد من اللاجئين ، ولم يُعوَّض أحد عما فقده . وكان هذا مثلاً آخر على عدم تكافؤ الموازين والمقاييس .

ومع استمرار الإرهاب اليهودي زاد عدد اللاجئين العرب

---

(١) قرار رقم ١٩٤ صادر عن الجمعية العامة في جلستها رقم ١٨٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨م ، الفقرة ١١ .

الفلسطينيين الذين أصبحت لهم مخيّمات متعددة ، وتوزّع عدد منهم في أنحاء العالم فبلغت نسبتهم في عام ١٩٨٢م بسبب حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧م وما تلاها من سياسات إسرائيلية تعسّفية ٥٩٫٢٪ من مجموع الفلسطينيين [١] . وزاد شعور المرارة وخيبة الأمل والإحساس بالظلم بين الفلسطينيين خاصة والعرب عامة .

* * *

ونشبت حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧م ، واحتلّت إسرائيل الضفّة الغربية وقطاع غزّة ، أي جميع فلسطين بحدودها في أثناء الانتداب البريطاني ، كما احتلت سيناء من أرض مصر ، والجولان من سورية . وصدر بعد خمسة أشهر من الحرب قرار مجلس الأمن المشهور ، وهو القرار رقم ٢٤٢ [٢] ، وينصّ على :

«انسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلّتها في النزاع الأخير » . وكان قراراً بإجماع الأصوات . وفي أثناء حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ م أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار، ثم أكّد قراره السابق بالنصّ التالي [٣] : «يدعو جميع الأطراف المعنية

---

(١) انظر لهذه الأرقام والنسب والتي قبلها كتاب : R. Halloum, Palestine Through Documents, Istanbul 1988 p. 31. وقد نقل بعضها من كتاب للدكتور إدوارد سعيد : . A Profile of Palestinian People

(٢) صادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢م ، وقد دار جدل حول النص الإنجليزي لهذا القرار الذي يخلو من «ال» التعريف لكلمة الأراضي فجاءت فيه : «أراضٍ محتلة» بدل الأراضي المحتلة .

(٣) قرار رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢م .

إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧م) بجميع أجزائه » .

ومع هذا لم تنفِّذ إسرائيل القرار [1] ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء عملي لحملها على تنفيذه ، على الرغم من مرور أربعة وعشرين عاماً على صدوره ، ومرور ثمانية عشر عاماً على تأكيده بقرار آخر ، وعلى الرغم من المطالبات المستمرة من الدول العربية ومن بعض الدول الأجنبية لاتخاذ الوسائل لتحقيق تنفيذه . وكان كل ذلك مصدراً من مصادر خيبة الأمل الكبرى للفلسطينيين وللعرب في عجز الجمعية العامة ومجلس الأمن عن تنفيذ قراراتهما حين يتصل الأمر بالعرب وقضاياهم ، بسبب مواقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية .

****

وكانت الجمعية العامة قد اتخذت مراراً وتكراراً قرارات تنتقد فيها أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة . ونَصَّ القرار المتخذ في عام ١٩٧٧م ، بعبارات تعكس ما جاء في القرارات التي اتخذت في سنوات سابقة ، على أنّ الجمعية العامة :

« تدين السياسات والممارسات الإسرائيلية التالية :

أ. ضم أجزاء من الأراضي المحتلة ؛

ب. إقامة مستوطنات إسرائيلية على تلك الأراضي ونقل سكان أغراب إليها ؛

---

(١) فيما عدا سيناء بسبب اتفاقيات كامب ديفيد .

ج. إجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الأراضي المحتلة العرب وإنكار حقهم في العودة ؛

د. مصادرة الممتلكات العربية في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع الصفقات الأخرى الرامية إلى الاستحواذ على الأراضي والمعقودة بين السلطات أو المؤسسات الإسرائيلية أو الرعايا الإسرائيليين من جانب ، وسكان أو مؤسسات الأراضي المحتلة من جانب آخر ؛

هـ. تدمير المنازل العربية وهدمها ؛

و. الاعتقالات الجماعية للسكان العرب وإخضاعهم للحجز الإداري وإساءة معاملتهم ؛

ز. إساءة معاملة الأشخاص المعتقلين وتعذيبهم ؛

ح. نهب الممتلكات الأثرية والثقافية ؛

ط. التعرُّض للحريات والممارسات الدينية وكذلك للحقوق والأعراف المتصلة بالأسرة ؛

ي. الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة ولمواردها وسكانها » .[1]

***

---

(١) الوثيقة التي أصدرتها الأمم المتحدة بعنوان «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها من ١٩١٧م إلى ١٩٨٨م » ص : ٢١٠ ـ ٢١١ ، نيويورك ١٩٩٠ م .

وقبل هذا القرار وبعده تكاثرت قرارات الجمعية العامة التي تعرب عن عميق قلقها «لأنه لم يتمّ التوصّل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين» وعن تأكيد اعترافها «بأن للشعب الفلسطيني الحقّ في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة» وكذلك عن «بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد مُنِع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرّف، لا سيّما حقّه في تقرير المصير» و «الحقّ في الاستقلال والسيادة الوطنيين»، والاعتراف «بحقّ الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه». إلى غير ذلك من فقرات قرارات الجمعية العامة الكثيرة التي منها أن الجمعية العامة «تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تَمُدّ بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق»[1]. ولكن على الرغم من هذه القرارات والتأكيدات والمناشدات المتواصلة التي بلغت المئات. لم يحرّك مجلس الأمن ساكناً، ولم تتحرّك الدول الأعضاء فيه لتطبيق قرارات الجمعية العامة؛ بل لقد تحرّكت في الاتجاه المناقض، فكم من مشروع قرار قُدِّم إلى مجلس الأمن، وكان يعبِّر عن رأي المجتمع الدولي ممثلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحين التصويت عليه في مجلس الأمن كان يحصل على موافقة جميع الأعضاء باستثناء الولايات المتحدة الأميركية وحدها فيسقط القرار بسبب حقّ «الڤيتو»، بل كم من قرار قُدِّم إلى مجلس الأمن فلم يناقشه وأُجِّل «دون اتخاذ أي تدابير على الرغم من أن البند ظلّ مُدْرَجاً في جدول أعماله»[2]. وكلّ ذلك بسبب مواقف الولايات المتحدة الأميركية

(١) انظر لهذه الاقتباسات الوثيقة السابقة: ٢٠٥ ـ ٢٠٦. وقد حرصتُ على أن اقتبس العبارات السابقة كلها من نصوص قرارات الجمعية العامة توخياً للدقة.
(٢) انظر أمثلة على ذلك في وثيقة الأمم المتحدة السابقة: ٢١٧ ـ ٢١٩.

التي كانت تراعي دائماً ما تريده إسرائيل وما يحقق رغباتها ويتمشّى مع مصالحها على الرغم من اعتداءاتها على العراق بقصف المفاعل النووي ، وعلى لبنان بغاراتها على بيروت التي قتلت وجرحت ما يزيد على ألف شخص ، وقيامها بمذابحها المعروفة في مخيمي صبرا وشاتيلا ، واقتطاعها شريطاً حدودياً من أرض جنوب لبنان وضمّه لسيطرتها . . إلى غيرها من اعتداءاتها التي لم تتوقّف يوماً واحداً في الضفة الغربية وقطاع غزة من هدم البيوت ونفي المواطنين العرب إلى خارج بلادهم وتكسير عظام الأطفال والشباب وقتل المتظاهرين والمحتجّين وجرحهم وتشويههم بأنواع الأسلحة المختلفة ، ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء فعلي لردع إسرائيل . فكان تخاذل مجلس الأمن وعجزه عن كل الحالات السابقة بسبب موقف الولايات المتحدة ، وأحياناً بمشاركة بريطانيا وفرنسا لها ، مثالاً جديداً من أمثلة عدم تكافؤ الموازين والمقاييس ومصدراً آخر للشعور بالمرارة والإحساس بالظلم في نفوس الفلسطينيين والعرب عامة ، مع أن هذا المجلس أصدر مئات القرارات بشأن فلسطين تضاف إلى المئات الأخرى من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ، وبقيت كلها حبراً على ورق .

* * *

وجاء بعد ذلك الدليل القاطع على ازدواجية المقاييس والكيل بمكيالين حين جنّدت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ومنها الاتحاد السوفييتي والصين ، لمساندتها في موقفها من العراق في موضوع الكويت ، وأخذت هذه الدول تتبارى وتتسابق في التشدّد في مواقفها على العراق

والتهديد له ، حتى أصبح يتردد على ألسنة العرب وأقلامهم أنه عداءٌ أجنبيٌّ للعرب والمسلمين ، وأن هذا الموقف يذكّر بتكالب الدول الأوربية على المسلمين في الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر الميلادي والقرنين اللذين أعقباه [1] . وتوالت قرارات مجلس الأمن حتى بلغت اثني عشر قراراً : ابتداء بالقرار رقم ٦٦٠ الذي أدان دخول القوات العراقية إلى الكويت ودعا إلى سحبها دون شروط ، كما دعا العراق والكويت إلى البدء فوراً بمفاوضات من أجل التوصّل إلى حلّ خلافاتهما، (وهي فقرة في القرار لم تُعط الاهتمام الكافي لتنفيذها) ومروراً بالقرار رقم ٦٦١ الذي تضمن فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، والقرار رقم ٦٦٢ الذي تضمن رفض الاعتراف بما أعلنه العراق - قبل يوم من صدور القرار - من قيام وحدة اندماجية بين الكويت والعراق ، والقرار رقم ٦٤٤ الذي يطالب العراق بتسهيل السفر فوراً من العراق والكويت لرعايا الدول الأخرى ، والقرار قم ٦٦٥ الذي يقضي بتطبيق الحصار البحري على العراق ، والقرار رقم ٦٧٠ الذي يقضي بتطبيق الحصار الجوي على العراق ، وانتهاء بالقرار رقم ٦٧٨ الذي «يخول الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام كل الوسائل اللازمة » لتنفيذ القرارات السابقة إذا لم يقم العراق في ١٥/ ١/ ١٩٩١م وقبل ذلك بتنفيذ تلك القرارات وسحب قواته من الكويت . وهكذا

---

(١) بل هذا هو الذي صرّح به مستر إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني الأسبق في حديث تلفزيوني مع هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية يوم ٣١/ ١/ ١٩٩١م إذ وصف القوات البريطانية في حرب الخليج بأنها قوات مرتزقة وأن الأحوال تدل على أنهم عادوا أدراجهم إلى الحقبة الصليبية في القرن الثاني عشر .

نشبت الأعمال الحربية وقد تجمّع لها من كل حَدَب ووجهة عدد كبير من الدول ، بدأ بثمان وعشرين دولة ثم ما لبث أن زاد العدد على الثلاثين ، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية . وقد أحسّت بعض الشعوب العربية أنّه عدوان على العراق ، وأن المقصود في الحقيقة هو تدمير القوة العسكرية والموارد الاقتصادية للعراق لأنها تمثّل قوة للعرب جميعاً لمقاومة تهديد إسرائيل واعتداءاتها المستمرة ، وأن موضوع الدفاع عن الكويت لم يكن إلا ستاراً لإخفاء تلك الأهداف .

* * *

كثيراً ما كانت مواقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ وهي التي تعبّر عن رأي المجتمع الدولي ـ مختلفة عن مواقف مجلس الأمن ـ الذي يعبّر عن مصالح الدول الخمس الدائمة العضوية فيه ـ وكانت مواقف مجلس الأمن تختلف في القضايا المتشابهة بحسب مواقف الدول الكبرى من الشعوب التي تنتمي إليها تلك القضايا . وكذلك كان التعامل الدولي من خلال مجلس الأمن ودوله الكبرى يبدو فيه التفاوت والاختلاف ، فعلى حين كانت كثير من القرارات تُهمَل ولا تنفَّذ ، مثل القرارات التي تؤيد الحقوق الفلسطينية وتشجب مواقف إسرائيل ، نرى قرارات أخرى تُحْشَدُ لها الجهود وتُمارَس فيها الضغوط من أجل عدم إدانة إسرائيل ، وفي حالات أخرى تُحشَد تلك الجهود وتمارس تلك الضغوط من أجل تنفيذ قرارات أخرى حتى يصل الأمر إلى شن الحرب . فإذا كان العراق قد احتلّ بالقوة الكويت فهل من شكّ في أنّ إسرائيل قد احتلت بالقوة أرض فلسطين وقسماً من سورية ، هو الجولان ، وقسماً من جنوبي

لبنان . أليس التشابه واضحاً في قضيتين إقليميتين لهما صفة دولية عوملتا معاملتين وقيستا بمقياسين . وهل نستطيع أن نقول إن الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة يكون حلّه ـ في ظل النظام الدولي الجديد ـ بالطرق السلمية فقط حين تكون إسرائيلُ هي التي فعلت ذلك ، وأن استعمال القوة وشنَّ الحربِ هما الوسيلةُ حين يكون التعامل مع طَرَفٍ عربي ؟

* * *

إلا أنه لا سلامَ بغير عدل ، ولا عدلَ بغير مقياس واحد للقضايا المتشابهة . أليس هذا ما يجب أن يكون أساساً للنظام العالمي الجديد ؟ وبغيره لا معنى لترديد الحديث عن الضمير العالمي والقانون الدولي وحقوق الإنسان ، إذ ستضطرب حينئذ المقاييس ، وتختلُّ القيم ، وتسودُ شريعة القوة ، وتصبحُ وحدها مصدر الشرعية الدولية .

الفصل الثاني

الشرعية الدولية والاستعمار الجديد

(ملاحظات حول المصطلح والمضمون)

يثير هذا الموضوع قضية المصطلح تعريفاً وتحديداً ، لفظاً ومفهوماً .
ويحسن بالكاتب أن يبدأ بفحص ألفاظه ومصطلحاته وتحديد معانيها ، وتوضيحها ، والتأكد من تأديتها المعنى الذي يريده ، وقدرتها على الوصول إلى السامع أو القارئ ، ومخاطبة مراكز الفهم والاقتناع لديه . وشأن الكاتب في ذلك شأن صاحب الحرفة أو المهنة الذي يبدأ بتحديد أدواته وآلاته وفحصها والتثبت من قدرتها على تأدية العمل المطلوب منها. فإذا لم يفعل الكاتب مثل ذلك تداخلت معاني الألفاظ ، وغامت دَلالاتها ، وعجَز المتلقِّي عن تحديد المقصود ، ويصبح من الممكن استعمال اللفظ الواحد للدَّلالة على معان متعدّدة قد تختلف بل قد تتناقض . وكذلك يصبح من الممكن استخدام النّص : في الفهم ثم في التطبيق ، استخدامات تختلف باختلاف أصحاب المصلحة فيها . لقد كان هذا شأن عدد من قرارات المحافل الدولية والمعاهدات والاتفاقيات ، إذ يُلْجأ فيها إلى تفسيرات تختلف باختلاف الظروف . ويرجع السبب في اختلاف هذه التفسيرات إلى عدم تحديد الألفاظ والمصطلحات ، وغموض التراكيب أحياناً . وقد يجيء كل ذلك مقصوداً ليمكن تكييفها، وتغيير تفسيرها ، والتلاعب بها . ويقال إن الإنجليز أمهر من غيرهم في صياغة الألفاظ والعبارات ـ في الرسائل والمعاهدات والقرارات ـ ليختلف الناس بعد ذلك في فهمها وتفسيرها ، وليستطيعوا

الاستفادة من ذلك ، والنفاذ من الثغرات والفجوات التي يحدثها اختلاف التفسير. حتى قيل إن اللغة تُخفي من المعاني وتُغطّي أكثر مما تُظْهِر وتكشف ، فهي أداة للتعمية لا للوضوح ، ولإخفاء المقصود وليس للتعبير عنه . كل هذا قد يكون من المعلوم ، ولكن ليس كل معلوم مما يُتَنبَّه له ويُعْمَل به . وما أكثر ما نعلمه ثم نعمل بغيره .

ومما يدخل في هذا الباب أن بعض الألفاظ ذاتُ معان «مجرَّدة» أو «مُطْلَقة» غير محدّدة الدلالة ، فتصبح أقرب ما تكون إلى الشعارات التي يهتف بها الناس ويردّدونها دون أن يفهموا أحياناً ماذا تعني ، أو دون أن يتفقوا على مدلولاتها ، فتصبح ذات مفاهيم مختلفة ، بل متناقضة ، حين يختلف المتحدّثون بها أو السامعون لها .

ومن تداخل المعاني واضطراب الدلالات : أن النزاع والصراع ينشأن عادة بين حقّين : حقّ متمكّن أصيل . وحقّ متوهَّم يكْثُر تردادهُ في النفس وتكراره على العقل حتى يثبت فيهما ويرسخ ويصبح كالمتمكّن الأصيل أو ربما أشدّ تمكّناً ، فينشب النزاع بين فريقين كلٌّ يطالب بحقه ويدافع عنه . ولا يكون النزاع أبداً بين حقّ وباطل ظاهرين واضحين ، وإلاّ لكان الأمر هيِّناً ولَتوقف النزاع قبل أن يؤدِّي إلى الصراع ، إذ لا يدافع أحد عن باطل واضح ولا يحارب الناس في سبيله إلا حين يعتقدون أنه حق .

وحتى يصبح الحقّ المتوهَّم حقاً متمكِّناً لا بدّ من تحسينه وتزيينه ، وحشد الحجج له ، وإقامة البراهين عليه ، ووضع الخطط والبرامج لإقناع النفس به ثم إقناع الناس ، وهو ما تفعله عادة وسائل الإعلام

المتعددة وأساليب التعبئة الفكرية والنفسية . وحربُ المصطلحات والألفاظ حرب حقيقية يخطِّط لها خبراء دُهاةٌ ، وتسعِّر أوارَها وكالات الأنباء من خلال وسائل الإعلام بالخبر والتحليل والتعليق ، ولا تلبث تكرِّر المصطلح حتى تُشيعه بين الآخرين ويستقر في عقولهم ونفوسهم ، فتستكين له تلك العقول والنفوس وتخضع ، ومن كثرة تكراره تألفه وتأخذ هي في ترداده مع أنه وُضع أصلاً وسيلة لغزو أولئك الآخرين وغزو عقولهم ونفوسهم وإضعافها .

***

وللفظ دلالتان : دلالة لغوية ودلالة اصطلاحية ، تتفقان حيناً أو تقتربان ، وتفترقان حيناً أو تتباعدان ، ولكن تبقى ظلالٌ من الدلالة اللغوية في المصطلح مهما تفترق الدلالتان . ومن هنا نقف عند مصطلح «الشرعية» الوارد في العنوان . فأصل معناه اللغوي : الوضوح والظهور والقُرْب [1] . ثم أصبح «الشرع» مصطلحاً يدلّ على القانون والأنظمة والمبادئ التي «يشرِّعها» من يملك أمر «التشريع» . وأصبح المصطلح في الإسلام يرتبط بالله عزّ وجلّ ، فالشرع ، والشريعة ، والشِّرعة ، هي طريق الله ومنهاجه وما سنَّه لعباده . وهي كلّها واضحة ظاهرة قريبة بيِّنة «فالحلال بيّن والحرام بيّن» . وليس من حرج ديني في استعمال مصطلح «التشريع» لما يَسنُّه البشر من القوانين والمبادئ ، وخاصة «السلطة التشريعية» في الدول فُرادَى ، ومن خلال المعاهدات والاتفاقيات بين دولتين أو مجموعة دول ، وقرارات المجالس والمحافل الدولية .

---

(١) انظر اللسان (شرع) .

ولكن ما أبعد هذا المصطلح أحياناً عن أصل معناه اللغوي أو دلالته الدينية . فكثيراً ما يكون مناقضاً للوضوح والظهور والقرب ، ويصبح حينئذ أداة في يد أصحاب السلطة يستخدمونها لـ «تنظيم» أساليب القهر لشعوبهم تحت ستار من «سيادة القانون» وهو شعار يرفعونه ليكسبوا أحكامَهم ومواقفهم «شرعية» قانونية ومسلكاً ديموقراطياً ، حين يتظاهرون بأنهم يتركون الأمر بين يديّ القضاء ، فتضطر المحاكم إلى إصدار أحكامها وفق القوانين التي بين أيدي قضاتها . ولكن السؤال الذي يثيره المدافعون عن الحريات العامة هو : أيّ قوانين تلك ؟ إنها من وضع صاحب السلطان منفرداً أو متعاوناً مع مجالس نيابية غير سليمة الانتخاب وغير سليمة التمثيل ، وهي قوانين كثيراً ما تكون مخالفة لروح الدستور أو نصوصه ، تقضي بها محاكم مختلفة متعددة الأنواع ، دون مراعاة لوجوب توحيد جهة التقاضي لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة بين المتقاضين . وقد مرّت على بعض الأقطار حقب كانت تحكم الناسَ فيها قوانينُ ومحاكم ومجالس نيابية من هذا النوع . ومع ذلك فقد كان الحاكم دائماً يرفع شعار « سيادة القانون» .

ذلك في الدول فُرادَى ، أما في حالة دولتين أو دول متعددة ، فإن «الشرعية» تقوم على ركائز فصّلها فقهاء القانون الدولي ، ويَعْنينا منها : المعاهدات والاتفاقات ثم قرارات المحافل والمجالس الدولية . والمعاهدات والاتفاقات غالباً ما تكون بين فريقين غير متكافئين ولا سيَّما في أعقاب الحروب حين ينشأ عنها غالب ومغلوب ، فيُمْلي الغالب شروطه في صورة معاهدة أو اتفاقية تسيطر على نصوصها روح الغَلَبة والزَّهْو وإذلال المغلوب ، فهل تصبح مع ذلك «شرعية» ؟ وهل تؤلّف حلقة في سلسلة

القانون الدولي ؟ هل مقاومة معاهدة سايكس بيكو ، مثلاً في المشرق العربي ، ورفض ما نصّت عليه من تجزئة الوطن الواحد إلى دويلات وكيانات هزيلة ، أو مقاومة ما فرضته الدول الأوربية منفردة أو من خلال عصبة الأمم من حماية أو انتداب على بعض الأقطار ، هل يُعَدّ ذلك خروجاً على «الشرعية» الدولية ؟ هل حركات التحرّر مخالفة للشرعية الدولية التي فرضتها نصوص واتفاقيات أجنبية سلبت الإرادة الوطنية والقومية ؟ هل «الشرعية» هي إقرار «الأمر الواقع » ولو كان أصلُ نشأته بسبب غزو خارجي أو هجرة غير مشروعة أخلت بالتكوين السكّاني (الديموغرافي) ؟ هل «الشرعية الدولية» اتفاق مجموعة من الدول ذات مصالح مشتركة ـ سواء أصبحت تسمّى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، أو الدول الصناعية الكبرى التي هي مجموعة السبع ، أو تقلّصت هذه الدولة في دولة واحدة هي الأقوى ، أو هي صاحبة حقّ الرفض (الڤيتو) ـ واتخاذ قرارات من خلال هذا النوع من الاتفاق تحدّد مصاير بلاد وأمم أخرى وترسم لها أقدارها ؟

***

يتّضح من كل ما تقدّم أن « الشرعية» تسير في ركاب « القوّة » و«المصلحة» ، وأنه لا علاقة لها بـ «الحقّ» و «العدل» ولا بـ «الشرع» من حيث هو «وضوح» و «ظهور» و «قرب» . بل إن «الشرعية» قد تتقمّص «الحق» و «العدل» وترتدي مسوح «الوضوح» و «الظهور» لتتنكّر فيها وتخفي صورتها الحقيقية القائمة على «القوة» ولو كانت غاشمة ، وعلى «المصلحة» ولو كان فيها إهدار لمصالح الآخرين . ولذلك نراها تلجأ إلى

« المصطلح» الذي تجد فيه لفظاً يزيّن المعنى القبيح الحقيقي ويحسّن صورته أو يخفّف من قبحه ونفور الأسماع والنفوس منه (Euphemism) . ويكون ذلك بأن يقوم «مصممو أزياء لفظية وفكرية» مَهَرة بـ «تفصيل» أردية تغطّي عيوب المعنى وتبرز له محاسن مصطنعة . فوضعوا مثلاً مصطلح «حقوق الإنسان» وهو مصطلح لا يملك أحد إلا أن يقبله ويدافع عنه ، ولكن بعض الدول القوية تتخذه أحياناً ذريعة وستاراً للتدخّل في شؤون الدول الأضعف ، وتغيير رؤسائها أو أنظمتها ، وتأليب مواطنيها. واستعمل هذا المصطلح للتأثير في الاتحاد السوفييتي حتى يسمح بهجرة اليهود منه ، وقد مرّت سنوات متعاقبة من التلويح بهذا المصطلح أو الشعار حتى كأنما لم يوضع إلا من أجل يهود الاتحاد السوفييتي الذين حصرت هجرتهم منه إلى فلسطين وحدها . إنّ ليَّ عنق «حقوق الإنسان والحريات العامة» وتفسيرها التفسير الذي يناسب المفسِّر، أشدّ خطراً من انتهاكها انتهاكاً عملياً صريحاً . وليس هذا الأمر بجديد، ففي العصور الوسيطة الأوربية وضع أصحاب المصالح من رجال الدين والملوك والأمراء في أوربا شعار « تخليص قبر المسيح من أيدي الكفرة (أي المسلمين)» ، و « تحرير المسيحيين والدفاع عنهم » ، وساروا تحت رايات الصليب مستخدمين الدين لغزو بلاد أخرى واحتلالها وإقامة ممالك لهم على أرضها . ومن المصطلحات والشعارات التي استخدمت في عصور مختلفة ، وخاصة خلال القرنين الأخيرين : «حماية الرعايا الأجانب » و «حفظ التوازن الدولي» أو «الإقليمي» . وقد كانت جميع هذه المصطلحات والتعبيرات والشعارات ، المقبولة في ظاهرها ، ذرائعَ وحُججاً لتدخُّل الدول القوية في شؤون الدول الأضعف واحتلال

أراضيها واستعمارها . وهذه «المصطلحات» ، التي أُتقِن سبكها وصَوْغُها، هي من موادّ القانون الدولي الذي تستمد «الشرعية» كيانها منه. وما زلنا نذكر كيف استطاعت دولة كبرى أن تحشد معها ما يزيد على ثلاثين دولة تحت شعار «تحرير بلد من غزو أجنبي» في حين كان ذلك ستاراً لتزيين الوجه القبيح للهدف الحقيقي وهو تدمير مظاهر القوّة ومكامنها في المنطقة كلها ، والاستيلاء على مواردها ، والتحكّم بمقدراتها .

والأمثلة كثيرة على سبك مصطلحات مقبولة الشكل لتزيين المعاني التي تسبب النفور بحيث يقبلها الناس وينخدعون بها عن المعنى الحقيقي، فتتخدّر النفوس والعقول لكثرة ترديدها ويُنْسَى اللفظ الأصلي ويزول معناه . فقد غبر علينا زمان أخذنا نكرّر فيه شعار « إزالة آثار العدوان» فكأن المقصود هو المعالجة الجزئية أو الظاهرية لأمر طارئ ، في حين كان يجب أن يكون التعبير «إزالة أسباب العدوان» إذْ إن إزالة الآثار مع بقاء الأسباب ، في كل أمر ، هي نظرة قاصرة ، لا تجدي على المدى الحقيقي البعيد ، بل قد تدعو إلى تفاقم الأمر وعودة «آثاره» وانتشارها . وكذلك انقضى الزمان الذي كنا نتحدّث فيه عن «تحرير الأرض» وعودة الأهل إلى بلادهم وأراضيهم ، وأصبحنا نتحدّث عن «التسوية» بدلاً من «التحرير» ، وأصبح مصطلح «الانتقال» (Transfer) هو المصطلح المقبول بدلاً من المصطلح الكريه الحقيقي وهو «الطرد» (Expulsion) للتعبير عن إخراج السلطات الإسرائيلية المحتلة للعرب من بلادهم ونفيهم وإبعادهم وترحيلهم . . . إلى آخر هذه المصطلحات والشعارات التي يتفنّن خبراء الدعاية والإعلام وعلماء النفس والاجتماع في صياغتها ، لنستبدلها

بألفاظ كانت مستعملة وكانت تؤدي المعاني المقصودة تأدية صريحة . فأصبحت المصطلحات الجديدة ألفاظاً تحتمل معاني مشتركة يمكن استعمالها استعمالات مختلفة باختلاف الظروف والمصالح .

من هذه المصطلحات مصطلح « الشرعية» الذي أصبح يحتمل تفسيرات متعددة تتمشّى مع «مصلحة »الدول القوية ، بحيث تستعمله هو نفسه ليكون ستاراً لأنواع متباينة من التدخل في الحالات المختلفة ، وبحيث تستطيع تلك الدول أن تفسره ليصبح من الممكن أن يعطي التدخل الأجنبي حقاً وشرعية جديدة للاستعمار ، ما دامت «الشرعية» مصطلحاً صيغ ليكون شعاراً عاماً يرفعه القويّ لتحقيق أهدافه ، وما دامت قوة هذا القويّ مفرّغة من مبادئ الحقّ والعدل وقيَم الضمير والأخلاق وإن ادّعى القويُّ غيرَ ذلك وتظاهر به . وما أبعد سلوك أولئك الأقوياء عن قانون الإسلام ﴿ تلكَ الدَّارُ الآخِرةُ نَجْعَلُها للّذين لا يُريدونَ عُلُوًّا في الأرضِ ولا فَساداً ﴾ [1] ﴿وقاتِلُوا في سَبيلِ اللّهِ الّذينَ يُقاتِلُونَكُم ، ولا تَعْتَدُوا ، إنَّ اللّهَ لا يُحِبُّ المُعتَدينَ ﴾ [2] و ﴿فَمَنِ اعتدَى عليكُم فاعْتَدُوا عليه بِمِثْلِ ما اعتدَى عَلَيكُم ، واتَّقُوا اللّهَ ، واعلَمُوا أنَّ اللّهَ مَعَ المُتَّقين ﴾ [3] فهذه معالم محدّدة تحديداً دقيقاً بألفاظ واضحة ، ذات معان غير مجرّدة ولا مطلقة ، وعبارات لا تحتمل التلاعب بمعانيها ومقاصدها بحكم القوة أو المصلحة .

وهذا ما سنجده في الفصل التالي يتكرر في استخدام مصطلح آخر أوسع مدىً ، وهو مصطلح الديمقراطية وحقوق الإنسان .

(١) القصص : ٨٣ .
(٢) البقرة : ١٩٠ .
(٣) البقرة : ١٩٤ .

الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية



لكل حقبةٍ قضيّةٌ تشغل الناس وتستحوذ على الرأي العام ، وتصاغ في عبارة موجزة تصبح شعاراً لتلك الحقبة . ولو تتبعنا هذه القضايا في أكثر أقطارنا العربية منذ أواخر القرن الماضي لرأينا أن القضية الأولى حينئذ كانت قضية الإصلاح الإداري في ظلّ الدولة العثمانية . وكان لقضية الإصلاح دُعاتها وزعماؤها . ثم أخذت قضية « اللامركزية» أو قضيّة «الحكم الذاتي» للعرب في نطاق الخلافة ، تتداخل مع قضية الإصلاح وتتفاعل معها . ولم تلبث قضية «الحكم الذاتي» أن تحوّلت إلى قضية الاستقلال عن الدولة العثمانية والثورةِ عليها محافظة على الهُويَّة العربية التي كان حزب الاتحاد والترقي يسعى إلى القضاء عليها بنزعته الطورانية . وحين انكشف خداع الحلفاء للعرب في أثناء الحرب العالمية الأولى وبُعَيْدها ، واستعلن تنكرُهم لعهودهم ووعودهم ، صار الاستقلالُ والتحرّر من الاستعمار الإنجليزي والفرنسي والإيطالي قضية القضايا للعرب ، وارتفعت الأصوات مطالبةً بوحدة البلاد العربية التي جزّأها أولئك المحتلون واقتسموها فيما بينهم (وخاصة بلاد الشام) . وقُبيل جلاء جيوش الاحتلال وبعده تعدّدت القضايا ، وكان لكل قضية شعارها وحزبها فمن : قومية ضيّقة (سوريّة) إلى قومية شاملة (عربية) إلى اشتراكية إلى شيوعية . وكانت بعض هذه القضايا تتضمن في داخلها مضامينَ تشمل قضايا مركّبة . فالقضية القومية مثلاً عند بعض الأحزاب

والجماعات كانت تتضمن شعار الوحدة والحريّة والاشتراكية معاً ، على اختلاف في ترتيب عناصر هذا الشعار تقديماً وتأخيراً . ثم ارتفع في مقابل ذلك : شعارُ الاشتراكية الإسلامية وشعارُ العدالة الاجتماعية عند بعض الجماعات الإسلامية . وكان اهتمام الأقطار العربية ، في المشرق والمغرب ، بهذه القضايا متفاوتاً بتفاوت الأحوال السياسية والاجتماعية لتلك الأقطار ، وربما تأخرت أقطارٌ عربيةٌ عن غيرها في التأثّر ببعض هذه القضايا ، إلا أن انتشارها في أقطار الوطن العربي كان عامّاً في مراحل زمنية متعاقبة .

وليس من هدف هذا الفصل استيفاءُ الحديث عن هذه القضايا وما رفعت من شُعُر مختلفة . ولكننا نريد أن نصل من ذلك إلى أنَّ قضية القضايا في الحقبة الحالية وشغلَها الشاغل هي الديمقراطية بمضامينها الثلاثة: الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الحضارية ، والديمقراطية الاقتصادية ، وما يتفرّع عن هذه المضامين من مفاهيم ، مثل : التعدّدية الحزبية ، والانتخابات الحرّة ، والمشاركة في الحكم ومراقبته ، وحقوق الإنسان ، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، واقتصاد السوق.

ولسنا ندري ما هي قضية الحقبة التالية بعد سنوات قليلة ، وما هي شُعُرها ؟

***

والديمقراطية بمضامينها الثلاثة أو بعضها ـ ومهما تختلف الألفاظ الدالّة عليها ـ مَطْلَب ، أو مَطْمحٌ ، إنساني في العصور المختلفة . ومهما

يتحقق منها فإن الناس يظلون يتمنون المزيد ويسعون بشتّى الوسائل إلى تحقيقه . وقد عرف العرب - في تاريخهم الحديث - المطالبة بصُوَرٍ من الديمقراطية منذ ما يزيد على القرن حين أخذوا ينادون بالإصلاح الإداري، و«اللامركزية» في ظل الدولة العثمانية ؛ وإن لم يستعملوا حينئذ هذا المصطلح بعينه .

ونحن نرى الآن أن الديمقراطية الشاملة بمضامينها الثلاثة التي ذكرناها مطلب مُلِحٌّ من مطالب قوى النظام الدولي الجديد ، الذي لم تتضح معالمه بعدُ والذي تتصدره القوى الكبرى وعلى رأسها القوة الكبرى الأميركية . والعملُ بها وتطبيقُها دليلٌ - عند بعضهم - على الدخول في العصر ، وبناء الدولة الحديثة ، والأخذ بأسباب الحضارة . ولكنها عند غيرهم إنما هي دليل على السير في ركاب تلك الدول الكبرى ، وموالاتها ، والاندماج في نظامها ، وفتح الأسواق لها . وبذلك فإن المقصود من الإلحاح على الدعوة إلى الديمقراطية - عند هؤلاء - هو نشر ثقافة سياسية واقتصادية لمنطقة ما وفَرْضُها على شعوب مناطق أخرى وطبعُها بطابَعها ، وتجريدُ تلك الشعوب من خصوصيتها ، وطمسُ هُويّتها ، لتسهُلَ السيطرة عليها . وقد ذهب هذا المذهب نفر من الباحثين الأجانب مثل أداما‌نتيا پولس (Adamantia Pollis) وبيتر شُوَاب (Peter Schwab) في مقالتهما «حقوق الإنسان : بناء غربي محدود القابلية للاستعمال أو للتطبيق» (Human Rights : A Western Construct With Limited Applicability) ، فهما يختمان تلك المقالة بقولهما [1] : «لسوء الحظّ

---

(1) David Little , John Kelsay and Abdulaziz Sachedince, Human Rights And the Conflicts of Culture, Univ. of South Carolina Press,1988, p.3.

فإن حقوق الإنسان المذكورة في الإعلان العالمي تنمّ على تحيّز غربي شديد كما أنها تميل إلى أن تنظر إلى حقوق الإنسان خارج نطاق التاريخ وفي معزل عن ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية » .

ويكون الترويج لهذه الديمقراطية ومفاهيمها أحياناً بتقديم الوعود والإغراءات المالية ، على زعم أن الأخذ بهذه الأنظمة سيكون سبباً في الازدهار الاقتصادي وشيوع الرفاهية ، ويذهب المخالفون إلى أنه قد ظهر بُطْلان هذا الزعم في عدد من البلاد التي زادت أوضاعها الاقتصادية والمالية سوءاً . وقد يكون الترويج لهذه المفاهيم أحياناً بالتهديد والوعيد والحصار الاقتصادي ، وقد يكون أحياناً أخرى بالغزو العسكري السافر لطرد الحاكم الفرد (الطاغية!) وإعادة الحاكم السابق وإرجاع الديمقراطية(!) . والأمثلة على كل هذه الحالات حاضرة في أذهاننا ماثلة أمامنا .

* * *

ومواقف الدول الكبرى من الديمقراطية مواقف انتقائية ، تتغيّر بتغيّر المصالح ، وليست مواقف مبدئية ثابتة . فقد تَغُضّ تلك الدول الطَّرْفَ عن الحُكْم الفردي وانتهاكات حقوق الإنسان عند دولٍ تقتضي المصالح الاقتصادية للدول الكبرى غضَّ الطَّرْف عنها . وقد تتساهل تلك الدول الكبرى في وسائل الديمقراطية وأشكالها وتكتفي بوجود مجالس عن طريق التعيين . وقد تكتفي بقيام هيكل ديمقراطي ، يستوفي الشكل بالتعدّدية الحزبية وبالانتخابات الشعبية ، ولكنه سرعان ما يُفرَّغ من مضمونه ويصبح إطاراً أجوف .

وحين تتصدّى الدول الكبرى (الصناعية) إلى إلزام الدول النامية بالديمقراطية وتفرضها عليها فإن معنى ذلك جواز تدخّل تلك الدول في الشؤون الداخلية للأمم والدول الأخرى ، وهو ما كان حتى الماضي القريب مستنكَراً أشد الاستنكار ، وقد نصّت المواثيق والاتفاقيات الدولية على عدم جوازه وعدم القبول به . ولكن الممارسات الحديثة لبعض القوى الكبرى ، أنشأت مبادئ جديدة أخذت حُكمَ الأمر الواقع ، وخاصة بعد أن اختلّ تعادل القوى الدولية وتوازنها ، وصارت دولة بعينها تخطف رؤساء دول لأنهم يخالفونها في الآراء والمواقف ، وتدفع جيوشها لتغيير رؤساء دول أخرى أو فرض أنظمة معيّنة عليها ، وتنتزع قرارات من مجلس الأمن كما يحلو لها .

* * *

وقد يكون مما تلتقي عليه الآراء المختلفة أنّ الأنظمة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية تنمو من داخل الأمة وتتطوّر من عناصر تراثها وشخصيتها ، وقد تستفيد مما يدور في العالم من حولها ، ولكنها لا تُفْرَض على الأمة من الخارج وخاصة إذا كان الفَرْض يبلغ مبلغ التدخّل العسكري والقوة المسلّحة . لأنّ ذلك يولّد ـ عاجلاً أو آجلاً ـ ردّ فعل معاكساً ، يرفض هذا التدخّل وما يحمله من قيم ومفاهيم ، وستكون هذه القيم والمفاهيم ـ في حالة القهر والاضطرار ـ محضَ مظهرٍ خارجيّ زائف لا يملك القدرة على التغلغل إلى جذور الأمة والتأثير فيها ، ويقتصر وجودها على قشرة خارجية هي طبقة من المنتفعين أو ذوي الشخصية المشوّهة والثقافة المستجلَبة .

* * *

ولم تنشأ الديمقراطية الغربية ومعها حقوق الإنسان فجأة ، بل سبقتها مراحل تمهيدية أخذت تكتمل بالتدريج ، ولم تنشأ من فراغ ، لكنها جاءت نتيجة تطوّر تاريخي قامت له أسباب وعوامل وانبنت عليه مفاهيم ومبادئ ، وأصبح لكل ذلك مرجعية وأسس سياسية وثقافية واقتصادية . فكيف تُفْرَض هذه المفاهيم والمبادئ على أمم ودول أخرى من عَلٍ فرضاً قسرياً دون أن تتهيأ مقوّماتها وأسبابها ، ودون أن تقوم العوامل التي توفّر البيئة المناسبة لوجودها ، ودون أن تتطوّر تطوّراً ذاتياً داخلياً من صميم ثقافة الأمة وتراثها ودينها . والدين من أهم عوامل هذه الأنظمة الثقافية والاجتماعية ، ولا يمكن بحث حقوق الإنسان بحثاً علمياً سليماً والحكم على عالميتها أو خصوصيتها من غير فهم لطبيعة تأثير الدين في المجتمع ومن غير دراسة مقارنة للأديان [1] ، ومعرفة الائتلاف والاختلاف بين ما تتطلبه هذه الحقوق وما تتطلبه تعاليم الدين ، أيّ دين .

وفي مقابل كل ذلك نرى فريقاً من الباحثين يذهبون إلى أن «عهد الدولة القومية بما صاحبه من تقديس السيادة الوطنية» قد ولّى وانقضى ، «وأننا لا بدّ أن نستعدّ منذ الآن إلى عهد ما بعد الدولة القومية ، وذلك في ظلّ كونية عالمية جديدة لا تصبح للحدود فيها نفس القداسة التي تمتّعت بها منذ نشوء الدول القومية الحديثة . . » [2] . ومعنى هذا إعطاء الحقّ للدولة الأقوى أن تجد الذرائع للتدخّل في شؤون الدولة الأضعف . وبذلك يسقط من جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية ما كان منصوصاً فيها

(١) انظر : Human Rights and the Conflicts of Culture , p . 91 .

(٢) سيد ياسين ، جريدة الأهرام بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٩٤ م .

على عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدول .

* * *

وإذا ما حصرنا حديثنا في «حقوق الإنسان» فإنه يحقّ لمتسائل أن يتساءل : هل حقوق الإنسان حقوقٌ فرديّة تقتصر على الأفراد وحدهم ، ولا تشمل الجماعات والشعوب ؟ وإذا كانت تشمل الجماعات العرقية والدينية التي تؤلّف أقليّاتٍ في بعض الدول ، كما يحدث الآن في شمالي العراق وجنوبيّه ، فَتتدخّل الدول الأجنبية لاقتطاع أجزاء من أراضي الدولة لتجعلها محميّاتٍ تَحْتمي بها تلك الأقليّات من العدوان المادّي الجسدي كالتعذيب والقتل الفردي والجماعي ، فهل يعني ذلك أن للأقلية الدينية الحقّ في أن تعيش كما تملي عليها مبادئ دينها وتعاليمه ، وأن للأقلية العرقية الحقَّ في أن تصوغ حياتها بما يتفق مع مقوِّمات قوميتها وتاريخها ؟ أو أن تلك الدول الأجنبية تحمي أجساد تلك الأقليات ثم تصادر أرواحها وثقافتها ومقوّمات شخصيتها ، وتفرض عليها القبول بأفكار ومبادئ تخالف تعاليم دينها وخصائص قوميتها ؟ وبذلك تحميها من ناحية وتقمعها وتدمّرها من ناحية أخرى ! فإذا كانت تلك الدول الأجنبية تحمي حقوق تلك الأقليات بكل أنواعها ، وتدفع عنها العدوان الجسدي والمعنوي ، ولا تصادر حريتها في تسيير شؤونها وفق معتقداتها الدينية والقومية ، فهل تمتدّ هذه الحريّة إلى الأكثرية أيضاً ـ أي إلى الشعوب نفسها ـ فيكون من حقها أن تقبل من الأنظمة والمبادئ ما يوافق خصوصيتها ، ولا يذيبها في خصوصيات غيرها التي يُدَّعَى لها العمومية أو العالمية ، في حين أنها في حقيقتها خصوصية أو

خصوصيات متقاربة ، اكتسبت حق الانتشار والشمول من نفوذ أهلها وقوتهم وهيمنتهم على الآخرين ؟

* * *

ولا يستقيم بحث هذا الموضوع إلا إذا وُضِعَ في إطاره التاريخي والاجتماعي . وأول ما يبدو من داخل هذا الإطار أن إثارة قضية حقوق الإنسان بدأت في بعض البلاد الأوربية ثم في الولايات المتحدة ، وهي بلاد قد نالت قدراً من القوة الذاتية والاستقلال والتقدّم الاقتصادي وخاصة في ميدان الصناعة . ومجتمعات هذه البلاد مجتمعات «ليبرالية» مرّت بمراحل متعددة من الصراع حتى انتهت منذ عصر النهضة وعصر التنوير والثورة الفرنسية ثم العصر الحديث إلى أن تصبح مجتمعات «مدنية» «علمانية». وهكذا أصبح لتلك البلاد ـ على اختلافها ـ طابع مشترك وثقافة متقاربة تكاد تكون واحدة في بعض خصائصها الأساسية. ولذلك لم يكن من المستغرب أن تتّسم حقوق الإنسان بصفات هذه المجتمعات ، وأن تمثّل روحَها واحتياجاتها ، وأن تغلب عليها صفة الفردية . ولم يكن من المستغرب أيضاً أن يقوم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» على أساس فلسفي ومذهبي يتمثّل في الحرية الفردية . وكانت المغالاة في هذه الحرية الفردية واحترامها تعبيراً عن ردّ فعل لما كان يعاني منه الفرد من أغلال القرون الوسطى الأوربية في ظلّ أنظمة الحكم المطلق والإقطاع والكنيسة ، والانطلاق من كل ذلك إلى بناء المجتمع الغربي الحديث الذي يمارس فيه الفرد استقلاله وحريته ودوره في الإبداع والتقدّم والتميّز وإقامة الدولة المدنية الحديثة .

من كل ذلك يتضح أن وضع « حقوق الإنسان» في إطارها التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه وتطوّرت من خلاله أمر واجب لفهم هذه الحقوق ، ولفهم ما دار حولها ـ ولا يزال يدور ـ من خلاف في طبيعتها : هل هي عالمية يجب قبولها وتطبيقها في جميع المجتمعات بصيغتها الواحدة المعتمدة في «الإعلان العالمي» أو هي ذات خصوصية يجب أن تراعَى في المجتمعات المختلفة بحسب اختلاف ثقافات تلك المجتمعات ومبادئها ومراحل تطوّرها ؟

من الطبيعي أن تنظر المجتمعات الصناعية المتقدّمة إلى صيغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنها هي الصيغة المثلى التي يجب فرضها على الناس أجمعين ، لأن فيها خيرهم وفلاحهم وأسباب تقدّمهم ، ولأنها التعبير الأهمّ لتحقيق الديمقراطية ، كما ترى تلك المجتمعات الصناعية !!

ولكنّ بعض الباحثين يرون أن عالمية هذه «الحقوق» وفَرْضَ صيغة موحّدة من صيغها ، وتطبيقَها في بلاد ذات إطار تاريخي واجتماعي مختلف ، له فلسفة ومذهب وثقافة مغايرة ، إنما هو اقتلاع لهذه الحقوق من إطارها التاريخي والاجتماعي وما يتضمنه هذا الإطار من نمط حياةٍ ومنهجِ فكر . ولذلك كان من الطبيعي أن ينشأ الخلاف في المواقف بين دُعاة هذه «الحقوق» ، فيرفضها الذين يراد أن تطبّق عليهم من أهل المجتمعات الأخرى . وأن يتفاوت هذا الرفض بين رفضٍ مطلق شامل لها كلّها لأنها من قبيل الغزو الفكري والثقافي وزرع مفاهيم وصور وقيم ونماذج أجنبية بل معادية ، وبين رفضٍ لبعضها لاختلافها مع طبيعة حياة هؤلاء الرافضين وميراثهم الديني والثقافي والاجتماعي ، وقبولٍ بأجزاء

أخرى منها لأنها إنسانية عامة تشترك فيها الأمم كلها .

إن الموقف الأول الرافض رفضاً مطلقاً شاملاً هو موقف منبعث من عقائد دينية وقوميّة ، يَدْعَمه رُكامُ الماضي وتجارب حقبة الاستعمار التي أجَّجت مشاعرَ الرفض والمقاومة لكل ما يأتي من هؤلاء الأعداء التاريخيين ، واستدعت مواجهةَ ما يسميّه أصحاب هذا الموقف بالغزو الثقافي . في حين كان الموقف الثاني موقفاً وسطيّاً يتبناه عدد من المثقّفين الذين يَفْصلون بين الأشياء ، أو يجمعون بينها ، فيقبلون ويرفضون ، ويصلون إلى الحلول التصالحية التوفيقية ، التي يراها الفريق الأول تلفيقية لا تصلح أساساً للتعامل في المجتمع الأصيل .

وتكثر الأسئلة التي تواجه المتحدّثين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتشتدّ حيرة المتسائلين والذين يحاولون الإجابة معاً . فلو أخذنا مثلاً على ذلك موضوع «الخِمار» ، أو ما يسمّى خطأً «بالحجاب» ، لوجدنا أننا لا نملك أنفسنا من التساؤل : إذا كان «الخمار» حقّاً رمزاً دينياً فهل يجوز منع الفتيات والنساء من ارتدائه ، فيُحْرَمْن من ممارسة حريتهنّ الدينيّة ، وتصادَر منهنّ حرية العقيدة التي تضمّنتها المادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي التي نصَّت على أن «لكل شخص الحقّ في حريّة التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحقّ حريّة تغيير ديانته أو عقيدته وحريّة الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر، ومراعاتها ، سواء أكان ذلك سرّاً أم مع الجماعة» .

فإذا كانت هذه الحقوق والحريّات تنطبق على تعليق حُليّ الصليب على صدور المسيحيات ، وتعليق حِلية نجمة داود على صدور

اليهوديات، أفلا تنطبق على ارتداء المسلمات «الخِمار» ؟ وإذا مُنعت هؤلاء الفتيات من ارتداء «الخمار» فهل تُمنع من ارتدائه أيضاً النساء الأوروبيات والأمريكيات في القرى والمناطق الريفية والمجتمعات الصغيرة في أوروبا والأمريكتين ؟ وهل تُمنَع الكاهنات والراهبات منه كذلك ؟ فلماذا تجد بعض المجتمعات الأوربية والأميركية هذا «الخمار» غريباً على حين نرى كثيراً من مرتدياته هنّ من أهل تلك المجتمعات نفسها ويعشن بينهم . أليس الخمار وتغطية الصدور وإدناء الجلابيب إذن تراثاً إنسانياً عاماً في كثير من العصور والبيئات وليس ـ في حقيقته ـ شعاراً مقصوراً على المسلمات وحدهن ؟ وفي هذه الحالة ألا يكون الحجاب رمزاً اجتماعياً وليس رمزاً دينياً ؟

وهذا يقودنا إلى التساؤل : هل حقوق الإنسان تسمح بحرية التعرّي ولا تسمح بحريّة الاحتشام ؟ تسمح بحريّة الأُزُر القصيرة للنساء (الميني والمايكرو) وحريّة لبسهنّ ملابس سباحة من قطعتين صغيرتين (البكيني) وحرية تعرية الصدور في الشوارع والمركبات (مثل الحكم القضائي الذي صدر في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤م للسماح بركوب النساء القُطُر في نيويورك وهن عاريات الصدور) بل حريّة العُرْي الكامل للنساء وللرجال في شواطئ خاصة أصبحت تتكاثر في بعض البلاد ، هل تسمح حقوق الإنسان بكل ذلك ولا تسمح بالخمار والملابس السابغة للنساء ، وهما كما ذكرنا تراث إنساني عام لا يزال شائعاً بين النساء في كثير من بيئات العالم ؟

أليس في هذه التفرقة دليل صارخ على ازدواجية المعايير التي تستبدّ

بهـا الدول الكبرى ، فـتطبّـقـهـا عـلى من تشـاء حين تشـاء وتُمـسك عن تطبيـقـهـا على آخرين في أوقـات أخرى ؟ وهي تفعل كل ذلك بحجة واحدة : باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الحالتين : حالتي التطبيق وعدمه . وما يقال عن الخمار يُقال عن أمور أخرى لا سبيل إلى تعدادها ولا إلى الإسهـاب في تفصيلاتهـا ، مثل الطلاق الذي كـان الأوربيون والأمـريكـان ـ في القـرن التـاسع عـشـر الميـلادي ـ يَنْبُـزون به الإسـلام والمسلمين ، ويَعُدّونه من المعايب ، فأصبح الآن في أكثر أقطارهم متفشيًا شائعًا يفـوق كـثيـرًا ما هو بين المسلمين . ومثل تعـدّد النسـاء للرجل الواحد ، سواء في صورة تعدّد الزوجات أو تعدّد الخليلات ، وهما في حقيقتهما مردّهما إلى أصل واحد . ولكن هذا التعدّد في الإسلام يُخْرِج الزوجة الثانية من السراديب المظلمة والأبواب الخلفية والتستّر ، إلى النور والوضوح والتنظيم والاعتراف بمكانتها الاجتماعية شأنها شأن الزوجة الأولى . فكيف يكون هذا التعدّد مخالفاً لحقوق المرأة ويكون نقيضُهُ في تعدّد الخليلات وإباحة العلاقات والممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج من الأمـور المسكوت عنهـا التي تقـرّها حـقـوق المرأة لمجـرّد أن تـعـدّد الزوجات من ثقافة مغايرة لثقافة تعدّد الخليلات ؟ ومثل هذا يقال عن استغلال جسد المرأة في جوانب الحياة المختلفة كإظهارها في أوضاع مغرية في الإعـلان التـجاري وفي عـرض الأزياء وفي تقـديم المشـارب والمآكل وهي شبه عارية في بعض المقاهي والمطاعم ، وبرامج الرقص والتعرية في الأندية الليليـة . هذه كلهـا ـ في زعـمـهـم ـ حـضـارة يجب أن تنتـشـر وتسـود، وهي ـ في زعمهم كـذلك ـ من حقوق المرأة وحريتها التي هي جزء من حقوق الإنسان . ومن تابع الاختبارات التي تُجرَى للفتيات

والكشف عن أجسادهن وفحصها من أجل قبولهن في تلك الأعمال أدرك أنه لا يزال يعيش في عهد الرقيق وفي أسواق النخاسة . وهكذا تكون المرأة قد تردَّت في العبودية من حيث أرادت لنفسها الحريّة .

* * *

ولكنّ ما هي حقيقة موقفنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ من الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟ كان يجب أن يكون لنا الآن موقف واضح، قائم على ما ورد في كتاب الله عزّ وجلّ من الأمر بالشورى في قوله تعالى ﴿وشاوِرْهُمْ في الأَمْرِ﴾ (١) ، وما ورد فيه من مدح للمؤمنين بصفات كثيرة منها ﴿وأَمْرُهم شُورَى بَيْنَهُم﴾ (٢) ، وفي غيرهما من الآيات ذوات الدلالة وإن لم يُذْكَر لفظ الشورى ذكراً صريحاً (٣) . وما ورد في سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وأعمال صحابته رضوان الله عليهم ، حتى لقد ذكروا أن عمر بن الخطّاب كان يشاور الشباب في بعض الأمور . وما ورد كذلك في كتاب الله وسنة رسوله ومواقف صحابته من البَيْعة لولي الأمر ، وهي بيعة كان يقوم بها الرجال والنساء، الأحرار والعبيد ، بحيث يستمدّ الحاكم سلطته من الأمّة ، ويكون بذلك حاكماً بشريًا ، وليس ظلّ الله على الأرض ، وتكون حكومته حكومةً مدنية ، بعيدة عن أن تكون حكومة دينية كهنوتية . وقد ثبتت كذلك حقوق الإنسان فيما ورد في القرآن من آيات كرَّم فيها الله بني آدم (٤)،

(١) آل عمران : ١٥٩ .
(٢) الشورى : ٣٨ .
(٣) مثل : ﴿قالَتْ يا أيُّهَا الملأُ أفْتُوني في أمرِي ، ما كُنتُ قاطِعةً أمراً حَتَّى تَشْهَدُون﴾ النمل : ٣٢ .
(٤) الإسراء : ٧٠ .

من غير أن يحصر هذا التكريم في دين أو جنس أو لون ، ومن آيات وأحاديث نبوية ومواقف للصحابة تحضّ على الحريّة الفردية والجماعية وصيانة النفس والمال وحقّ التعبير والحوار ، إلى غير ذلك من حقوق للرجال والنساء . أجَل ، كان يجب أن يكون لنا الآن موقف واضح لو أن المسلمين مارسوا كل ما تقدَّم بحيث يصبح حقّاً نمطَ حياة ومنهج فكر. وكان يمكن أن يتأتّى لهم ذلك لو صاغوا هذه الآيات الكريمة والسنّة الشريفة ومواقف الصحابة في أنظمة ومواثيق ، وجعلوا لها مؤسسة تتطوّر مع الزمن ، وتترسّخ قواعدها ، وتنمو أصولها وفروعها ، حتى نستطيع الآن أن نعيش في صرحها ، بدل أن تظلّ نصوصًا نردّدها أو ماضيًا مجيداً نتذكره . وما زالت هذه الآيات والنصوص والمواقف قادرة على أن تحقّق لنا ما نريد من نظام أصيل مُلزِم ومؤسسة متطوّرة حيّة لو وفّرنا الأسباب لذلك . وقد قامت في ظلّ الإسلام مؤسسات ذات شأن، مثل : المؤسسة التربوية ومؤسسة الأوقاف، وتخلّفت المؤسسة السياسية .

وفي غياب هذا النظام المُلزِم وتلك المؤسسة المتطورة ، لا يبقى أمامنا إلا أن نتخيّر مما عند غيرنا ما يتفق مع تعاليم ديننا ومقوّمات أمتنا ، مع الانفتاح والتطوّر اللذين لا يناقضان خصوصيتنا . وليس في ذلك بدعٌ من الأمر ، فإن الأمم الأخرى الأوربية والأمريكية والآسيوية لها أشكال وأساليب من التطبيقات الديمقراطية ، وليس شكلاً واحداً تلتزم به كلها ، وكذلك نرى أمماً أوربية تقف موقف الرفض والمقاومة من بعض الثقافات الأخرى ، كما تفعل فرنسا . فإذا كان هذا البلد الذي يعتزّ بأنه بلد النور والإشعاع والثقافة يخشى على ثقافته من غزو ثقافة أخرى يدّعي أصحابها لها العالمية ويوفّرون وسائل الإعلام والاتصالات التي تحقق هذه العالمية ،

فكيف يجب أن يكون موقف الأمم ذات الماضي العريق ، التي تنتمي إلى العالم الثالث ، والتي لا تزال - في العصور الحديثة - تتلمّس طريقها في ضعف وتردّد وحيرة ؟ هل تستطيع أن تشارك في ركب الحضارة ، وأن تتفاعل مع الخطاب الإنساني العالمي ، دون أن تكون هي نفسها ، بشخصيتها وهُويّتها وخصوصيتها ؟

الفصل الرابع

الإسلام والتفاعل الحضاري
حوار أم صراع



الإسلام و[illegible] التعامل الحضاري
[illegible]

حوار الثقافات ، أو حوار الحضارات ، أو حوار الأديان ، أو الحوار الإسلامي المسيحي ، أو حوار الشمال والجنوب ، أو حوار الإسلام والغرب ، أو الحوار العربي الأوربي ، كلها عناوين لموضوع واحد ، أو لموضوعات متقاربة متداخلة ، لا تكاد تتمايز إلا بشيء من التعميم أو التخصيص . وهي موضوعات كثر تناولها في عدد من الكتب والمقالات والمحاضرات والندوات والمؤتمرات . وقد سبق لكاتب هذه الدراسة أن تناولها ، أو تناول جوانب منها ، في مناسبات واجتماعات مختلفة ، وعرض حينئذ جوهر الأفكار الواردة هنا في صور متعددة . ومع ذلك فالموضوع جدير بإعادة القول فيه ، والصبر عليه ، ومداورته ، لتوسيع نطاق المتفهمين له والمقتنعين به من الجانبين ، عسى أن ينتقل الأمر من مرحلة الفهم والاقتناع إلى مرحلة التعاون على العمل المشترك بين جميع المؤمنين بالسلام والعدل واقتلاع بذور الأحقاد بين الشعوب .

ولقد كان هذا الحوار قديمًا قدَمَ وجود الشعوب ذات الحضارات المتجاورة ، بحيث كانت دائمًا تتبادل المعارف والخبرات والسِّلَعَ وأنماطَ الحياة من : سلوك وملبس ومأكل وطُرُز عمارة وأثاث ، وتستعير الألفاظ والعبارات وتقاليدَ المجتمع ، فتصبح جزءاً من مفردات لغاتها وأساليب تعبيرها وتدخل في نسيجها الاجتماعي ، فتنمو بذلك الثقافات وتزدهر . ولولا تغاير الشعوب واختلاف الحضارات ما كان لشيء من ذلك أن

يحدث . ومن أجل هذا خَلَقَنا الله سبحانه شعوبًا وقبائل لتتعارف[1] . ولو شاء سبحانه لجعلنا أمّةً واحدة [2] ، ولكنّ حكمته عزّ وجلّ اقتضت أن يخلقنا مختلفين ، وأن نظلّ كذلك ، ربما من أجل هذا التعارف والتبادل والحوار . وحين كانت العلاقات تضطرب بين هذه الشعوب المختلفة ، فتقوم بينهم الحروب ، كان يحدث من خلالها الاتصال والتعارف والتبادل والتمازج ، فتتحقق الأهداف نفسها بالوسائل المتناقضة .

وقد قام في الآونة الأخيرة من يرى أن العلاقة بين الثقافات والحضارات علاقات صراع لا ينتهي إلا بغلبة ثقافة وحضارة بعينهما ، وسيادتهما على الثقافات والحضارات الأخرى . من ذلك ما ذهب إليه المؤرخ الأمريكي (من أصل ياباني) فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» الذي رأى فيه أن تفكّك الاتحاد السوفييتي وسقوط الشيوعية قد أنهيا الصراع في العالم بسيادة ثقافة النموذج الليبرالي الأمريكي على ثقافات الأمم الأخرى . وما ذهب إليه الأستاذ الأمريكي أيضاً صمويل هنتنغتون في مقالته التي نشرها في مجلة «فورن أفيرز» Foreign Affairs بعنوان «صراع الحضارات » Conflict of Civilizations فقد رأى فيها أن الصراع الحالي ـ بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والشيوعية ـ هو صراع بين الثقافات، وأن الثقافة الغربية الأمريكية تقف ـ في هذا الصراع ـ في

---

(١) قال تعالى : ﴿يا أيُّها الناسُ إنَّا خَلَقْناكُم مِنْ ذَكَرٍ وأُنثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا﴾ الحجرات : ١٣ .

(٢) قال تعالى : ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النّاسَ أُمَّةً واحِدةً ، ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلا مَن رَحِمَ رَبُّكَ ، ولِذلِكَ خَلَقَهُمْ . . .﴾ هود : ١١٨ و ١١٩ .

مواجهة الثقافة الإسلامية والكونفوشية . وسأعود إلى ذكر هذه المقالة بشيء من التفصيل .

***

وحين نتحدّث عن المسلمين في عصرنا نجد أنفسنا منساقين إلى الحديث أيضًا عن العرب ، فنقرنهم بهم ، لتداخلِ ما بينَهم ، ولأن المجتمعات الأخرى تحكم ـ في الغالب ـ على المسلمين من خلال العرب ومواقفهم . فالمسلمون في وسائل الإعلام الغربية هم العرب الذين يظهرون دائمًا بمظهر الزراية والنقص والتخلّف ليشمل ذلك المسلمين بل الإسلام نفسه . وعلى وجود مسيحيين من شتّى الطوائف بين العرب فإن الآخرين يَغْفَلون عنهم ، ويُغفلون ذِكرهم ، ولا يرون في العرب إلا المسلمين .

ويتناول هذا الفصل العرب والمسلمين بذكرهما مجتمعين آنًا ، وذكر أحدهما وحده آنًا آخر ، ولكنها في الآنَيْن تعنيهما معاً دون تفرقة بينهما، ودون تمييز بين الأديان والأعراق في أقطار العالم الإسلامي .

فهل نستطيع أن نتحدّث عن العرب والمسلمين بمجموعهم على أنهم جانب واحد يقف أمامهم جانب آخر هو الغرب ، الذي غالبًا ما نقصد به «المجتمعات الأخرى» ؟ وبذلك هل نستطيع أن نبحث حقًا طبيعة العلاقة بين جانبين متماسكين متمايزين وندرس «آفاق التعاون بين العالم الإسلامي والمجتمعات الأخرى» ؟

كنا نستطيع ذلك قبل عِقدين من الزمن ، بل لقد فعلناه حقًا ، حين

كان التعاون والتنسيق بين الحكومات العربية يدعوان إلى أن تقف هذه الحكومات موقفاً موحَّداً أو مواقف متقاربة ، فتبدو صفّاً متماسكاً . تتعامل مع غيرها ويتعامل معها غيرُها على أنها جبهة ذات مصلحة مشتركة . وحسبنا أن نستشهد بآخر ما حدث في تلك الحقبة من الموقف العربي الموحّد بمنع النفط عن الدول الأوروبية وما تلاه مباشرة من إقبال أوربا على العرب مجتمعين . من خلال جامعة الدول العربية - لإجراء الحوار العربي الأوربي في مختلف الميادين : من ثقافية واقتصادية وسياسية .

ثم تلاحقت الأحداث : الظاهرة والباطنة الحقيقية والمفتعلة ، وأخذت تتراخى قبضة التماسك العربي ، وتراخى معها الحوار العربي الأوربي ، ومع تراخيه بدأ يتقلّص : فسقط الحوار السياسي والاقتصادي بالتدريج ، وبدأ التركيز على الحوار الثقافي وحده . بل إن هذا الحوار الثقافي نفسه أخذ أيضاً يتذبذب جيئة وذهاباً ، صعوداً وهبوطاً . ولم يعد من قيمة للعرب مجتمعين أي وزن عند الغرب . فأخذوا يتعاملون معهم فُرادى متفرّقين . فدبّ الضعف في الجسم العربي حين أخذت أعضاؤه تتساقط متتابعة . وقد حذّر بعض المفكّرين والمثقفين من هذه النتيجة منذ أن بدأ الانفراد ثم الانعزال : حكومةً حكومة . وبعد أن كنا نتظاهر ونحتج ونثور لما كان يحدث في الكونغو مثلاً ، ونساند لومومبا الذي نصبناه رمزاً للحريّة ثم عددناه شهيداً . أصبحنا نشاهد الأحداث الدامية في عمق بلادنا ؛ من خلال التلفاز ، ونحن مرتخون على مقاعدنا ، نتفرّج على شهدائنا وهم يتساقطون ، كأنّ الأمر لا يعنينا ، بل إنه لم يكن فعلاً يعنينا ، وإنْ تظاهر بعضنا بإصدار البيانات الجوفاء ،

والاستنكار ، والتوسّط ، ونحن في الحقيقة لا نكاد نفعل شيئاً ، بعد أن سُلبت إرادتنا وعزيمتنا منّا وأصبحتا رهينتين عند من يصنع القرار لنا .

في هذا الجوّ الكئيب من تفكّك العرب ومواقفهم السلبية ، ومن تباعد المسلمين وعدم مبالاتهم ، أصبح الكاتب يحار كيف يعالج موضوعاً ينظر إلى العالم الإسلامي على أنه وحدة مترابطة وإلى العرب والمسلمين على أن حكوماتهم تستطيع أن تواجه المجتمعات الأخرى بموقف مشترك ، وأصبح كذلك محتاجاً إلى وضوح في التصور وفي الرؤية لِيَنْفُذَ من خلالهما إلى العثور على منهج للبحث تستقيم به معالجته .

***

وربما كان من المفيد أن أشير ـ في مقدّمات هذه الدراسة أيضاً ـ إلى أن « البلاد الإسلامية » و «البلاد الأوربية» تقسيمان جغرافيان ـ على تجاورهما بل تداخلهما ـ يمثّلان عالمين مختلفين كل الاختلاف ، اصطُلِح على تسمية أحدهما بالعالَم الأول ، وتسمية الآخر بالعالم الثالث . ويفصل بينهما زمن يمتد ثلاثة قرون أو أكثر : فالعالم الأول قد ودَّع القرن العشرين وبدأ منذ حين يستقبل القرن الحادي والعشرين قبل مجيئه، في حين ينظر هذا العالم الأول إلى العالم الثالث ـ المقابلِ والمجاورِ له ـ على أنه لا يزال يعيش في القرون الوسطى الأوربية .

وللقرون والتقسيمات الزمانية بين أوربا والمسلمين مفهومان مختلفان: فالعصور الوسطى ـ التي هي عصور ظلام في أوربا ـ هي عصور نور وازدهار وحضارة عند المسلمين ، وعصر النهضة وعصر

التنوير عند الأوربيين هما بدايات عصور التخلّف والتراجع للمسلمين . وقد تسارع التقدّم والارتقاء عند الأوربيين منذ ذلك الحين ، وتسارع التدني والتقهقر عند المسلمين في شتّى أقطارهم . وهكذا أخذت الفجوة بين هذين العالَمَيْن في الاتّساع إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن ، بالرغم من بعض المشابه في مظاهر الحضارة والتقدّم بينهما : في المَلْبَس والمسكن والمطعم والمشرب ووسائل التنقُّل ، فهي مشابه تحمل في طيّاتها بذور الاختلاف الكبير بين عالَمٍ مُبْدِعٍ مُنتج متطوِّر ، وعالَمٍ مستوردٍ مستهلك لما يبدعه وينتجه ويطوّره العالم الأول . وتحت هذه القشرة من التشابه يصطخب التباعد والتناقض والاختلاف .

ومع ذلك فإننا لا نعدم فريقاً من الباحثين يرون أن وراء هذا التطوّر في الحياة العلمية والتكنولوجية في دول الاتحاد الأوربي ، بقايا واضحة من التمييز العرقي والديني ، ومن العنف والإرهاب في التعبير عن هذا التمييز ، ومن انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان ، واستعمال معيارين مختلفين في النظرة إلى الموقف الواحد والحكم عليه . وهم يستشهدون على ذلك بما يجري بين الحكومة الإنجليزية وأيرلندة الشمالية، وما تقوم به الحكومة الفرنسية من التضييق على الحريات الدينية للمسلمين فيها ، وما يفعله النازيون الجدد وبعض المتطرّفين في ألمانيا من اضطهاد الأقليات العرقية والدينية ومحاولات قتلِ أفرادها وإحراقهم وتدمير مساكنهم ، وما حدث في البوسنة من التدمير والتطهير العرقي والاغتصاب . . . ولا يعدو أن يكون كل ذلك سوى أمثلة تغني عن الاستقصاء .

ويتبادل العالَمان المخاوفَ والاتهامات . فلا تزال آثار غزو الشمال

للجنوب تَحزّ في النفوس وتثير القلق ؛ فمن الحروب الصليبية ، إلى الاستعمار الأوربي ، إلى الاستعمار الجديد ، إلى مناصرة القوى الغاشمة والتدخّل في الشؤون الداخلية لأكثر دول هذا العالم الإسلامي ، والطمع في ثرواتها ، ومؤازرة أنظمة حكم معيّنة ، وفرض أنظمة أخرى، للمحافظة على مصالح دول الشمال . . . إلى غير ذلك من آثار هذه العلاقة المضطربة بين العالَمين .

وللشمال ، أو الاتحاد الأوربي ، مخاوفه أيضاً ، وهي مخاوف لها دويُّها الإعلامي ، ولها علماء ومراكز بحوث وساسة يروِّجونها ، ويقترحون من وسائل مقاومتها ما يصبح خُططاً استراتيجية تتبنّاها الحكومات . ويتمثّل أهم هذه المخاوف في أمرين ؛ هما : هجرة عدد كبير من أهل الجنوب إلى دول الاتحاد الأوربي ؛ وتهديد ما يسمّونه خطأً بالأصولية الإسلامية لتلك الدول .

ومع كل هذه المخاوف والاتهامات المتبادلة فإن محاولات إقامة علاقات ثقافية بين الجانبين مستمرة في صورة أنواع مختلفة من مؤتمرات الحوار وندواته : فمن حوار عربي أوربي ، إلى حوار الشمال والجنوب، إلى حوار إسلامي مسيحي . ومع أنّ هذا الحوار بمختلف أنواعه بدأ - في صورته المنظمة الحديثة - منذ ما يزيد على عشرين عاماً ، فإنّ كثيرين يشكّكون في جدواه ، ويرون أنه لم يحقق شيئاً ذا قيمة حتى الآن ، وأنه محصور بين نفر محدود داخل غرف مغلقة . . إلى آخر هذه الأحكام التي تنطبق أيضاً على أشكال العلاقات الثقافية الأخرى، مثل مراكز البحوث التي تقيمها دول الاتحاد في بلاد الجنوب ، واتّهام ما تقوم به تلك المراكز من دراسات وما تقدّمه من تقارير .

* * *

في خضمّ هذا الجوّ من عدم الثقة ومن عقابيل الماضي والحاضر ، لم يَعُدْ يكفي أن يقف المرء موقفَ المشاهد غيرِ المبالي ، ولا موقفَ المتسامح السَّلْبي ، أو أن تكتفي الشعوب بأن تكون متجاورة ، بينها علاقاتُ سلام ، بل لا بدَّ من موقف إيجابي من التفاهم وإقامة علاقات متداخلة تقوم على تبادلِ مصالحَ مشتركة . وكذلك لا بدّ من محاولة تفهّم الآخر ، وتقبله كما هو ، دون أن يَعني ذلك تطابقَ جميع الآراءِ والاتجاهات أو الموافقةَ عليها . فالتواصل ـ شأنه شأن التعدّدية ـ إنما يَعْني احتفاظَ كل فريق بخصائصه وصفاته ، وقبولَ الآخرِ على حاله ، وإلا انتفى معنى التواصل ومعنى التعددية .

ولا بدّ في هذا المجال من التفرقة بين الأفكار والمواقف وبين التعاون وتبادل العلاقات الثقافية ، وكذلك لا بدّ في المجال الديني من التفرقة بين العقيدة والمعاملة . فإن المرء ـ أو الشعب ـ يستطيع أن يحتفظ بآرائه ، وبمواقفه القومية والوطنية ، وبعقيدته الدينية ، وفي الوقت نفسه يُقيم مع من يخالفُه أنواع العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية **﴿ادْعُ إلى سَبيلِ ربِّكَ بالحِكمَةِ والموعِظةِ الحَسَنةِ ، وجادِلْهُم بالتي هي أحْسَنُ ، إنَّ ربَّكَ هو أعلَمُ بمن ضلَّ عن سبيلِهِ ، وهو أعلمُ بالمُهْتدَينَ﴾**[1] **﴿ولا تُجادِلُوا أهْلَ الكِتابِ إلا بالّتي هي أحْسَنُ إلا الذينَ ظَلَمُوا منهُمْ . . .﴾**[2] و **﴿لا يَنْهاكُمُ اللّهُ عَنِ الّذينَ لم يقاتِلوكُمْ في الدِّينِ ولمْ يُخْرِجوكُم من ديارِكُمْ أنْ تَبَرُّوهُمْ وتُقْسِطُوا**

---

(١) النحل : ١٢٥ .

(٢) العنكبوت : ٤٦ .

إليـهم ، إنَّ اللّهَ يُحبُّ المُقْـسِطِينَ ، إنَّمَـا يَنْهـاكُمُ اللّهُ عنِ الذينَ قاتلوكُمْ في الدِّينِ وأخرجوكُم من دِيارِكُمْ وظَاهَروا على إخراجِكُم أنْ تَوَلَّوْهُمْ ومن يَتَوَلَّهُمْ فأُولئكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [١] .

هذا هو الموقف السليم من التعامل مع الآخر ، على ألا يكونَ من أحدهما اعتداءٌ أو ظُلمٌ ، كاحتلال أرض من يراد إقامة العلاقات معه ، وعلى ألا يكونَ من الفريق الثاني تفريطٌ في عقيدته ، ولا تنازلٌ عن حقِّه إلا بالقدر الذي يأخذ مُقابِلَه حقًّا يعادله أو يفوقه ، ليتحقّق معنى التواصل والتبادل والتعاون والعلاقات المشتركة .

* * *

وفي خِضمِّ هذا الجوّ المضطرب ينشأ السؤال المهم ، وهو : كيف نستطيع إقامةَ علاقات ثقافية بين أوربا والبلاد الإسلامية ، وما مستقبل هذه العلاقات ؟

لا بدَّ أوّلاً من البدء بالنظر فيما وراء الخلافات القائمة ، سواء أكانت ظاهرة أم مستترة ، لتلمّس أسبابها ثم لتوضيح وجوه الشَّبَه والتقارب التي يُبنَى عليها مستقبل العلاقات الثقافية . وربما كان من أوضح المواقف في هذا المجال وأصدقها الموقفُ الذي اتّخذته الڤاتيكان في عام ١٩٦٩م حين أصدرت باللغة الإنجليزية كتاباً عنوانه «دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين» [٢] . وهو مجموعة مبادئ وجّهتها «لجنة شؤون

(١) الممتحنة : ٨ ـ ٩ .

(٢) Guidelines for a Dialogue Between Muslims and Christians
أصدرته بالڤاتيكان Secretariatus Pro Non-Christianis :
ورئيسها Cardinal Paul Marella

غير المسيحيين » بالڤاتيكان إلى المسيحيين أنفسهم . وقد ذكر الكاردينال بول ماريلا ، رئيس تلك اللجنة حينئذ ، في مقدّمته للكتاب ما يوضح الهدف منه بقوله [(1)] : «إننا ـ حين نخصّ المسيحيين بخطابنا ـ فإنما نرغب في أن تحفز قراءة هذه الأوراق إلى بدء حوار مع هذه اللجنة ليصل كلٌّ منا ـ بالتعاون معاً ـ إلى تهذيب شعورنا بالاحترام للعالم الإسلامي . وبهذه الطريقة نستطيع أن نُعِدّ أنفسنا للدخول في حوار حقيقيّ مع المسلمين ، حين نخلص للحقيقة ونتجرّد من الأنانية في صداقتنا » .

ومن أهمّ ما جاء في هذا الكتاب ـ وكلّه مهم ـ ما ورد في الفصل الثاني بعنوان « يجب علينا أن نعمل على معرفة قِيَم الإسلام ومُثُله» وفيه عرضٌ موجز ولكنه صحيح دقيق لبعض مبادئ الإسلام . وكذلك ما جاء في الفصل الرابع بعنوان « كيف نُعِدّ للحوار » . ومن عناصر هذا الفصل: «علينا (نحن المسيحيين) أن نعترف بالمظالم التي ارتُكبت في الماضي ، وعلينا أن نتخلّص من أسوأ مشاعر تحيّزنا ، وعلينا أن نَذْكُر فكرة المسلمين عن المسيحية » .

ونحن إنما أردنا بإيراد هذه الاقتباسات أن نتّخذ من ذلك الكتاب مدخلاً للإجابة عن موضوع هذه الدراسة . ويتّضح من محتويات الكتاب أن الفهم الصحيح للفريق الآخر : لتاريخه وحاضره ولتراثه وثقافته ، هو أساس التفاهم ، وأنه لا تفاهم بغير فهم . ولا يكون الفهم صحيحاً إلا إذا تحلّى بروح العدل والإنصاف والموضوعية ، لأن كثيراً من محاولات الفهم هي محاولات تؤدي إلى فهم سقيم قائم على الهوى والغرض ،

(١) Guidelines for a Dialogue ... pp. 5 - 6 .

ثم يُبَثّ ويُنفَث كما تُنفَث السموم فتسري في عقول الكثيرين ونفوسهم فتسمّمها ، وتقف حواجز بين الشعوب تحول دون تفاهمها وتعاونها . ثم إن الفهم الصحيح لا يكفي وحده حين يكون كامناً أو ساكناً ، ولا بدّ من الجهر به ، وإشاعته ، وإعلانه ، ليصبح قادراً على مدّ جسور الثقة وقنوات التقارب بين هذه الشعوب ، كما فعلت الڤاتيكان في الكتاب الذي أصدرته علناً ، فدلّ على الصدق والشجاعة .

***

وعلى قيمة كل ما تقدَّم فإنه وحده لا يحقق الغرض ، إذ يظلّ محصوراً في نطاق ضيّق مهما يبلغ انتشارُه ، ولا يُتاح له التأصيل والتأسيس إلاّ إذا توافرت له عوامل أخرى ، من أهمها : ما يمكن أن يسمًّى بتوازن المصالح . فكما أن لدول أوربا مصالحَ في البلاد الإسلامية تحرصَ على تحقيقها ، فإن لدول هذه البلاد الإسلامية مصالحَ كثيراً ما تُتجاهَل وتُهْدَر ، فينشأ من ذلك شعور بالظلم ، وتسود المخاوف من إقامة أي علاقات لأنها ستكون علاقات غير متوازنة بين قويّ وضعيف . فمعرفة هذه المصالح والاعتراف بها وإقامة تبادل متكافيء أو شبه متكافيء بينها عامل مهم من عوامل بناء الثقة . وفي مقدّمة هذه المصالح مصلحة الأمة في تحقيق ذاتها ، وفي حريّة تصرّفها في ثرواتها ، وفي الاعتراف بلغتها وثقافتها وعقيدتها ، بعيداً عن محاولات تذويب تلك الذات وطمس معالمها ، وبعيداً عن فرض ثقافة الآخر وطغيان لغته ومصطلحاته ومفاهيمه .

ثمّ إنه لا يُعْقَل أن تقوم علاقات طبيعية بين شعوبٍ يُنشَّأ أطفالها في

مدارسهم على كتبٍ تزخر بالطعن على الآخرين ، وتتّهمهم بأسوأ الاتهامات ، وتَنزل بهم من مصافّ البشر إلى منزلة الوحوش ، وتُزري بهم وبعقيدتهم وبحياتهم الاجتماعية والثقافية ، وتحطّ من شأن مكانتهم في تاريخ الحضارة الإنسانية . وما يُلقَّنه التلاميذ في مدارسهم من الكتب وشرح معلّميهم يرسخ في أذهانهم ونفوسهم ويصاحبهم في مراحل حياتهم [1] . فلا بدّ إذن من تنقية هذه الكتب المدرسية مما فيها من معلومات أملاها روح التعصب والاستعلاء العرقي والنظرة الاستعمارية ، فجاءت بعيدة عن الحقيقة والنظرة الموضوعية في معرض الحديث عن الشعوب الأخرى .

والحديث عن الكتب المدرسية يقود إلى الحديث عن كتب التاريخ عامّةً : للصغار وللكبار ، لجمهرة القرّاء ولَلمتخصّصين . فهي كتب في أكثرها تحتاج إلى مراجعة وإعادة كتابة بحيث تلتزم الموضوعية وتتوخّى الحقيقة ، وتجيء بعيدة عن الإثارة وزرع الأحقاد ، دون جَوْرٍ على وقائع التاريخ ولا حذف شيء من حقائقه ، فتلك الوقائع والحقائق أصبحت ملكاً للماضي الذي لا سبيل إلى تغييره . وحذفها عمل من أعمال التزوير والتزييف لا يقلّ نُكراً عن إقحام وقائعَ لم تقع ، وإضافة أحداث لم تحدث . وإنما المقصود بالدعوة إلى الابتعاد عن الإثارة وتجنّب زرع الأحقاد هو أسلوب العرض والتناول وطريقة التعامل مع الوقائع والحقائق

---

(١) انظر : الدكتورة مارلين نصر ، صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية، والإشارات الواردة فيه إلى كتب أخرى أُلّفت في الموضوع عن الكتب المدرسية في أقطار أخرى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ م .

التاريخية . هذا إذا كانت آثار ذلك الماضي بوقائعه قد زالت ، ولم يَعُد لها أثر في حياة أبناء الحاضر .

فالحروب الصليبية ، مثلاً ، قد انقضت وزالت آثارها ، وأصبحت لا تعدو أن تكون ذكرى تاريخية ، تُدْرَس وتمحَّص ، ويجتهد الباحثون من المؤرخين في بيان أسبابها وشرح مراحلها ، واستخلاص العِبَر منها ، فهي حقيقةٌ حدثت ، ومن غير المقبول ولا المعقول أن يُغْفَل ذكرها ، وأن تُحذَف من سجلّ التاريخ . ولكنّ البحث فيها لا يجوز أن يكون عاملاً من عوامل إحياء الصراع وتأجيج الأحقاد . وهذا كله يختلف كلّ الاختلاف عن التأريخ لعدوان لا يزال قائماً وظلمٍ لا يزال واقعاً . فإن من غير العدل أن ترتفع ، في هذه الحالة ، دعوات إلى نسيان الماضي ، وتصفية النفوس، وبدء مراحل جديدة . فذلك الماضي - في الحقيقة - لم يصبح ماضياً فهو لا يزال مستمراً في صورة هذا العدوان الظالم الواقع في الحاضر ، والذي يزداد استفحالاً وتفاقماً . ومثل هذه الدعوات إنما هي دعوات إلى تثبيت الواقع الذي فرضته القوة ، وإلى اعترافٍ بالظلم وقبول به ، وليست دعوات إلى تصحيح الخطأ وإحقاق الحق .

ولا يقلُّ تأثيراً في نفوس الناس تلك «الأفلام السينمائية» ، والبرامج التلفازية والإذاعية ، والمقالات الصَّحفية ، التي تشوّه صورة الشعوب وحياتها الاجتماعية والثقافية ، وتسخر من عقائدها ، فتقف حائلاً دون التفاهم والتقارب ، بما تثير من عوامل النزاع وعوامل الصراع، والأمثلة على كل ذلك أكثر من أن تُسْرَد في هذا النطاق

---

(١) جريدة الحياة التي تصدر بلندن ، العدد ١٢١٠٩ ، ٢٠/٤/١٩٩٦ .

الضيّق. وحسبنا أن نستشهد هنا بمثالين :

أولهما تلك المقالة التي نشرها [1] جاك شاهين (مستشار شبكة سي. بي . إس . التلفزيونية لشؤون الشرق الأوسط ومؤلف كتاب «العربي كما يظهره التلفزيون») وهي تتضمن عرضاً موجزاً للأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية التي أنتجتها هوليود من سنة ١٩٩٠م إلى سنة ١٩٩٦م وأحدثها فيلم «قرار تنفيذي» . وهي كلها تظهر العرب والمسلمين في صورة كاريكاتورية مشوّهة غالباً ما تكون صورة الإرهابيين . وبالرغم من احتجاجات الهيئات الغربية والإسلامية الأميركية ، واعتذار الشركات المنتجة اعتذارات شكلية ، فإن شيئاً جدياً لم يحدث ، ولم تقدّم تلك الشركات أي برنامج يبرز صورة إيجابية عن العرب والمسلمين يمكن للمشاهد الأميركي التعاطف معها . ثم علّق جاك شاهين على ذلك بقوله: « . . . إن صانعي الأفلام بإثارتهم مشاعر المشاهدين يستثيرون الأحقاد ، ومتى ما اشتعلت نار الحقد فهي لا تُبقي على شيء . . . » ويقول أيضاً « ويوحي منتجو الفيلم (فيلم قرار تنفيذي) من بدايته إلى نهايته أن العنف جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي والقرآن الكريم ، وتحاول مشاهد الفيلم الربط ما بين الممارسات الدينية الإسلامية والإرهاب فيما يردّد الإرهابيون صيحات : الله أكبر » .

أما المثال الثاني فتلك المقالة التي كتبها صموئيل هنتنغتون أستاذ

---

(١) . Huntington, Samuel P., Foreign Affairs, Summer, 1993 وقد أعاد هنتنغتون النظر في المقالة ووسعها وأصدرها في عام ١٩٩٦ في كتاب عنوانه The Clash of Civilization and The Remaking of World Order , published by Simon & Schuster .

العلوم السياسية ومدير معهد جون م أولين للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارڤرد ، ونشرتها مجلة «فورن أفيرز» الأميركية سنة ١٩٩٣م بعنوان « صدام الحضارات »[1] وهي مقالة تحذّر شعوباً من شعوب بسبب من ثقافاتها ، ويرى كاتبها أن ثقافات بعينها ـ وفي طليعتها ثقافة الإسلام وحضارته ـ هي مصدر الخطر وعامل التهديد لثقافة الغرب وحضارته ، بل هي العدو الذي تجب محاربته والقضاء عليه . وقد نالت هذه المقالة منذ نَشْرها شُهرةً مدوّية ، حتى قيل إنها أصبحت الخطة «الاستراتيجية» للولاياتِ المتحدة في مواجهة تحديات المستقبل . وتوالت عليها الردود المؤيّدة والمفنّدة[1] .

فإذا كانت هذه هي آراء جمهرة من الذين يتكلّمون ويكتبون ويخططون وهم في مركز القوة ، فهل يُجدي أن يرفع الذين هم في مركز الضعف أصواتهم وينادوا بالتعاون والتفاهم بين الثقافات والحضارات ؟ نعم ، إن ذلك مُجْدٍ ، بل هو واجب ، لأن المنادين به هم أصحاب دعوة ، وحَمَلة رسالة ، ينطلقون من موقف إنساني يؤمن بالشعوب ومستقبلها والتعاون بينها ، على حين ينطلق الآخرون من موقف معادٍ للإنسانية ، مليء بالشك في الشعوب ومستقبلها ، وهم لا يرون الحضارة والرقيّ إلا في أمتهم التي عليها أن تشنّ الحروب وتخوض أنواع الصراع لإخضاع الشعوب الأخرى دفاعاً عن الحضارة ومستقبل البشرية !!

* * *

---

(١) انظر المقالة المسهبة المنشورة في : The Economist, August 6th - 12th 1994 والتعليقات على هذه المقالة في العدد التالي من المجلة بتاريخ ٣/٩/١٩٩٤م .

ومع ذلك فإن حَمَلة رسالة التعاون والتفاهم بين الشعوب ، وأصحابَ الدعوة إلى بناء علاقات ثقافية حقيقية بينها ، موجودون في كل جانب ، وهم يجهرون بكلمة الحق ، ويقفون مواقف العدل والصدق. وكما استشهدنا في مطالع هذا الحديث بالكتاب الذي أصدرته لجنة شؤون غير المسيحيين في الڤاتيكان ، واقتبسنا بعض عباراته ، فإن واجب الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى رجل جهَرَ بما يعتقد أنه الصواب ، هو الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا ، الذي وقف محاضراً في مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية [1] عن «الإسلام والغرب» . ومما يدخل في صميم موضوعنا أن نستشهد بالرجل وموقفه وأن نقتبس بعض عباراته. وكان مما قاله [2]:

« . . . إن سوء الفهم بين الإسلام والغرب ما يزال مستمراً ، بل ربما أخذ يزداد . إن سوء الفهم هذا ، بالنسبة للغرب ، لا يمكن أن يكون حصيلة الجهل . . . إن الإسلام يحيط بنا من كل جانب ومع ذلك يستمرّ الشكّ والخوف . . . إن الصراع يندلع نتيجة عدم القدرة على الفهم والعواطف الجيّاشة التي تؤدي نتيجة لسوء الفهم إلى الخوف وانعدام الثقة . . . فالذي يربط بين عالمينا أقوى بكثير مما يقسمهما . . . لقد عانى حكمنا على الإسلام من التحريف الجسيم . . . أرجو أن تتذكروا أن دولاً إسلامية مثل تركيا ومصر وسوريا منحت نساءها حق التصويت في نفس الفترة التي منحت فيها أوربا نساءها الحقَّ نفسَه ، بل

(١) وهو مؤسسة مرتبطة بجامعة أوكسفورد ببريطانيا ، وانظر المحاضرة في النشرة الصادرة عن المركز باللغة العربية ، والتي طبعتها شركة يونيسكيل ، إنشام ، أكسفورد .

(٢) ص : ١٠ وما بعدها ، وقد حافظنا على الترجمة العربية كما جاءت في النشرة مع أسلوبها .

قبل فترة طويلة من اتخاذ سويسرا نفس الخطوة [1] . وفي هذه البلاد تتمتع النساء منذ وقت طويل بالمساواة في مجال الأجور . . . كما أن القرآن الكريم نصّ قبل أربعة عشر قرناً على حقوق المرأة المسلمة في الأملاك والإرث وبعض الحماية في حالة الطلاق وممارسة التجارة . . . وفي بريطانيا على الأقل كانت بعض هذه الحقوق غريبة حتى على جيل جدّتي . . . فالتطرف ليس حكراً على الإسلام بل ينسحب على ديانات أخرى بما فيها الديانة المسيحية [2] . . . إذا كان هناك قدر كبير من سوء الفهم في الغرب لطبيعة الإسلام ، فإن هناك أيضاً قدراً مساوياً من الجهل بالفضل الذي تدين به ثقافتنا وحضارتنا للعالم الإسلامي . . . إن هذين العالمين ، الإسلامي والغربي ، قد وصلا الآن إلى ما يشبه مفترق طرق علاقاتهما ، ولا يجوز أن ندعهما يفترقان ، وأنا لا أوافق على مقولة إنهما يتجهان نحو صدام في عهد جديد من الخصومة والعداء ، بل إنني على قناعة تامّة بأن لدى عالمينا الكثير لكي يقدّماه إلى بعضهما . . .» .

والمحاضرة ـ لنفاسة معانيها وسلامة اتجاهها ـ تغري بكثرة الاقتباس منها ، وهو ما فعلنا ، وحسبنا منها ما قدّمناه لاتصاله الوثيق بموضوعنا ولتوضيحه جوانب منه .

***

(١) لم يذكر الأمير تشارلز أن النساء في زمن البعثة النبوية منذ أربعة عشر قرناً كان لهنّ حق التصويت ، وبيعة النساء لرسول الله صلى الله عليه وسلّم معروفة ، بالإضافة إلى النساء اللاتي بايعنه عليه السلام مع الرجال في عدة مناسبات.

(٢) في هذا عدم دقة وخلط بين الدين نفسه وبين أتباعه الذين يتطرفون لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ويوهمون أنفسهم وغيرهم أنهم إنما يفعلون ذلك دفاعاً عن دينهم ويستشهدون بنصوص من الكتب المقدّسة يسيئون فهمها وتفسيرها .

وكل ما ذكرناه كلام قيل مثلُه وأضعافُه في مناسبات كثيرة ، ولم ينته إلى شيء حقيقي ، سوى ما عبّر عنه ذلك الكلام من فكرٍ سديد ونيّات حسنة ، وهما لا يغنيان شيئاً في الواقع العملي إذا لم يرتبطا بتحقيق مصالحَ عملية أو معنوية . وقد نشط الحوار العربي في بدء عهده حين أدركت أوربا مدى قوّة النفط العربي وشدة حاجتها إليه . فأخذت زمام المبادرة والاتصال بجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبعض الحكومات العربية ، ودعت إلى تنظيم عدد من ندوات الحوار للتقارب والتفاهم ، وكانت تُلحُّ عليها وتتابعها . ثم أخذت تحرص على نوع واحد من الحوار وهو الحوار الاقتصادي ، وتركّز عليه ، وتتغاضى عمّا سواه من أنواع الحوار ، وخاصة الحوار الثقافي الذي كانت تحرص عليه المنظمات والدول العربية وتطلبه . ومع الزمن تراخت الجهود ، وسقط الحوار كلّه ، ولم ينته ـ بعد عشرين عاماً ـ إلى نتائج ذات قيمة ، وإن استمرّ مظهر الحوار وإطاره الخارجي بعد أن فُرِّغ من مضمونه ، حين فقدت أوربا اهتمامها الحقيقي به لأنه لم يعد يحقّق لها المصالح التي كانت تتوقّعها في البداية ، ولأن هذه المصالح قد تحقّقت من خلال الاتصال المباشر بالحكومات العربية بوسائل مختلفة ونتيجة لتفرّق الصف العربي .

إن تبادل المصالح هو الذي يُحْدِث التوازن بين طرفي معادلة الحوار والتعاون . ولا بدّ لحدوث هذا التوازن من وجود قوّة وراءه . والقوة الوحيدة للعرب في الوقت الحاضر تتمثّل في التضامن وجمع الكلمة وتوحيد الصف . وبذلك يعود للحوار حرارته وقوته ، ويصبح الحديث عن التعاون الثقافي حديثاً مؤدّيًا إلى الغاية محقّقًا للهدف . ولا يكون

ذلك إلا إذا قامت بهذه الرسالة هيئة أو مؤسسة أو منظمة عربية مشتركة أعضاؤها من ذوي الخبرة والتصوّر الصحيح والرؤية المستقبلية السليمة ، تدعمها الحكومات العربية دون أن تُمْلي عليها هذه الحكوماتُ علاقاتِها المتقلّبةَ فيما بينها ولا علاقاتِها الخارجية ، وعلى أن تترك لها حرية التحرّك في نطاق المصالح القومية ، وما ينطبق على الحوار العربي الأوربي ينطبق ـ من حيث الإطار ووسائل التنفيذ والتوجهات ـ على الحوار الذي ننشد بين المسلمين والأوربيين . إذ من غير الطبيعي أن نستمرّ في علاقات يواجهنا فيها غيرنا بمواقف موحّدة أو متقاربة ، وبتصوّرات وخطط واضحة ، ونظلّ نحن متفرّقين دون وضوح في التصوّرات والخطط ، بل ربما كنا أحياناً نُقبِل على الندوات والمؤتمرات دون إعداد كافٍ ودون أن نعرف ما نريد ، فتذهب مشاركتنا أدراج الرياح. وحين يعود ممثلونا ووفودنا بشيء ذي قيمة ـ وما أقلّ ما يحدث ذلك ـ فإنه يضيع في غياهب الأدراج . أما بقيام هذه الهيئة أو المؤسسة المستقلّة فإنها تضع الخطط والبرامج ثم تتولّى التنسيق والمتابعة . وكل عمل ليس له متابعة هو عمل منقطع يضيع دون الوصول إلى غايته. وما أكثر الأعمال التي تبدأ ثم لا تنتهي إلى شيء !!

الفصل الخامس

الاتحاد الأوربي والعرب

(١)

لا غنى للباحث في موضوع «الاتحاد الأوربي والعرب» من أن يعيد النظر فيما كان الباحثون قد أصدروه من أحكام ووصلوا إليه من نتائج قبل المتغيرات الأخيرة . فالحديث عن التوازن الدولي ووجود قوتين عظميين والحرب الباردة ، وأوربا الشرقية ، والنظام الشيوعي ، صار من أحاديث التاريخ وذكريات الماضي ، لا ينطبق على الواقع في شيء، مع أنه لم يمض عليه سوى سنوات قليلة . وأصبح أمام الباحث في هذا الموضوع مصطلحات ومواقف وقوى وتوازنات مختلفة . إن الباحث الآن لا يستطيع أن يتناول الموضوع في معزل عن «النظام العالمي الجديد» الذي أخذت بعض معالمه تتضح ، فإذا بهذه المعالم ألفاظٌ جديدة لمعان قديمة ، فتوازنات القوة والمصالح ، أو اختلالها ، هي التي لا تزال تحدِّد مواقف الدول الكبيرة والصغيرة ، والعدل والحق قد يختلطان بالظلم والباطل فتكون الغلبة في الموقف وفي التفسير للقوة التي تستطيع دائماً إسباغ أكسية زاهية للتمويه ، كما كان الشأن دائماً ، وصار لا بدَّ من الخضوع لقرارات « الشرعية الدولية» ـ كما بيّنا في فصول سابقة ـ والقبول بتطبيقاتها ذات المقاييس المزدوجة وفقاً لمصالح الدولة أو الدول المتحكّمة بهذه «الشرعية» !

ويحيط بالموضوع عدد من الاعتبارات والقضايا لا بدّ من مراعاتها:
فدول الاتحاد الأوربي ذات علاقة متميّزة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهي علاقة تكاد تكون متداخلة ومتناقضة . فتلك الدول تسير في فلك الولايات المتحدة ، ودولتاها ذواتا العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وهما بريطانيا وفرنسا ، تؤيدان الولايات المتحدة دائماً حين يكون هذا التأييد ضرورياً لمظهر « الشرعية الدولية » ولاتخاذ قرارات للتدخّل العسكري ، ودول الاتحاد كلها تساند الولايات المتحدة بالمال والسلاح وتقديم القواعد لقاذفاتها ولجيوشها . ومع ذلك فدول الاتحاد الأوربي تنظر إلى حليفتها الكبرى بتوجّس ، وتعرف أنها مضطرة أحياناً إلى تأييدها ومساندتها ، وهذه المعرفة تجعلها تعاني من تبعيتها السياسية ومن غلبة الولايات المتحدة عليها بثقافتها وقيمها ومفاهيمها ، حتى أصبحت هذه الدول تحسّ بالتهديد المباشر وغير المباشر لشخصيتها وهويتها الثقافية، وهي أحياناً تنفجر بالتعبير عن معاناتها ثم لا تلبث أن تجترّها بصمت متململ . وهل تنسى هذه الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قضت ـ بعد جهود متصلة وتدابير منظّمة ـ على النفوذ الأوربي في العالم العربي . وتحاول أوربا استعادة نفوذها أو بعضه في الميادين الاقتصادية والثقافية بعد ضياع ما كان لها من نفوذ سياسي . ومن أجل ذلك بدأت الحوار العربي الأوربي الذي كانت الولايات المتحدة تنظر إليه دائماً نظرة ارتياب وتحرص على عدم تشجيعه . وكانت حرب الخليج الأخيرة سبباً في سيطرة الولايات المتحدة على نفط البلاد الخليجية الستة، وبذلك تستطيع أن تتحكم في حاجة أوربا إلى هذا النفط ، وهي حاجة من المتوقع أن تتزايد . ثم إنّ الولايات المتحدة نفسها تخشى قيام الاتحاد

الأوربي حين تنظر إلى المستقبل القريب فتراه قد أصبح قوة اقتصادية وعسكرية مضارعة لها بل متفوقة عليها [1] .

والولايات المتحدة ـ وإن كانت تزداد نفوذاً وتحكّماً ـ ولا تخفي شعورها بالسيادة على العالم ، وطالما صرّح زعماؤها بذلك في المناسبات ـ فإنها مع ذلك تعاني مشكلات جسيمة في الداخل : اقتصادية واجتماعية ، بدأت تنخر فيها ، حتى أخذ بعض المراقبين والمحلّلين الاجتماعيين والسياسيين وأساتذة الجامعات يردد أنها توشك أن تدخل مرحلة السقوط والانهيار ، وأصدروا في الموضوع كتباً [2] . وربما كان كل ذلك هو الذي يدعوها إلى التخوّف من قوة اليابان ومن قوة الاتحاد الأوربي حين يتمّ له كيانه الموحّد ويصبح قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية تهدّد السيطرة الأمريكية . وربما كان كل ذلك أيضاً هو الذي يدعوها ـ خفية وعلناً ـ إلى انتهاج سياسة الصمت أو التشجيع إزاء تمزّق الوحدات الدولية المتماسكة في مناطق من أوربا والعالم ، وتفتّتها إلى أجزاء مبعثرة تقوم على أساس الصراع الديني : الطائفي والمذهبي ، أو النزاع القومي العرقي ، أو الاقتتال القبلي ، فتنتشر فيها الفوضى والاضطراب والفقر والمرض . وبعد سقوط الشيوعية انتشر التفكّك في جسم الاتحاد السوفياتي ثم أخذ بعض أجزائه يقتتل في داخله لمزيد من

---

(١) من أمثلة ذلك الكتاب الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتناول جوانب من هذا الموضوع لمؤلفه: Thurow, Lester وعنوانه : Head To Head: The Coming Economic Battle Among Japan, Europe and America, ISBN. 0-68811150, publ . Morrow , April 1992 .

(٢)انظر مثلاً الكتاب السابق .

التفكك والانقسام ، وتعمّقت التجربة في يوغسلافيا فاندلعت فيها حرب أهلية عرقية ودينية ، واتفقت تشيكوسلوفاكيا على الانشطار ، وتعرّض العراق لمحاولات تجزئته إلى شمال ووسط وجنوب ، وشبّت الحروب الأهلية وانتشرت المجاعات في أفغانستان وفي الصومال . والأمثلة تستعصي على الحصر لأننا لا نعرف ما سيحدث بعد قليل . وقد اتفق هذا التمزّق ومصلحة بريطانيا وفرنسا فحالفتا الولايات المتحدة وساندتاها على الصمت أو التشجيع .

وكذلك لا نعرف مدى نجاح تجربة الاتحاد الأوربي ، فعوامل النزاع والخلاف والتنافس قائمة بين أقطاره ودوله . والوحدة النقدية والاقتصادية الأوربية تواجه معارضة من بعض هذه الدول وتخوّفاً من بعضها الآخر ، وتجري على اتفاقية «ماستريخت» الاستفتاءات ، مؤيدة حيناً ورافضة حيناً آخر . فهل ستسير الوحدة الاقتصادية الأوربية في طريق مسدود ، وهل سنشهد انهيارات مالية واقتصادية أوربية جديدة ، وخاصة بين الدول ذات العملات الضعيفة في بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال . وإذا حدث ذلك ، كله أو بعضه ، فهل تظلّ الوحدة الأوربية قائمة ؟ وهل تظلّ أوربا الخمس عشرة دولة خمس عشرة دولة؟ إن الأجواء مليئة بالاحتمالات التي يتردد المتابع لها في الجزم والقطع بواحد منها ، لأنها تتباعد من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال ، وتتحكّم فيها متغيرات متسارعة يصعب على كثيرٍ من المحلّلين والسياسيين ملاحقتها [1] .

---

(١) انظر مقالة «محاربة المارك الجبّار» لمجموعة من المحلّلين والمعلّقين الصحفيين ، في مجلة (Newsweek) الأميركية عدد ١٩٩٢/٩/٧ ص ٣٢ ـ ٣٦ .

(٢)

في ضوء ذلك كله كيف تكون العلاقة بين الاتحاد الأوربي والعرب؟ وهل من المستطاع أو تقوم هذه العلاقة غير متأثرة ـ من الجانبين ـ بذكريات التاريخ ورواسبه الدينية والثقافية ؟ هل من سبيل إلى نسيان أن بعض تلك الدول هي التي تجمّعت وتضافرت باسم الدين المسيحي ظاهرياً لتخلّص الأراضي المقدّسة من المسلمين (الكفّار) وتقضي على الإسلام أو تضعفه وتقلّصه ، وأن بعضها أقامت ـ بعد ذلك بنحو ثلاثة قرون ـ محاكم التفتيش وتولت القتل الجماعي والتنصير القسري والتهجير، وأن بعضها بدأ منذ ذلك الوقت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي غزو سواحل الوطن العربي والإسلامي ، وانتشر الغزو والاستعمار والاستيطان على مدى خمسة قرون فشمل جميع أقطار هذا الوطن ، حتى سمعنا القائد البريطاني يقول عند احتلال القدس : «الآن انتهت الحروب الصليبية» وسمعنا القائد الفرنسي يقول عند احتلال دمشق ووقوفه على قبر صلاح الدين الأيوبي : « ها قد عدنا يا صلاح الدين». ومزّقت تلك الدولُ الوطنَ العربي الواحد في بلاد الشام مزَقاً ، وأقامت حدوداً مصطنعة في المشرق والمغرب العربيين ، وانتزعت أجزاء من أقطار وأقامت فيها كيانات مصطنعة ، أو ضمّتها إلى غيرها ، فأحدثت من المشكلات ما تفجّر بعد جلاء الجيوش الأجنبية ، فزاد أقطار الوطن العربي ضعفاً وتفككاً . وغرست تلك الدول في جسم هذا الوطن ، في

قلبه ، كياناً دخيلاً غريباً ، ليزيده ضعفاً وتفككاً والتهاءً به عن استرداد عافيته وقوته وازدهاره . ثم أصبحنا نسمع اليوم ، في أواخر القرن العشرين ، رئيس جمهورية فرنسا السابق يؤازر حكومة الاتحاد السوفييتي السابق ، ويثني عليها لقمعها بالقوة محاولة التحرّر الذاتي في أذربيجان ويتذرّع في ذلك بخطر الإسلام في ذلك القطر المسلم على المسيحية وعلى أوربا . ثم يكرّر نفر من زعماء الصرب هذا الادعاء فيقولون : «إن أوربا وضعت بلادنا أمام مهمة تاريخية هي حماية أوربا من الإسلام». وتزداد موجة التمييز العنصري والديني في بعض دول المجموعة ، وخاصة في فرنسا حيث أعداد كبيرة من المسلمين من أقطار المغرب العربي ، وفي ألمانيا حيث أعداد كبيرة أيضاً من المسلمين ولا سيما الأتراك . وتمتليء كتب التاريخ في أكثر بلاد المجموعة الأوربية بالطعن على الإسلام وتشويه صورته ووصم المسلمين بأبشع الصفات وأقذع الألفاظ ، وتكثر برامج التلفاز وأفلام السينما التي ترسّخ هذه الصور المشوّهة وتزيدها تشويهاً ، فتنشأ الأجيال على التوجّس من هذا الدين وأهله ، وعلى معاداته ومحاربته . ويستغلّون في ذلك بعض وقائع التاريخ وأخطائه ، وخاصة العلاقات الأوربية مع الدولة العثمانية على مدى قرون ، ويستغلّون كذلك ما يقوم به نفر من العرب والمسلمين في أيامنا هذه ، فيضخّمون تصرفاتهم ويعممونها على الجميع ، لا يستثنون ولا يحتاطون .

كل ذلك مترسّخ في الذاكرة التاريخية وفي الذاكرة الثقافية للشعوب، عندنا وعندهم ، وقد تحوّل مع الزمن إلى أحقاد وعداوات مستكنّة ثم ظاهرة .

لقد كان ما قدّمنا حريّا بأن يباعد بين الفريقين ، ولكنّ عوامل أخرى قرّبت بينهما ، منها : أن أوربا بعد سنة ١٩٧٣م كانت في أشدّ الحاجة إلى النفط (الأزمة النفطية الأولى في أوربا عام ١٩٧٣م ، والثانية عام ١٩٧٩م) وإلى أسواق لمنتوجاتها . فأخذت تتقرّب من العرب وتستميلهم ، ودعت إلى الحوار العربي الأوربي . وكانت دائماً ذات مواقف منسّقة تنبعث من سياسات مرسومة قائمة على مصالح محدّدة .

وأما العرب أنفسهم فكانت تحكمهم عوامل عدة ، أولها : أنهم لم يكونوا ليستطيعوا العيش في عزلة عن العالم من حولهم ثقافيّا وعلميّا واقتصادياً وسياسياً .

وكانت متغيرات العصر تقتضي أن يلحقوا بالعالم ويتّصلوا بأهله . وثانيها : أن النفط ، الذي كان الحصول عليه حاجة أوربية ، كان بيعه أيضاً حاجة عربية : للدول النفطية وللدول الأخرى التي كانت تتلقّى معونات مالية مباشرة منها أو كانت تعتمد عليها في تصدير عمالتها إليها. وثالثها : أن الذاكرة التاريخية والثقافية العربية كانت دائماً ضعيفة ، سرعان ما تنسى الماضي المظلم ـ مهما يكن قريباً ـ بإساءاته ومظالمه . وربما كانت الصراحة تقتضينا أن نذكر أن بعض المسؤولين والمثقفين في الدول العربية كانت تسيّرهم عقد النقص تجاه الدول التي استعمرت بلادهم ، وكانوا يرون فيها رمز الرفعة والتقدّم ومستودع مباهج الثقافة والحضارة ، فلم يكتفوا بالتقرّب منها والتزلّف إليها ويرون في ذلك رفعة لشأنهم هم ودليلاً على تميزهم ، بل أخذوا يتنافسون فيما بينهم ، ومع غيرهم من أبناء الأقطار الأخرى ، في تفضيل لغة مستعمر سابق

لبلد على لغة مستعمر سابق لبلد آخر ، وفي الإعجاب بعقلية دولة من تلك الدول وطرق تفكيرها دون دولة أخرى ، وفي الترويج لثقافة من تلك الثقافات والانتقاص من ثقافة بلد استعماري آخر . ومن هنا نشأ الجدل الطويل في أيهما أدق تعبيراً وأخصب فكراً : الثقافة اللاتينية (المتمثّلة في فرنسا خاصة ولغتها) أو الثقافة الأنجلوسكسونية ولغتها . وسُوِّدت في ذلك صحائف كثيرة انشغل الناس بقراءتها والتحزّب لبعضها والتعصّب على غيرها ، ودارت في ذلك المناقشات بين جمهرة القرّاء لتلك الكتابات ، بل وصل الأمر إلى أن يفتخر أهل بعض الأقطار العربية على إخوانهم وبني جلدتهم من أبناء الأقطار الأخرى بأنهم أحكم منطقاً وأعمق تفكيراً وأدقّ لفظاً لأنهم متأثرون باللغة الفرنسية وثقافتها وأساليبها، في حين أنكر عليهم الآخرون ذلك وقالوا الأشياء ذاتها عن أنفسهم هم بحكم تأثرهم باللغة الإنجليزية وثقافتها وأساليبها . كل ذلك والأصالة العربية في منأى عن هذه المناقشات ، فقد كانت اللغة العربية والثقافة الإسلامية لا ترقيان عندهم إلى مستوى الدخول في هذا المعترك!!

(٣)

ونعود إلى السؤال الذي يبدو أنه كلما حاولنا الإجابة عنه امتدّ الحديث أمامنا وتشعّب ، ولكنه يظلّ مع ذلك متّصل الحلقات يدور في فلك الموضوع نفسه : كيف تكون العلاقة بين أوربا والعرب ؟

كل علاقة سليمة بين طرفين لا بدَّ أن تقوم على أسس من التكافؤ والنِّدّيّة ، ولا يعني ذلك بالضرورة التساوي أو التطابق ، بل يكفي قدر من التوازن في القوى أو في المصالح وتبادل المنافع . والمنفعة لا تقاس بقيمتها في ذاتها وإنما بمقدار الحاجة إليها ، ولا بدَّ أن تكون منيعة لا تُنال دون مقابل ، حتى لا تفقد قدرتها على إحداث التوازن . وهذه هي الحال الآن بين البلاد العربية وأوربا وغيرها من القوى مثل الولايات المتحدة . حتى إسرائيل التي كان رئيس وزرائها إسحاق رابين يمنّ على العرب بقوله ـ في معرض تعليقه على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن ـ إن على الفلسطينيين أن يتجاوبوا ويغيروا مواقفهم لأننا نحن (الإسرائيليين) في موقف العطاء !! وهو كلام لا يقال إلا في حالة فقدان التوازن وعدم وجود شيء يعطيه الطرف الآخر حتى يَقْوَى على المطالبة بمقابل له . بل لقد قال الرئيس السابق للولايات المتحدة ريغان ـ وأيّده الرئيس بوش وكرّر تصريحاته ـ إن مصالح بلاده في هذا الجزء من العالم لم تتحقق في أي وقت مضى كما تحقّقت الآن . وهو يقصد بقوله «الآن» حالة الضعف والتمزّق والتباعد بين أكثر الحكومات العربية وأقطارها . وكنتُ قد شاركتُ في ندوة عن السلام والحوار بين الأديان[1]، وسمعت أحد الكردينالات [2] البارزين يقول في حفل الختام

(١) نظمتها مؤسسة «الاجتماعات الدولية للشعوب والأديان» International Meetings for People and Religions التي ترعاها جماعة القديس ايجيديو ، بروما ..St. Egidio Community في لوفان بيلجيكا من ١٣ إلى ١٥/٩/١٩٩٢م .

(٢) هو الكاردينال مارتيني ، وكان يتحدّث بالإيطالية ، وقد حاول المترجم بعد ذلك في مقابلة شخصية بيننا شهدها الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي أن يخفف من هذه العبارة بقوله إنه ربما لم يحسن الترجمة .

الصباحي : إننا نحن (في الڤاتيكان) وإخوتنا الكبار اليهود نبني النظام العالمي الجديد . أجل ، هذه هي الحقيقة ، وهذا هو العالم الحقيقي من حولنا . لقد شارك في هذه الندوة ما يزيد على ثلاثمئة شخص يمثّلون أديان العالم وشعوبه ، من بينهم عدد من المسلمين ومن العرب ، لم يكن لهم من وزن إلا وزن الأزياء الشكلية الفولكلورية للتصوير التلفازي وللإعلام بعماماتهم المختلفة الأشكال وعباءاتهم وجُبَبهم . ولذلك قال ذلك الكردينال ما قال ، بل لقد استشهد بالعبارات المشهورة لأشعياء عن مصر وإسرائيل وسوريا ، وقال إن هذه النبوءة تبشّر بالصلح بين سوريا وإسرائيل كما تصالحت مع مصر . وهي عبارات استُشهد بها من قبل في مناسبات سياسية [1] . وقد عدَّد في خطابه المآسي التي لحقت بعدد من الشعوب وأصحاب الديانات ، وذكر من بينها (الهولوكوست) ولكنه لم يشر إلى الشعب الفلسطيني بكلمة واحدة . مرة أخرى هذا هو العالم من حولنا ، وهو عالم يهودي مسيحي ، لا في ديانته ، فهما ديانتان

---

(١) لقد استعمل المترجم كلمة «سوريا» . ونصُّ العهد القديم على نبوءة أشعياء هو : «في ذلك اليوم(أي حين يجيء ذلك اليوم) تكون سكة من مصر إلى آشور (أي يكون الطريق بينهما مفتوحاً) فيجيء الآشوريون إلى مصر والمصريون إلى آشور ويَعْبُدُ المصريون مع الآشوريين (يعبدون معاً) . في ذلك اليوم يكون إسرائيل ثُلُثاً لمصر ولآشور (أي مكمّلاً للثلثين الآخرين) بركة في الأرض ، بها يبارك ربّ الجنود قائلاً : مبارك شعبي مصر وعمل يديّ آشور وميراثي إسرائيل » . (أشعياء ، آخر الإصحاح ١٩) وكلمة آشور بالإنجليزية وربما في غيرها مثل الفرنسية والإيطالية تلفظ شينها سينا ، وهي لفظة ASSYRIA . فالنبوءة إذن عن الآشوريين ولا علاقة لسوريا بها ألبتة ! فإن كان الكاردينال قد قال « سوريا» فقد أخطأ أو حرَّف ، عمداً أو سهواً ، وإن لم يكن قالها وقال «آشور» فلا علاقة لها بالسياق الحاضر ولا تخدم هدفاً سياسياً !

سماويتان ونحن المسلمين نؤمن بهما في حقيقتهما وبرسوليهما عليهما السلام ، ولكنه عالم يهودي مسيحي في ثقافته ، وفي فكره المحرِّك لهذه الثقافة ، وفي مصالحه التي يخطِّط هذا العالم لتحقيقها كاملة في المستقبل. وليس في ذلك بأس عليهم ، فهذا من حقّهم . ولكنْ من واجبنا نحن أن نتنبَّه له ونعرفه .

ومن هنا نبدأ الإجابة عن سؤالنا ، فهذا أول الطريق ، والخطوة الأولى فيه هي : المعرفة الصحيحة لهذا العالم الذي تفرض علينا طبيعة العلاقات الاجتماعية ومتطلبات الحياة والتواصل أن نعقد علاقة به . ولا بدّ أن تكون معرفتنا شاملة للجوانب التاريخية ، والتكوينات الدينية ، والتجمعات العرقية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، فنؤلّف لذلك جماعات البحث ومؤسساته ، على أن تكون دراستنا وبحوثنا موضوعية، بعيدة عن التعصّب والتطرّف ، لتأتي مصوِّرة للحقيقة والواقع فنستفيد منها حقّاً ، ونرتّب عليها نتائجها ونبني عليها مواقفنا . لقد قاموا هم بذلك على مدى ثلاثة قرون : درسوا تاريخنا وحاضرنا ، وما فيهما من أحداث ووقائع ورجال ، درسوا الأرض وما فوقها وما تحتها ، عرفوا موقعنا الجغرافي ومواردنا ومصادر قوتنا وضعفنا ، واتخذوا من كل ذلك مفاتيح لنا أمسكوا بها فانفتحت أمامهم مغاليقنا ، ونشأت عندهم طبقة المستشرقين بأجيالهم المتعاقبة ، وأقاموا مدارس للدراسات العربية والشرقية ومراكز لدراسات ما يسمّونه الشرق الأوسط . وكانت دراساتهم موضوعية دقيقة لهم هم ، وإن كانوا زيَّفوها ولوَّنوها بأصباغ مغرية لترويجها علينا وإيهامنا بصحة أحكامهم ونتائج دراساتهم ، فأصبحنا نحن دعاتَها بيننا .

ونحن إنما نريد هذه المعرفة ـ مهما تتكشّف عنه ـ لتكون وسيلةَ تواصلٍ عن بيّنة وعلى هدى ، لا لتكون وسيلةَ تدابرٍ وتقاطعٍ عن تعصّب وجهل . وبغير هذه المعرفة الشاملة الدقيقة لا نستطيع أن نتحاور ونتبادل المنافع ونعقد الصلات مع أقوام يعرفون كل شيء عنا ولا نكاد نعرف عنهم ـ بل ربما عن أنفسنا أيضاً ـ إلا ما يريدون هم منا أن نعرفه .

والخطوة الثانية في هذا الطريق الطويل تستجيب لما أشرنا إليه قبل قليل من وجوب إحداث نوع من توازن المصالح بيننا وبينهم ، إذا تعذّرً الآن إيجاد نوع من توازن القوى . وأوربا تحتاج إلينا لتحقيق مصالح أساسية لها عندنا ، منها :

هذا النفط الذي تفيض به أراضينا وخاصة في منطقة الخليج . وقد عانت أوربا أزمتين من أزماته ـ كما ذكرنا ـ ومن المتوقع أن يزيد اعتمادها على نفط الخليج ما تبقَّى من هذا القرن ومطالع القرن القادم ، فهي إذن حريصة على هذا النفط وعلى علاقاتها مع حكومات بلاده .

ومنها : هذه الأسواق العربية الممتدَّة من المحيط إلى الخليج والتي يقدَّر سكانها الآن بنحو مئتين وثلاثين من ملايين البشر ، يزداد اعتمادهم على الاستيراد والاستهلاك كلما ازدادوا انفتاحاً على الغرب وتقرّباً منه . وأوربا في أشدّ الحاجة إلى أسواق تصدِّر إليها سلعها بأنواعها المختلفة ، ما عدا التكنولوجيا المتقدّمة التي تساعد تلك الأسواق على التصنيع الحقيقي وعلى التقدّم العلمي والتكنولوجي . وهذا الانفتاح والاستيراد للسلع الأوربية يزيد ما بقي في البلاد العربية من صناعات أساسية ضعفاً، بل قد يقضي عليه .

ومنها : أن أوربا ـ بالإضافة إلى ذلك ـ محتاجة إلى هذه البلاد لتأخذ منها المواد الخام بأبخس الأثمان وتعيدها إليها مصنَّعة بأثمان باهظة. وقد تحتاج إلى هذه الأسواق أيضاً لتقيم فيها بعض صناعاتها الاستهلاكية مستفيدة من وفرة اليد العاملة فيها وقلة أجورها .

ومن أجل كل ما تقدّم كان من مصلحة أوربا أن تبقى هذه البلاد مفكّكة ضعيفة ، متنافسة غير متكاملة : في أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، تكمن فيها عوامل الصراع والتناقض التي يمكن تحريكها واستغلالها حين يصبح ذلك مفيداً للدول الأوربية أو لبعضها . ومع ذلك فإن من مصلحة أوربا أيضاً أن يسود هذه البلاد الاستقرار وأن تتجنّب الثورات والقلاقل غير الموجَّهة ولا المضبوطة !! حتى لا تتعرض مصالحها للتهديد أو الخطر . وأوربا حريصة على حماية هذه البلاد من نفسها ! ومن ازدياد قوة الأقطار المجاورة لها وامتداد نفوذها إليها ! فضلاً عن كل ما ذكرناه تظلّ هذه البلاد منطقة حيوية لأوربا جغرافياً واستراتيجياً ، فهي طريقها إلى آسيا وإلى شرق إفريقيا ، ومن خلالها يمكن تطويق أوربا ومحاصرتها . وربما كان هذا ما فعلته الولايات المتحدة منذ منتصف القرن العشرين ، وما لا تزال تفعله حين سيطرت أخيراً على منابع النفط في هذه المنطقة العربية .

(٤)

لقد أخذت معالم الإجابة تتضح فيما قدَّمناه من عرض . فالحوار لم يكن قطُّ مُجْدياً بين الذئب الذي كان في أعلى النهر عند منابعه والحَمَلِ الذي كان في أسفله عند مصبّه . ولا بدّ من إعادة التوازن إن أردنا أن تكون العلاقة ذات جدوى . وفي أيدينا إعادة هذه التوازن ، ونحن قادرون على صنعه . ولنا أن نتساءل كيف نقيم علاقة مع غيرنا قبل أن نقيمها بيننا ، ومع أنفسنا ؟ هل نعجز عن القريب ونفرّط فيه ، ونقدر على البعيد ونحرص عليه ؟ ولئن كنا نريد أن نقيم هذه العلاقة مع أوربا أفليست من أجل تحقيق مصلحة لنا ؟ والعلاقة بيننا ، نحن العرب، أليست من صميم مصلحتنا ؟ حتى لو أغفلنا روابط القومية وما تقوم عليه عندنا من وحدة الدين والثقافة واللغة والتاريخ ، أليست بيننا ـ نحن العرب مصالح مشتركة ـ بغير كل الروابط التي ذكرناها ـ تفرض علينا أنواعاً من التقارب والتعاون والتعاضد ، وتوجب إقامة اقتصاد متكامل ، وسوق عربية مشتركة ، وفتح أقطارنا كلها أمام حرية التنقّل والعمل للعرب ؟ أليس هذا هو ما تفعله أوربا لنفسها وتجاهد في سبيله؟ أليست مصلحتنا المشتركة التي تفرض علينا ذلك ، فكيف لا نعمل على تحقيقها، لنَقْوَى بها من ضعف ، وننهض بها بعد طول عِثار، ونستطيع أن نقف أمام أوربا موقفاً فيه شيء من التوازن والتكافؤ والنِّديّة؟ حينئذ سترنو إلينا أوربا كما نرنو إليها ، وستطلبنا كما نطلبها ، وسنأخذ منها كما تأخذ

منا. ومن تمام أسباب التوازن أن يكون لنا نظامنا العربي الواحد ، وليس أنظمة مختلفة ، وهو نظام عربي وليس نظاماً شرقَ أوسطيٍّ كما يحاول بعضهم إقامَته وتسميتَه هذه التسمية التي تميِّع وحدته وتفصله عن حقيقته العربية ، عن مشرقه وعن مغربه ، وتُدخِل فيه إسرائيل ليتحقّق لها «التطبيع» الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي ، فتصبح جزءاً طبيعياً من كيان هذه «المنطقة» ولفظة «المنطقة» هي التي أصبحت تشيع بدل تعبير «الوطن العربي» فنحن عندهم «منطقة» ، ولم نعد وطناً له حِماه وحرمته، ألم تصبح إسرائيل تطلق على جزء من وطننا في فلسطينَ اسم «المناطق» ! ألا يكرّرها بعضنا دون وعي ؟

حينئذ نستطيع أن نواجه أوربا ونحن موحَّدون ، كما تواجهُنا وهي موحَّدة . ولا بأس حينئذ ـ وليس قبله ـ في أن تدخل دولة واحدة منا ، أو مجموعة إقليمية محدودة ، في حوار مع أوربا سعياً لعلاقات ومواقف خاصة ، لأنها ستكون مسنودة بالموقف العربي الجماعي .

ويبرزَ هنا السؤال الساخر المؤلم : أفي هذه الحالة من التمزّق العربي يقال مثل هذا الكلام عن التعاون والموقف العربي الموحّد ؟ نعم ، بل إن هذه الحالة من التمزّق هي التي تدعو إلى مثل هذا الكلام . ولو لم تكن حالتنا على مثل ما هي عليه ما احتجنا إلى هذا الكلام !

الأمم والدول كلها تبحث الآن عن هويّة لها ، وحين تجدها تتشبّث بها وتنافح عنها [1] . أليس هذا هو الذي يدور في الأجواء الأوربية حين

(١) هذا ، مع أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن «العولمة» ستنتهي إلى إزالة الدولة القطرية والانتماء القومي ، وبذلك لا يصبح للهوية أي معنى !! وهو ما سنتطرّق له في فصل خاص بعد قليل .

تتعرّض مساعي الوحدة فيها إلى التردّد والتعثّر خوفاً من طغيان الجانب السياسي في هذه الوحدة على قومية هذه الأقطار وكيانها الوطني وشخصيتها الثقافية وخصائصها ومقوّماتها الاجتماعية ؟ وهذا هو عين ما نحتاج إلى التنبّه له وإدراكه في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا . علينا أن نعود إلى نقطة البدء ـ بعد نحو قرن من ازدهار الشعور القومي وأحلام الوحدة ـ لنسأل عن حقيقة هويتنا ، وهو السؤال الذي ما كان يمكن أن يخطر ببال جيلنا في شبابه ولا ببال آبائنا أن يسألوه لأن جوابه كان يجري في عروقهم مجرى الدم . هل نحن أمة واحدة حقاً ، أو أصبحنا أُمماً ، منها : الخليجيون والشرق أوسطيون والشمال إفريقيون ؟ إن خصائص الأمة و مقوّماتها في داخلنا مهدَّدة ، وفي طليعة هذه الخصائص ثقافتنا العربية التي لم نكن قط نشكّ في وحدتها ، والتي كنا دائماً نفاخر بها ونحرص عليها . هل أصبحت حقاً ثقافات متفرّقة : خليجية وشرق أوسطية ومغربية (أو شمال إفريقية) ؟ متى كنا نجرؤ على أن نقول: الأمم العربية أو الثقافات العربية إلا في هذا الزمن الذي أصبحنا نسمع فيه الكفر بالعرب والتنكّر لهم وذمَّهم من ألسنة العرب أنفسهم في ندواتهم ، ونقرأه على صفحات جرائدهم ومجلاتهم . حتى صارت مشاركتنا في ندوات يحضرها أعداؤنا الخارجيون أقلّ مضاضة من المشاركة في ندوات يحضرها بعض الذين هم من بني جلدتنا . أولئك نفهم عداوتهم ونستطيع أن نحاورهم وندافعهم أما أهلنا فماذا نقول لهم وبماذا نجيبهم ؟

أليس من واجبنا إذن ، من واجب مثقفينا ومفكرينا ، أن يعيدوا إلينا إيماننا بأننا حقاً أمة واحدة ، وأن ثقافتنا (بصيغة المفرد) هي الثقافة

العربية التي قد تتأثّر بالبيئات المحليّة المتعددة وباختلاف الأزمنة ، ولكنها تظلّ ثقافة عربية واحدة حيّة نامية متطوّرة ، وأن نحصّن ذاتنا ونلمّ شَعَثنا. ولتحصين الذات العربية أمام هذه الهجمات العاصفة ، الباطنة والظاهرة ، حديث آخر عسى أن يحين موعده .

كل هذه الخطوات متسلسلة ومتداخلة هي الأساس لبناء التوازن الذي لا بدّ منه لقيام علاقة سليمة بين أي فريقين ، وبيننا وبين أوربا على وجه الخصوص .



الفصل السادس

الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية الأوربية المتوسطية

من غير المقصود في هذا الفصل بحث هذه «الشراكة الثقافية الأوربية المتوسطية » بحثاً مستوفياً يتناول الموضوع في عمومه من بداياته، وإنما المقصود استئناف بحثه من مرحلة زمنية محدّدة هي «ما بعد برشلونة»* ولذلك تجيء أفكار هذا الفصل وأحكامه محصورة في أحداث هذه المرحلة ومعطياتها ، فإذا ما تغيّرت الأحداث والمعطيات بعد حين كان لا بدّ أن تتغيّر معها الأفكار والأحكام . إذا أردنا أن نضرب لذلك مثلاً وجدنا أن ما يسمّى «بمسيرة السلام» كانت نشطةً في مرحلة برشلونة وما قبلهابقليل ، ونشطت معها تعبيرات خاصة بها مثل منطقة «الشرق الأوسط» و « السوق الشرق أوسطية » . وأما الآن في مرحلة «ما بعد برشلونة» فقد ركدت «مسيرة السلام» وكثرت العوائق والعقبات أمامها بعد الانتخابات الإسرائيلية ، وتغيُّر الحزب الحاكم في الأرض الفلسطينية المحتلّة ، وتولّي الليكود مقاليد الأمور . فخفتت الأصوات التي كانت

(*) كانت الأمانة العامة بجامعة الدول العربية قد نظّمت ندوة عنوانها «ما بعد برشلونة» تهدف إلى بلورة رؤية عربية مشتركة في التعامل مع المبادئ التي وردت في إعلان برشلونة . وقد شارك في الندوة ممثلون عن الاتحاد الأوربي وبعض الدول العربية التي تقع على الشاطئين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط وغيرها من الدول العربية التي لا شواطئ لها ، كالأردن وموريتانيا، على حين لم تدع إليه ليبيا .
وكانت الندوة قد عقدت في القاهرة في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية خلال يومي ١ و ٢/٩/١٩٩٦م .

تنادي بالشرق أوسطية . وهو مصطلح كان يعتمد عليه كثير من التصوّرات والمشروعات الاقتصادية والثقافية في مرحلة «برشلونة» مثل بنك التنمية الإقليمية في الشرق الأوسط ، والنقل الإقليمي المشترك ، وإنشاء مجلس رجال الأعمال العربي الإسرائيلي ، ومؤتمر القمة الاقتصادي الثالث الذي عقد في القاهرة في نوفمبر ١٩٩٦م .

وكذلك كان ذلك المصطلح الشرق أوسطي يثير كثيراً من الاعتراضات عليه عند بعض المتشكّكين الذين يرون فيه تغييبًا لوصف العروبة ، وطمسًا للهوية العربية ، وتَلْيينًا للنفوس لتقبل عنصراً غريباً في جسم هذه «الأمة العربية» في رقعة «وطنها العربي» . وهم يرون أن الرفض لهذا الإدماج والإقحام ليس محصوراً في الجانب العربي وحده، وإنما هو قائم ضمناً في الشعور والسلوك والواقع العملي عند الجانب الإسرائيلي الذي يرى نفسه حضاريًا جزءاً من الحضارة الغربية الأوروبية والأمريكية . إذْ إن أكثر الوافدين الإسرائيليين هم أصلاً من بلاد أوروبية شرقية وغربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم يكن من الممكن لهم أن ينتموا إلى منطقة أخرى .

وإذا كانت هذه الدراسة محصورة زمنيّاً في حقبة «ما بعد برشلونة» فهي محصورة أيضاً موضوعياً في نتائج اجتماع برشلونة أو بما سُمّي «إعلان برشلونة» والمباديء التي تضمنها هذا الإعلان . وهي مباديء معتمدة اعتماداً أساسياً على «الورقة التي أعدّها الاتحاد الأوربي» والتي بيَّنت «أن الهدف الاستراتيجي الأساسي لهذه السياسة هو العمل على إيجاد منطقة للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهو

هدف يستوجب الإسراع في التفكير في وسائل تنفيذه من خلال الشروع في إقامة أنماط جديدة من الشراكة الأوربية المتوسطية تمهيداً للوصول إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرّة في حوض المتوسط بحلول عام ٢٠١٠م . . ».

وإذا تجاوزنا القصور في التصورات والخلط بين الهدف والوسائل في هذه العبارة ، فإن الأمانة العلمية والعقلية تقتضينا أن ننطلق في مناقشة بعض القضايا الواردة في «إعلان برشلونة» من الهدف الذي حرصت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على توضيحه للمشاركين في هذه الندوة وذكرته في رسالة الدعوة التي وجَّهتها إليهم ، وهو قولها : «وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خصوصاً فيما يتعلّق بتنسيق العمل العربي المشترك . فقد تقرّر عقد ندوة . . . تحت عنوان «ما بعد برشلونة » يشارك فيها عدد من المفكّرين والخبراء المهتمين بالعلاقات العربية ـ الأوربية ، وبشكل خاص المواضيع التي تطرّق إليها إعلان برشلونة . وتهدف الندوة إلى بلورة رؤية عربية مشتركة حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها التعامل مع المباديء التي وردت في إعلان برشلونة بما يخدم الأهداف العربية المشتركة و المصلحة العربية القومية العليا » .

وهذه عبارات مصوغة بعناية وبذكاء ، وهي وحدها تتضمن معالجة ضمنية للموضوعات التي تطرَّق إليها إعلان برشلونة :

فقد ورد فيها تعبير «العلاقات العربية ـ الأوربية » وهو تعبير يغري بالتأمل في صيغة الشراكة حين سُمِّيتْ في إعلان برشلونة : بـ «الشراكة الأوربية المتوسطية» وسُمِّيتْ في موضع آخر بـ « المبادرة الأوربية

المتوسطية» وسُمِّيت في موضع ثالث بـ «الاتفاقات بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين » إلى غير ذلك من الصيغ المشابهة . وهي صيغ تُثْبت لفريقٍ انتماءه «الأوربي» ، وتُغْفِل للفريق الآخر انتماءه «العربي» الذي حرصت عليه العبارة التي اقتبسناها من رسالة الأمانة العامة للجامعة. وصيغة إعلان برشلونة تَعْني بتعبير «المتوسطية» البلادَ الواقعة جنوبيَّ البحر الأبيض المتوسط وشرقيَّه . وهذا الفصل بين هاتين الهويتين أو الشخصيتين : الأوربية والعربية ، واضح في مثل عبارة «تساهم الشراكة الأوربية المتوسطية في تعزيز المستويات التعليمية داخل الإقليم مع تأكيد خاص على الشركاء المتوسطيين » ومثل عبارة «تبادل الخبرات في مجال العلوم المختلفة الأمر الذي من شأنه أن يقلل الفجوة بين الشركاء المتوسطين وجيرانهم الأوربيين . . . » . فتعبير «المتوسطيين» لا يشمل الأوربيين الذين هم على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ، فهؤلاء أوربيون ، وهم مع الأوربيين الآخرين يؤلفون الأصل ، وسواهم ـ على الساحل الجنوبي والشرقي ـ هم شركاء لهم . وكلّ من يقرأ العبارات السابقة وأمثالَها في «إعلان برشلونة» يلحظ بوضوح لهجة التعالي من الفريق الأوّل وعدم التكافؤ أو النِّدِّيّة بين الفريقين . وهو عامل لا يُعين على بدء الحوار أو استمراره ، ولا على الدخول في شراكة حقيقية .

ولو رجعنا إلى قائمة المشاركين في برشلونة الذين أصدروا الإعلان لوجدنا أوربا قد جاءت بأكثرِ دولها من أقصى الشمال مثل السويد والمملكة المتحدة وإيرلندة ، ومن وسطها مثل ألمانيا والنمسا ، ومن دول الساحل الشمالي للبحر المتوسط مثل فرنسا وإسبانيا ، وجاء معها مجلس

الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربية ، وحملوا جميعاً الهوية الأوربية، وأشير إليهم في إعلان برشلونة بصفتهم الأوربية ، بالإضافة إلى جزيرتين في البحر المتوسط هما ـ الآن ـ أقرب إلى الانتماء الأوربي من أن تكون لهما شخصية أو هوية مستقلة . أما الأقطار الشريكة فهي الأقطار الواقعة على الساحل الجنوبي والساحل الشرقي للبحر المتوسط ، وهي كلها أقطار عربية باستثناء دولة إسرائيل . وقد أضيف إلى هذه الأقطار العربية قطران عربيان ليس لهما شواطئ على المتوسط هما : الأردن وموريتانيا . ولم تحضر دولة عربية لقطرها شواطئ طويلة على المتوسط هي ليبيا . ولست أدري هل كانت جامعة الدول العربية مدعوة بصفتها عضواً مشاركًا، شأنُها شأنَ مجلس الاتحاد الاوربي والمفوضية الأوربية ، أو كانت مدعوة «بصفة ضيف خاص» كما ورد في بعض الوثائق المقدّمة إلى هذه الندوة ؟

ويتوقف بعض المتشككين عند قائمة الأقطار والدول المشاركة ويتساءلون : إذا كانت الدول الأوربية التي على الساحل الشمالي للمتوسط لم تُقْتَطع من انتمائها الأوربي ولم تُستْبعد عنها الدول الأوربية التي في أقصى الشمال وفي الوسط ، فلماذا اقتُطعتْ الأقطار العربية التي على الساحل الجنوبي والشرقي من عمقها العربي وانتمائها القومي وأصبحت وحدها معلّقة على هذا الشريط الساحلي ؟ هل عصر الانفتاح العالمي والتعاون الدولي يفرض عليها أن تكون ثقافتها متوسطية أوربية وتنعزل عن جذورها الأصيلة ؟ وإذا كانت قد ضُمَّت إلى هذه الشراكة دولتان عربيتان ليست لهما شواطئ على المتوسط فلماذا لم تشترك بقية الدول العربية في مجموعة واحدة متكاملة ، كما كانت الحال في بدايات

هذا الحوار والتواصل ؟ ألم يكن يطلق عليه حينئذ : الحوار العربي الأوربي ؟ بهذا النص الواضح على الوصف «العربي» .

ويمضي هؤلاء المتشككون في تساؤلاتهم ويقولون : هل المقصود مزيد من تقسيم الأمة العربية الواحدة وتشتيت أقطارها ؟ لقد جعلوا الوطن العربي في بعض المؤتمرات والندوات ثلاثة أقسام ـ أو أوطان ـ متمايزة ، بأسماءٍ مختلفة ، هي : الشمال الإفريقي ، والشرق الأوسط، ودول الخليج . وجعلوا لكل قسم ثقافةً ، لها باحثون فيها ، ومتحدّثون باسمها ، ومنظّرون لخصائصها . وها نحن أولاء الآن في «المتوسطية» يعاد تقسيمنا فتؤخذ منا أشتات من «الشرق الأوسط» وأشتات من «شمالي إفريقيا » في تقسيم جديد ليس له انتماء ولا هُويّة .

ولا نريد أن نمضي في سرد الاعتراضات وذكر الشكوك التي يتوجَّس منها بعض المتابعين لندوة برشلونة وشبيهاتها ، وما أكثرها ! ولكننا نريد أن نبدأ من موقف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حين أشارت ـ في رسالة الدعوة إلى هذه الندوة ـ إلى «المسؤولية» الملقاة على عاتقها «خصوصاً فيما يتعلّق بتنسيق العمل العربي المشترك » وحين ذكرت أيضاً أن هذه الندوة تهدف «إلى بلورة رؤية عربية مشتركة حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها التعامل مع المبادئ التي وردت في إعلان برشلونة بما يخدم الأهداف العربية المشتركة والمصلحة العربية القومية العليا» .

وهذا الموقف من الأمانة العامة لجامعتنا العربية هو الموقف الصحيح، وهو نقطة البداية السليمة . وأفضل السبل للتعامل مع مباديء

إعلان برشلونة بما يخدم الأهداف العربية المشتركة والمصلحة العربية القومية العليا أن نتذكّر ما أشرنا إليه آنفاً من المتغيّرات التي جدّت بعد إعلان برشلونة ، ومنها تصرفات حزب العمل الإسرائيلي الذي كان حاكماً وأعمالُ العنف والإرهابِ والإبادة التي قام بها وخصوصاً في قانا بجنوب لبنان . ثم تغيُّرُ الحزبِ الحاكم ومجيءُ الليكود وتوقّفُ مسيرة السلام ، والدخولُ في متاهات الألاعيب اللفظية في تفسير مرجعية المباحثات وقرارات مجلس الأمن وتحريف الكَلِم عن مواضعه ، ثم مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة (في ٢٢/٦/١٩٩٦م) بسبب خيبة الأمل العربية والإحساس بالخطر من كل ما تقدّم . هذا كله كفيل بأن يجعلنا نتقدّم إلى «ما بعد برشلونة» بالخطوات الثلاث التالية :

١ . البدء ـ قبل أي أمر آخر ـ بتنظيم البيت العربي من داخله ، وجمع كلمة أهله وتوحيد صفوفهم ، والدخول في أي حوار أو شراكة كتلةً «عربية» واحدةً متماسكة ، حتى لو اقتصر الحوار أو الشراكة على دولة عربية مفردة أو عدد من الدول فإن عليها أن تحمل معها صفتها «العربية» وأن تكون في مسيرتها مرتبطة بعمقها « العربي» .

وينبني على ذلك أن نسمّي الأشياء بأسمائها بصدق وإخلاص ، دون زيف ولا مجاملة . فالحقيقة أننا أمام ثلاث مجموعات تمثّل ثلاث ثقافات مختلفة (وهذا الاختلاف هو الذي يستدعي الحوار والتعاون والشراكة ، ولو كانت متماثلة ما احتاجت إلى كل هذه الجهود !!) . هذه المجموعات ذات الثقافات المختلفة هي : الأمة العربية الواحدة (وهي

واحدة مع تعدّد حكوماتها ، وهي واحدة مع تنوعٍ خصب فيها بسبب امتداد الوطن العربي واختلاف بيئاته الجغرافية التي لا بدّ أن تترك آثارها في ساكنيها . وهي واحدة مع ما فيها من تعدّدية الأجناس والأديان في إطار هذه الثقافة الواحدة التي شملت الجميع ، واستوعبت الجميع ، وقبلت الجميع ، وأتاحت لهم ممارسة حرياتهم الدينية وخصائصهم اللغوية والقومية) .

ثم المجموعة الأوربية التي أخذت تتضح صورتها الواحدة في «الاتحاد الأوربي » ومجلسه . ومع ما في هذه المجموعة من تفاوت ومن تنوّع ومن تعدّدية ، فإنها ذات ثقافة ـ تاريخية ومعاصرة ـ مختلفة ، في أصول نظرتها ، عن ثقافة الأمة العربية ومُواجهة لها . وهذا الاختلاف والمواجَهة يستدعيان ـ منّا ومنهم ـ ألا نبقى أسرى الماضي البعيد والقريب، وألا نقف مكتوفي الأيدي أمام تحدّيات الحاضر والمستقبل ، ويفرضان علينا التعاون والتواصل والتفاعل الحضاري لأنها في مصلحتنا مثلما هي في مصلحة الآخرين ، على نقيض الصدام والصراع .

أما المجموعة الثالثة فهي إسرائيل ومعها اليهودية والصهيونية في الأراضي العربية المحتلة ، وفي امتداداتها في العالم . فلها ثقافتها الخاصة بها المختلفة ـ في حقيقتها وجوهرها ـ عن الثقافتين السابقتين ، ومع ذلك فإن لها تأثيرها العميق في الثقافة الأوربية والأمريكية حتى أصبحتا في الظاهر تُذكَران معاً وتدمجان في تعبير واحد هو : Judeo-Christian Culture or Civilization

فإذا أخلصنا النيّة وصَدَقنا القول ، واعترفنا بهذا الواقع الثقافي ،

اتضحت أمامنا الصورة ومعالمها ، واستطعنا أن نسير في طريق الشراكة سيراً عملياً عن بيّنة ، بعيداً عن الخداع أو الزيف أو المجاملة . وهي أمور لا يمكن أن توصل إلى نتائج حقيقية لمن أراد أن يصل صادقاً إلى تلك النتائج .

٢. وهذا التوحيد للصف والجمع للكلمة والتضامن بين أقطار الأمة العربية ، هو الكفيل بأن يجعلنا نحافظ على مصالحنا ، وإذا كنا لا نستطيع الآن أن نتكافأ مع غيرنا في القوة العسكرية والتقدّم العلمي ، فإن أمامنا فرصة التكافؤ والتوازن في المصالح . إذْ إن توازنِ المصالح الحقيقي هو الذي يضارع توازن القوى . ولا قيمة لأي شراكة بين مَنْ هم في موقع التعالي ومن هم في موقع الدونية . وحين نمسك بأزمّة أمورنا بأيدينا ، ونستطيع أن نحافظ على مصالحنا : سواء أتمثّلت تلك المصالح في امتلاك مواردنا الطبيعية وإدارتها وخاصة النفط ، أم في أسواقنا واقتصادنا وحمايتهما من الانتهاك ، حينئذ ستكون لنا قوة بفضل توازن المصالح نستطيع بها أن نصبح على قدر من المساواة مع غيرنا . ولا يكون ذلك إلا بالإخلاص في التضامن وتوحيد المواقف والصفوف .

٣. ومع هاتين الخطوتين تأتي الخطوة الثالثة ، وهي العمل على صياغة مشروع نهضوي عربي متكامل ندخل به في الخطاب الإنساني العالمي ونتفاعل معه ، ويكون مستمداً من حقيقة أمتنا وفي الوقت نفسه مواكباً لروح العصر وتطلّعات المستقبل . ومن

أجل صياغة هذا المشروع لا بدَّ من تحديد الهدف : ماذا نريد حقاً ، فإننا نُقْدِم على كثير من أعمالنا في الداخل ، وعلى الاشتراك مع غيرنا في مباحثات وندوات ومؤتمرات من غير معرفة للهدف الدقيق الحقيقي لكل ذلك . ثم لا بدّ من تحديد الوسائل الصحيحة المؤدية إلى تحقيق ذلك الهدف ، فكثيراً ما نتخبّط في معرفة تلك الوسائل ، أو نتحدّث عنها حديثاً عاماً مبهماً لا يؤدّي إلى معرفة كافية ، ثم لا بدَّ ـ بعد ذلك ومعه ـ من حسٍّ زمنيّ مرهف بالظروف المواتية لتقديم مشروعنا : بأهدافه ووسائله ، ودراية بأساليب مخاطبة الآخرين بما يصل إلى مراكز الفهم والإقناع عندهم .

وبعد ؛

فإن آفة الحديث أن تُقَطَّع أوصاله ، وأن يؤخذ منه جزء دون جزء، فيُحكَمَ عليه من خلال ذلك الجزء . وإني لأرجو أن يؤخذ هذا الحديث متكاملاً . . ، وأن يُردَّ آخرُه على أوَّله فيُجْمَعا معاً ، فالحديث أحياناً يُنْسي بعضُه بعضاً .

الفصل السابع

الهُويّة والعولمة

يثير موضوع «الهُويّة والعولمة» من الأسئلة أكثر مما يقدّم من الأجوبة، وهو ـ كالموضوعات التي لا تزال مصطلحاتها ومدلولاتها في مرحلة التكوُّن ـ يحتاج إلى التوقف عند الأسئلة التي يثيرها لعلّها تفتح مغاليقه . وإذا كان الإسراع في الإجابة قد يوقع في الزلل فإن التريث عند الأسئلة وتأمّلها قد يتيح مجالاً للتأمّل والتدبّر . ولتحقيق ذلك ربما كان من الطبيعي لمن يبحث هذا الموضوع أن يتساءل :

ـ هل العولمة ظاهرة جديدة مستحْدَثة في هذه السنوات القريبة . أو أنها لفظ جديد للتعبير عن واقع قديم كان ملازماً لجميع الحضارات الكبرى والإمبراطوريات العظمى التي استخدمت قوّتها ـ خلال عصور التاريخ ـ لبسط نفوذها ونشر مبادئها وتحقيق مصالحها ؟ فهل كان امتداد السيطرة الرومانية ـ مثلاً ـ على العالم المعروف في زمانها ، ونشر أنظمتها في الحكم وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية نوعاً من العولمة ؟ وماذا نسمّي ما رسّخته بريطانيا في الأقطار التي احتلّتها والتي كانت لا تغيب عنها الشمس ؟ ألسنا نرى أن اللغة وأساليب التفكير وأنماط الحياة الإنجليزية لا تزال سائدة في أكثر تلك الأقطار ؟ ألا يدلّ وجود منظمة الكومونولث على التشبّث ببقايا ما كان ؟ هل كل ذلك عولمة ، أو شكل من أشكالها ؟ بل ماذا نسمّي أيضاً الجهود المتواصلة التي تبذلها فرنسا لنشر لغتها وثقافتها من خلال وسائل متعددة ، من أهمها : رعايتها

لمنظمة الأقطار المتحدّثة كليًا أو جزئيًا باللغة الفرنسية (الفرنكفونية) وكذلك إصدار القوانين التي تدعم اللغة الفرنسية والتحدّث بها وتقديم البحوث العلمية من خلالها في المؤتمرات المحلية والعالمية من تنقية هذه اللغة من الألفاظ التي تتسرّب إليها من اللغات الأخرى .

وليس من الحتم أن تكون هاتان الحالتان وأمثالهما في التاريخ متطابقة ليكون الجواب بالإيجاب ، فضرْبُ الأمثلة وتوضيح الأفكار يكفي فيهما التشابه والتقارب ، والقياس دائماً مع الفارق .

وكذلك لا بدّ لمن يتصدى لهذا الموضوع من أن يتساءل : هل العولمة في صورتها المعاصرة هي الأمركة ؟ وإذا كانت كذلك هل هي من أنواع الاستعمار الجديد الذي يتحقق دون وجود جيش محتلّ ؟ وهو سؤال يشتدّ الخلاف بين المجيبين عنه من مؤيّد ومن مفنّد ؟ ومن أجل ذلك يحتاج الجواب إلى قدْرٍ من التمحيص حتى تطمئن النفس إلى ترجيح يستند على مرجِّح واضح .

وتساؤل ثالث : هل نستطيع حقاً أن نفصل بين العولمة وتقليصِ الهويات القومية والدينية للشعوب ، أو القضاء عليها، بما تتضمنه تلك الهويات من ثقافة ولغة وتقاليد وأنماط حياة ؟ وإذا كان جواب السؤال الأول عن صنيع الحضارات العظمى والامبراطوريات الكبرى هو أنّ هذا الصنيع عولمة فهل استطاعت تلك العولمة أن تقضي على هويات الأمم والشعوب الأخرى ، أو أن الامبراطوريات زالت وبقيت القوميات والثقافات والأديان المتعددة المختلفة ؟ فكان بذلك تأثير العولمة وقتياً ، أما تأثير القوميات والأديان فقد كانت له الغلبة والبقاء . ولا بدّ من التنبه

للفرق الشاسع بين العصور القديمة وعصرنا الحاضر بوسائل اتصاله وشبكات معلوماته وقدرته على التغلغل والسيطرة .

وتساؤل رابع : هل تتناقض العولمة مع الديمقراطية ومع التعددية الثقافية والتنوع الحضاري ؟ إذا كانت تتناقض مع كل ذلك بحكم محاولتها السيطرة والسيادة والانفراد ، وبحكم نشرها نموذجاً واحداً ونمطاً بعينه في الاقتصاد وفي الثقافة والاجتماع ـ وهما نموذج ونمط ينتميان إلى حضارة واحدة في مجموعها ، بل إلى مجتمع واحد ـ فما موقف الدولة العظمى [1] التي طالما دعت إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفرضت على الدول التي تنتقص منها أنواعاً من العقوبات مثل الحصار والمقاطعة ؟ أليس هذا مثلاً من أمثلة ازدواجية المعايير ؟

وتساؤل خامس : هل العولمة تنتهي حقاً بالتفاهم الدولي والسلام العالمي والتقارب بين الشعوب ، أو أنها لا بدّ ستثير مقاومة تلك الشعوب دفاعاً عن هويتها ومقوّمات شخصيتها ، وبذلك تكون العولمة قد نثرت بذور الحروب وأنواع الصراع بدل أن تنشر السلام؟

ولست أدري أكانت هذه الأسئلة موضوعية محايدة أم أن صياغتها حملت بعض فكر السائل وأومأت إلى الإجابة إيماءً عاماً يدلُّ على اتجاهه وموقفه .

ومهما يكن من أمر فلا بدّ من محاولة الإجابة عن بعض تلك الأسئلة دون التقيّد بتسلسلها وترتيبها .

***

(١) هي الولايات المتحدة الأمريكية التي يربط بعضهم العولمة بها .

وأول ما نقف عنده قضية المصطلح . فالعولمة [1] ، شأنها شأن «الهوية» و «الحداثة أو الحداثية» و الديمقراطية» و «حقوق الإنسان» و «الخصخصة أو التخاصية» و «النظام العالمي الجديد » وبعض المصطلحات والألفاظ الأخرى الشائعة منذ سنوات ، التي لا تزال يكتنفها الغموض ، والتي يذهب بعض النقّاد والمبدعين والمحللين الاجتماعيين مذاهب مختلفة في فهمهما وتعريفها وتفسيرها ، ولذلك تأتي أحكامهم أحياناً غامضة ومتباعدة بسبب غموض منطلقاتهم واختلاف هذه المنطلقات ، حتى أصبح الباحثون في هذا الموضوع والمتحدّثون عنه يتساءلون هل من الأفضل أن تُتْرَكَ هذه الألفاظ والمصطلحات وأمثالها دون تحديد (ربّما لأنها بطبيعتها غير قابلة للتحديد) ، وأن يُتَحدَّث عن بعض مظاهرها ونتائجها وعلاقاتها بغيرها ، اعتماداً على وجود قدر مشترك من الفهم بين المتحدّثين عن هذه الألفاظ والمصطلحات ، يتيح توصيل الآراء والتحليلات إلى الآخرين مهما يختلفوا في التفصيلات والفروع .

والعولمة في أصلها اقتصادية ، قائمة على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة ، لإتاحة حريّة تنقل السلع ورأس المال . ومع أن الاقتصاد والتجارة مقصودان لذاتهما في العولمة إلا أنها لا تقتصر عليهما وحدهما وإنما تتجاوزهما إلى الحياة الثقافية والحياة الاجتماعية بما

---

(١) لا أشعر بالحرج من استعمال مصطلح «العولمة» ومن تأصيله في اللغة العربية . إذ إن الوزن الصرفيّ «فَوْعَلَ » فعلاً واسماً ـ هو من أبنية الموازين الصرفية . ومن الشواهد على ذلك : حَوْقَلَ الرجل : ضَعُفَ، ومصدره السماعي حِيقال ، أما مصدره القياسي فـ «حوقلة» . وقالوا : كوكبة ، في الاسم . ومما جاء على وزن فوعل : الفَوْلَف : كل شيء يغطّي شيئاً ، وفَوْقَل : للحجل ، وشوشب : اسم للعقرب ، ولَوْلَب : لولب الماء . والنَّوْرَج والنورجة . ومن كلام المُحْدَثين : قولبة وبلورة ، وحوسبة . وما جرى على كلام العرب فهو من كلام العرب .

تتضمنانه من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية ومواقف نفسية ، وكل ذلك هو الذي يصوغ هويّة الشعوب والأمم والأفراد .

من أجل هذا يستشعر كثير من الدول التي لم تصل إلى مرحلة القوة الاقتصادية خطر العولمة ، بل إن بعض الدول المتقدّمة أيضاً تحسّ شيئاً من هذه المخاطر ، لأن تلك الدول المتقدّمة متفاوتة فيما بينها . فتقوم بعض الاعتراضات من الدول الأوربية التي تحسّ بوضوح أن العولمة هي أولاً لمصلحة الولايات المتحدة بسبب ضخامة اقتصادها وقوتها السياسية والعسكرية فتستطيع بكل ذلك أن تفرض إرادتها وتذلل كثيراً من العقبات التي تعترض نشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي وسيادتها الثقافية . وربما كان قيام الاتحاد الأوربي في مجموعه مظهراً من مظاهر إحداث قوة توازي القوة الأمريكية أو تساويها ، وتستطيع أن توجد شيئاً من التوازن أمامها .

وقد يكون مما يوضّح العولمة ، أنها تجميع وتركيز وتتويج لمجموعة من المقدّمات المتمثّلة في اتفاقيات ومعاهدات سابقة مثل GATT و NAFTA ، ومثل قيام مؤسسات معينة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومثل فرض اتجاهات معيّنة على الدول التي تعاني الضعف في اقتصادها كبرامج الإصلاح الاقتصادي ، ونقل ملكية مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص ، ورفع الدعم عن بعض المواد الأساسية ، وفرض ضريبة المبيعات ، فهذه الاتفاقيات والمعاهدات والمؤسسات والبرامج وأشباهها يُقصدَ منها إزالة القيود والحدود ورفع الحواجز بين الدول أو بعضها ، وهي من العناصر والمكوِّنات التي حين تتجمّع معاً تؤدي إلى العولمة .

وليس من هدفنا هنا تفصيل الحديث في الجوانب الاقتصادية

للعولـة ـ مع أنها هي الأساس فيها ـ وسنقصر حديثنا على نتائج هذه العولمة وما يترتب عليها بالضرورة ، وهي الجوانب الثقافية والحضارية لاتصالها بالهوية :

فقد استشعرتْ بعض الدول الأوربية خطر العولمة ورأت أنها مرادفة للأمركة . فنجد أن فرنسا مثلاً رفضت أن توقع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية GATT . وكذلك نجد أن فرنسا واليونان كان لهما موقف صارخ في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظّمته اليونسكو في المكسيك عام ١٩٨٢م . فقد ندّد وزير الثقافة الفرنسية ووزيرة الثقافة اليونانية (وهي الممثّلة المشهورة ميلينا مركوري التي توفيت منذ سنوات قليلة) بمواقف الولايات المتحدة التي تبذل جهوداً كبيرة لنشر الثقافة الأمريكية واستعمال جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف ، واستعملا في خطابيهما ما أصبح كثير منا يتردد في التعبير عنه ، وهو تعبير «الغزو الثقافي» ، وما ينتج عنه من تهديد لبنية الثقافة الوطنية ومنظومة القيَم في بلديهما ، ومن تغييرٍ لأنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسلوكية والأخلاقية .

فإذا كان هذا هو موقف البلاد المتقدّمة من العولمة اقتصاديًا وثقافيًا ، وفرنسا ـ كما نعلم ـ هي بلد النور والإشعاع الفكري ، مثلما أن اليونان هي بلد الحضارة والثقافة الإغريقيتين اللتين كانتا من أهم عوامل النهضة الأوربية ، فكيف إذن يكون موقف الأمم والشعوب التي لا تزال تتلمّس طريقها لتوضيح هويتها وشخصيتها الثقافية ، ولبناء اقتصادها الوطني أو القومي ؟

ولكن الحديث عن الهوية وعن الشخصية الثقافية يثير دعاة العولمة ، شأنهم في ذلك شأن دعاة الحداثية ، فهم جميعاً يرفضون فكرة الهوية ،

بل إن بعض الدعاة والكتّاب عَدُّوا البحث عن الهوية نوعاً من الهَوَس ، وأصبح كثير من الألفاظ والمصطلحات يجد بديلاً له من أجل تحسين صورة المضمون وتجميلها ، أو من أجل تخفيف أثر ذلك اللفظ والمصطلح ووقعه في النفوس . مثال ذلك أن نفراً من المثقفين يرفضون مصطلح «الغزو الثقافي» ويعدّونه دعوة إلى الانغلاق ، ويضعون بدلاً منه مصطلحات متعددة مثل «التواصل الثقافي» و «التبادل الحضاري» . ومع أننا نحن جميعاً ندعو إلى التواصل الثقافي والانفتاح بين الثقافات العالمية، إلا أننا لا نرى أن هذين المصطلحين هما بديلان عن «الغزو الثقافي» ، فالمصطلحات الثلاثة وأشباهها قائمة ، ومفهوماتها موجودة متجاورة ، ولا بد من التفريق بينها تفريقاً يحدّد معالمها ويوضّح أيضاً نتائجها . فالانفتاح أو التواصل الثقافي سبب من أسباب نماء الثقافة وتطوّرها . وكثير منا يتحدّث ويكتب عن انفتاح الثقافة العربية والإسلامية في العصور الأموية والعباسية . وهذا صحيح . ولكنها انفتحت في عصور قوتها وقوة الأمة السياسية والعسكرية ، وبذلك اختارت ما كانت تريد أن تختاره من الثقافات الأخرى ، وليس ما يفرض عليها فرضاً . ولا يجوز لأحكامنا على حالة القوة والنماء والازدهار الثقافي والفكري في عصورنا السابقة ، أن تمتدّ إلى حالة الوهن والضعف والفقر الثقافي والفكري في أيّامنا . فالقياس دائماً ـ كما قلنا سابقاً ـ مع الفارق ، والأحكام تختلف باختلاف الأحوال .

* * *

ومن تمام هذا الموضوع أن نشير إلى أن نفراً من الباحثين يرون أن العولمة قَدَر لا مردّ له ، وأنها ستصيب الأمم والدول جميعها ، ولا سبيل

أمام تلك الأمم والدول إلا الخضوع والاستسلام . ولكن نفراً آخر من الباحثين لا يفتأون يحذّرون من هذه العولمة ، ويدعون إلى مقاومتها ، لما تحمله من أخطار اقتصادية تحصر النشاط الاقتصادي في عدد من الشركات العالمية في الدول الصناعية الكبرى ، ولما تفرضه من اتجاهات وقوانين تقلّص الصناعات الوطنية ، وتزيد فقر الفقراء ، وتُشيع البطالة ، وتقضي على سيادة الدول القطرية أو تنتقص منها . وهي كذلك تنتهي إلى نشر ثقافة واحدة ، وتغليب لغتها وما تنطوي عليه تلك الثقافة من قِيَم ومفاهيم وحضارة اجتماعية . وبذلك تكتسح أمامها الثقافات الأخرى وما تمثّله من خصائص الأمم ومقوّماتها وهوياتها .

ونحن نميل إلى أن العولمة ، كالحداثة ، إنما هي ظاهرة العصر وسمَتُه ، وأن الوقوف في وجهها أو محاولةَ تجنّبها أو العزلة عنها ، إنما هو خروج على العصر وتخلّفٌ وراءه . وعلينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة وفهم مكوّناتها ، والتنبه لاتجاهاتها . ثم علينا أن نتعامل معها من موقع الثقة بالنفس والإدراك العميق لخصائص ثقافتنا واستخراج كوامنها الأصيلة وجواهرها الحقيقية ، وتعريضها للتفاعل مع تلك الثقافة العالمية الوافدة : أخذاً وعطاءً . ولا يجوز لنا أن نقف مكتوفي الأيدي ، عاجزين عن القيام بعمل حقيقي وفعل أصيل ، ثم نتخبّط في ردود أفعال آنيّة تلفّنا دُوّامتها ، فندور حول أنفسنا حتى يصيبنا الدُّوار . أليس هذا التخبّط والعجز هما اللذين أصابانا في مواجهتنا لقنوات البث الفضائية العربية والقمر الصناعي العربي ، بالرغم من كل الدعوات والنداءات إلى وجوب إعداد البرامج الثقافية والعلمية والترويحية التي تبني شخصية الأمة وتلبّي حاجتها إلى مواكبة العصر ، وتقف في وجه السيل الهادر الذي يهجم علينا من القنوات الفضائية

الأجنبية . ألم تكن النتيجة مخيّبة للآمال ؟ فقد امتلأت قنواتنا الفضائية بالغناء الذي تمجّه أذواق الكثيرين منا ، والرقص والبرامج الترفيهية الهزيلة واجترار الأفلام السينمائية العربية القديمة ، إلا ما ندر من البرامج، وهذا النادر عليه مآخذ بالرغم من مظهره .

إن دعوتنا إلى التفاعل الثقافي مع العولمة : أخذاً وعطاءً ، دون وَجَل ومن موقع الثقة بنفوسنا وبثقافتنا وبحضارتنا ، إنما تستلزم القدرة على الإسهام والمشاركة ، وذلك يتطلّب أن يكون لدينا ما نسهم به ونشارك .

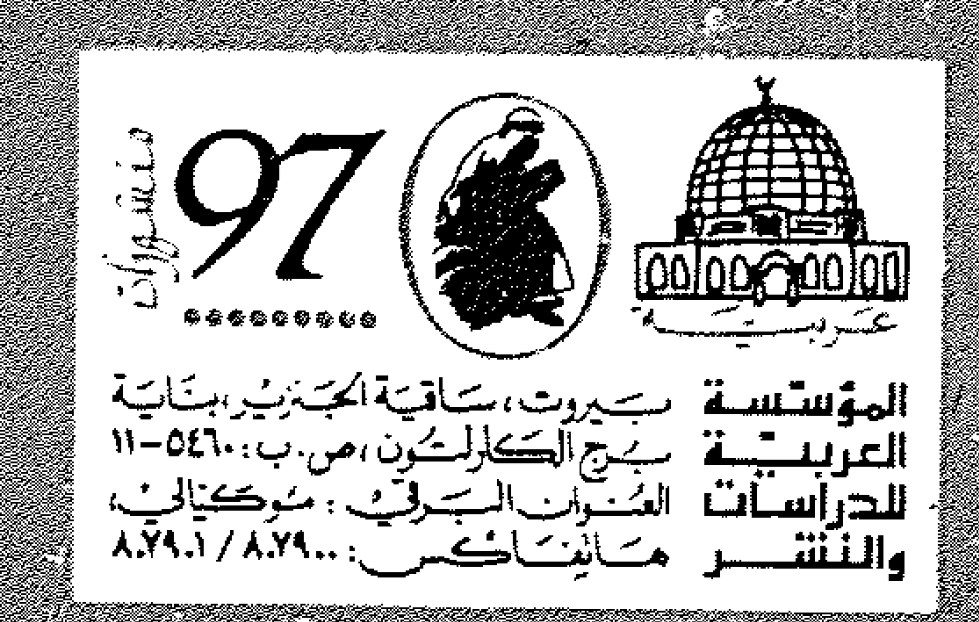
فهل نستطيع أن نصل إلى تكوين إطار عام أو خطوط عريضة لمشروع ثقافي حضاري ندخل به في الخطاب العالمي الثقافي والحضاري ، ونتفاعل مع هذا الخطاب بمشروعنا ونتعامل معه ـ وهو تساؤل أثرناه في الفصل السابق ـ إن كان هذا ممكناً فإننا نستطيع ، حينئذ ، أن نأخذ من العولمة ما نريد ، وما نحتاج إليه ، وأن نعطي بالقدر المُتاح مهما يكن ضئيلاً [1] . وبذلك ندخل في موكب العولمة أخذاً وعطاءً . وليس هذا من قبيل الخيال ولا هو حديث خرافة ، فقد سبقتنا إلى تحقيقه دول متعددة احتفظت بثقافتها وبأصالتها وتفاعلت مع العولمة من أوسع الأبواب ، ولنا في تجربة بعض بلاد الشرق الأقصى مثال نستطيع دراسته والاستفادة منه .

---

(١) ينكر بعض الباحثين إمكانية الانتقاء من بين عناصر الحداثة والعولمة وتجزئتهما والجمع بين عناصر معيّنة منهما وبين عناصر حيّة نامية من التراث ، وذهبوا إلى أن الحداثة كل لا يتجزأ . وقد خالفهم في هذا الرأي آخرون . ولا يزال الحوار في هذا الموضوع سجالاً بين الجانبين .

نحن والآخر
صراع وحوار

حوار الثقافات، أو حوار الحضارات، أو حوار الأديان، أو الحوار الإسلامي المسيحي، أو حوار الشمال والجنوب، أو حوار الإسلام والغرب، أو الحوار العربي الأوربي، كلّها عناوين لموضوعات متقاربة متداخلة، لا تكاد تتمايز إلا بشيء من التعميم أو التخصيص. وهي موضوعات كثُر تناولها في عدد من الكتب والمقالات والمحاضرات والندوات والمؤتمرات. ومع ذلك فالموضوع جدير بإعادة القول فيه، والصبر عليه، ومداورته، لتوسيع نطاق المتفهّمين له والمقتنعين به من الجانبين، عسى أن ينتقل الأمر من مرحلة الفهم والاقتناع إلى مرحلة التعاون على العمل المشترك بين جميع المؤمنين بالسلام الحقيقي والعدل واقتلاع بذور الأحقاد بين الشعوب.



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي
هاتفاكس: ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١